



جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2023-2021

العدد رقم 13





جهاز التخطيط والإحصاء
Planning and Statistics Authority

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر

2023 – 2021

يناير 2022

حقوق النسخ والطبع (2022) لجهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر.

تاريخ النشر: يناير 2022

ملاحظة: لقد أعيد ترقيم الأعداد السابقة من تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر، من رقم (1) إلى (11)، بحيث يصبح العدد الحالي (13)

- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2011 - 2012) أكتوبر (2011)، رقم (1).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2012 - 2013) يونيو (2012)، رقم (2).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2012 - 2013) تحديث ديسمبر (2012)، رقم (3).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2013 - 2014) يونيو (2013)، رقم (4).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2013 - 2014) تحديث ديسمبر (2013)، رقم (5).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2014 - 2015) يونيو (2014)، رقم (6).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2014 - 2016) تحديث ديسمبر (2014)، رقم (7).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2015 - 2017) يونيو (2015)، رقم (8).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2015 - 2017) تحديث ديسمبر (2015)، رقم (9).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2016 - 2018) يونيو (2016)، رقم (10).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2018 - 2020) ديسمبر (2018)، رقم (11).
- تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر (2020 - 2022) اغسطس (2020)، رقم (12).

الأعداد ذات الأرقام من (1-4) نشرت باسم الأمانة العامة للتخطيط التنموي، أما الأعداد ذات الأرقام من (5-10) فقد صدرت تحت اسم وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، وأما الأعداد 11-12 والعدد الحالي رقم (13)، فصدرت تحت اسم جهاز التخطيط والإحصاء في دولة قطر.

يمكن نسخ محتوى هذا التقرير مجاناً، للأغراض غير التجارية، شريطة الإشارة إلى أصحاب حقوق النشر.

تنويه: إن الآراء الواردة في هذا التقرير تعكس التقييم المهني لكادر جهاز التخطيط والإحصاء، وهي لا تمثل بالضرورة وجهة النظر الرسمية للجهاز، أو لدولة قطر. وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة لتوخي الدقة في جميع البيانات والمعلومات، فإن الجهاز لا يتحمل أي مسؤولية عن الأخطاء الواردة في المصادر أو في عملية نقلها للبيانات وتحليلها. كما ينبغي التنويه إلى أن البيانات الواردة في التقرير تعود إلى ما قبل ديسمبر 2021. لمزيد من المعلومات: يرجى التواصل عبر الهاتف: 44958888 أو البريد الإلكتروني: QEO@psa.gov.qa، أو عبر صندوق البريد 1855، برج الدوحة، قطر. والتقرير منشور على موقع الجهاز www.psa.gov.qa

فريق الإعداد: تحت إشراف نوره ناصر المريخي مدير إدارة التخطيط الاستراتيجي، قام الدكتور محمد محمد الصبري بإعداد وتحرير التقرير بالنسختين العربية والإنجليزية، حيث تم مراجعة النسخة العربية من قبل الدكتور محمد الأفندي، والدكتور حسن العمري، بينما قام الدكتور لينارد ميليش بمراجعة النسخة الإنجليزية، كما تولى السيد مارتن بوفيدا مراجعة تفسير بيانات ومنهجية الإحصاءات الاقتصادية، تولت حصة العسيري المتابعة اللوجستية لعملية إعداد التقرير، كما ساهما محمد الشرقاوي وزيد نعساني في ترجمة المسودة الأولية للتقرير، بينما ساهم أسامة المناصير في إعداد التقرير للطباعة والنشر.

مقدمة

المتزايدة، إلى جانب العديد من النزاعات التجارية الدولية، منذ استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في يونيو 2016، وحرب الأسعار اللاحقة بين الصين والولايات المتحدة التي بدأت في مارس 2018، بالإضافة إلى استبدال اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي أعيد التفاوض بشأنها مع الولايات المتحدة والمكسيك وكندا في سبتمبر 2018.

أما بالنسبة للتأثيرات المباشرة فيمكن تصنيفها بشكل عام على النحو التالي:

- التغيير في الآلية الدولية لتحديد أسعار السلع الأساسية، التي تخضع الآن إلى حد كبير لقوى العرض والطلب العالمية، بما في ذلك أسعار الغذاء والنفط والغاز - خاصة خلال الفترة (2014-2020) - أدت إلى انخفاض عائدات الصادرات القطرية ولكن في الوقت نفسه، استفادت دولة قطر من تراجع قيمة الواردات الغذائية، مما أدى إلى انخفاض مؤشر التضخم.

- ساعدت النتائج الإيجابية للإجراءات المتخذة لمواجهة الآثار السلبية للحصار الذي فرض على دولة قطر خلال الفترة (2017-2020) على زيادة الإنتاج المحلي للعديد من السلع الغذائية، بل ونجح في دفع الاقتصاد القطري ليصبح أكثر استقلالية في النقل الجوي والبحري، وإيجاد ممرات ملاحية جديدة، وتوسيع موانئ التصدير والاستيراد.

- كان لأزمة كوفيد-19، وإجراءات الاحتواء المصاحبة لها تأثير - لا يزال يتردد عالمياً - في تراجع إنتاجية العديد من الأنشطة الاقتصادية، خاصة الأنشطة غير النفطية.

خلافًا للممارسة المعتادة في إعداد التقارير السابقة الذي كان جزء تحليل الأداء الاقتصادي - يغطي فترة سنة واحدة فقط، فإن جزء الأداء للتقرير الحالي يغطي فترة أطول أي الفترة (2017 - سبتمبر 2021). كما تضمن تقييم كمي ونوعي لتأثير جائحة (كوفيد-19)،

مضى عقد على صدور العدد الأول من تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر في عام 2011، والذي يُعنى برصد التطورات الاقتصادية والاجتماعية في قطر، وآفاقها المستقبلية في ضوء التطورات التي يشهدها العالم على كافة الأصعدة.

ومن الواضح أنه سيتم إصدار العدد الحالي (13) في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية تختلف اختلافاً ملحوظاً عن العدد الأول، إذ إن التطورات والأحداث والحقائق التي مر بها العالم خلال العقد الماضي، تؤكد أنه كان لبعضها تأثير كبير على تغيير بيئة الأعمال في دولة قطر بشكل مباشر وغير مباشر. إذ يمكن تلخيص أهم تأثيراتها غير المباشرة على النحو الآتي:

1. أدى اختيار دولة قطر في عام 2011 لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022، إلى تدفق العمالة الوافدة، بما لا يقل عن مليون عامل، وذلك للعمل في تنفيذ مشاريع استثمارية في مجال البنى التحتية بما فيها المرافق الرياضية المطلوبة.

2. أدت التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات إلى تغيير العديد من وسائل الإنتاج الحديثة، مما كان لها أثر كبير على التغيير الهيكلي لاقتصادات دول العالم، ومنها اقتصاد دولة قطر الذي شهد تبدل في مساهمات قطاعاته.

3. أدت التطورات العالمية في مجال إدارة تخطيط وتنمية الموارد البشرية، والاقتصادية، والبيئية، إلى قيام دولة قطر بمواءمة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لمواكبة متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 (أنظر: جدول أعمال التنمية المستدامة) وكذلك التوافق مع متطلبات باريس المناخية لعام 2015 ("اتفاقية باريس").

4. تأثرت تركيبة التجارة العالمية وكذلك القطرية من جراء العواقب السلبية للسياسات والحوازج التجارية الحمائية

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

للحكومة تمويل أكبر عدد ممكن من المشاريع التنموية. كما أظهرت التوقعات التوافقية أن الاقتصاد القطري لا يزال يخضع لضغوطات تضخمية مستوردة بسبب الاعتماد على التجارة الدولية التي تشهد تكاليفها ارتفاعاً على نطاق واسع.

وتجدر الإشارة إلى أن جهاز التخطيط والإحصاء من خلال الرصد المنتظم لأداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، سواء من حيث الكم أم النوع، أعد ثلاثة سيناريوهات محتملة لتوقعات الاقتصاد القطري خلال الفترة (2021 - 2023) بناءً على افتراضين هما: (1) مدى تعافي الاقتصاد من تخفيف تدابير احتواء جائحة (كوفيد-19)، (2) مدى استجابة الأنشطة الاقتصادية لتدابير تحسين بيئة الأعمال، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وزيادة الإنتاجية.

وهنا يمكن القول إن النتائج الأولية لتوقعات الجهاز للأنشطة غير النفطية (القيمة المضافة غير الهيدروكربونية) للثلاثة السيناريوهات تشير إلى أنه من المرجح أن تشهد نمواً يتراوح بين 3% و3.9% في عام 2021، وبين 2.8% و4.7% في عام 2022، استناداً على توقعات ازدهار الأنشطة المتعلقة باستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022، ثم ينحسر قليلاً في عام 2023 بين 1.3% و2.9%.

وبناء على افتراض أن مستوى أداء القيمة المضافة لقطاع الهيدروكربونات خلال الفترة 2021 – 2023 سينخفض في نطاق يتراوح بين سالب 0.7% وسالب 0.2% في عام 2021 للسيناريوهات الثلاثة، ثم سيستقر بين سالب 0.3% و0% خلال عامي 2022 و2023 لنفس السيناريوهات، فإنه من المرجح أن تقود هذه الافتراضات إلى تحقيق معدل نمو إيجابي للنتائج المحلي الإجمالي يتراوح بين 1.5% و2.3% في عام 2021، مع سيناريو وسط يبلغ نحو 1.9%، ثم يرتفع إلى نطاق يتراوح بين 1.6% و2.9% في عام

وانعكاساته على الأوضاع الاقتصادية والمالية العامة، والقطاع المصرفي، والتجارة الخارجية لدولة قطر. كما قدم وصفاً موجزاً للتطورات الدولية تجاه قضايا سياسات تغيير المناخ، وكيف تعاملت دولة قطر مع هذه المستجدات من الناحيتين: المؤسسية والتخطيطية.

ويأتي اهتمام هذا التقرير بهذه الفترة الزمنية، وبالقضايا التي يحاول التطرق إليها، مدفوعاً بالتقدم في مجال التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والإحصائي.

لذلك أظهرت التحليلات الأولية أن متوسط معدل التغيير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2017 – 2019) بلغ حوالي 0.13%، أي بحد أقصى 1.2%، وحد أدنى سالب 1.5%، وجاء معظم النمو من الأنشطة غير النفطية بمقدار 1.1%، بينما أظهرت بيانات أنشطة القطاع النفطي معدل تراجع بلغ سالب 1.4%، وذلك نتيجة وصول عدد من حقول النفط والغاز إلى طاقتها الإنتاجية القصوى، مما جعل إنتاجيتها تتراجع أثناء أعمال الصيانة الدورية.

كذلك أظهرت البيانات الأولية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2020، حدوث انكماش اقتصادي بلغ حوالي سالب 3.56%، جاء معظمه من تراجع أنشطة قطاع النفط بنحو سالب 2.1%، لكنه تفاقم بشكل أكثر نتيجة تداعيات إجراءات احتواء (كوفيد-19) على الأنشطة غير النفطية التي تراجعت بنحو سالب 4.1%.

ومن جانب آخر أظهرت التوقعات التوافقية لعدد من المؤسسات والمنظمات والبنوك الدولية، أن الاقتصاد القطري سيشهد انتعاشاً خلال عامي: 2021 و2022 بمتوسط نمو يبلغ حوالي 2.8%، و3.7% على التوالي، وتقوم تلك التوقعات على افتراض أن صادرات الهيدروكربون سوف تتعافى بشكل كبير في سيناريو العمل كالمعتاد، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من تدفق العوائد المالية، وتحقيق فوائض في رصيدي: المالية العامة والحساب الجاري لميزان المدفوعات، مما يتيح

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

ارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية الناجمة عن الاختناقات في سلاسل توريد السلع الأساسية، التي كانت واضحة منذ ظهور جائحة كوفيد-19، فضلا عن التداعيات السلبية للسياسات المالية والنقدية التوسعية.

نحن في جهاز التخطيط والإحصاء نتقدم بالشكر لكل من ساهم في إعداد هذا التقرير، ونتقدم بخالص الشكر لجميع أجهزة الدولة، وكذلك لتلك المنظمات والمؤسسات الدولية التي زودتنا ببيانات اقتصادية واجتماعية.

الدكتور صالح بن محمد النائب
رئيس جهاز التخطيط والإحصاء
يناير 2022

2022، قبل أن يستقر في عام 2023 بين 0.7% و1.8%.

ونتيجة للتوقعات المتفائلة لاستقرار أسعار النفط والغاز خلال الفترة (2021 – 2023) للسيناريوهات الثلاثة فإنه من المحتمل أن تحقق المالية العامة فائضاً يتراوح بين 1.9% و3.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك يتوقع أن يحقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضاً بنسبة تتراوح بين 5.8% و11.5% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها ولنفس السيناريوهات.

وفيما يتعلق بمعدل تضخم أسعار المستهلك، فمن المتوقع أن يشهد ضغوطاً تضخمية مستوردة ومحلية تتراوح بين 2% و3.5% خلال الفترة (2021 – 2023)، بسبب

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

قائمة المحتويات

iv	مقدمة
1	الجزء الأول: التوقعات الاقتصادية 2021-2023
1	آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي
3	توقعات صندوق النقد الدولي
5	توقعات البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط
6	أزمة كوفيد-19 والآفاق الاقتصادية لدولة قطر
8	التوقعات الدولية التوافقية لاقتصاد دولة قطر
10	توقعات أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر
10	افتراضات وتوقعات القيمة المضافة الهيدروكربونية
11	الافتراضات المتعلقة بالأنشطة غير الهيدروكربونية
12	توقعات الأنشطة الرئيسة للقطاع غير الهيدروكربوني
14	توقعات الناتج المحلي الاجمالي بطريقة الإنفاق
17	توقعات الميزان المالي والحساب الجاري
18	المخاطر على التوقعات
19	تطورات أسواق السلع الأساسية العالمية
19	العوامل المؤثرة على توقعات استهلاك الوقود السائل
21	تدابير إجراءات احتواء كوفيد-19 على أسواق الغاز الطبيعي المسال
22	التطور التكنولوجي للغاز كطاقة نظيفة
24	قطر والتجارة الدولية في الغاز الطبيعي المسال
26	السياسات العالمية المتعلقة بأسواق السلع
27	التضخم على مستوى المناطق الاقتصادية والبلدان
30	التضخم وتعطل سلاسل التوريد
31	توقعات أسعار السلع الأساسية العالمية
32	انعكاسات التضخم العالمي على قطر
34	دروس من كوفيد-19 للمضي قدماً نحو اقتصاد أخضر ومناخي
36	التطور الاقتصادي العالمي والمسببات في التغيرات المناخية
36	التطور التكنولوجي والحد من الانبعاثات الدفيئة
37	الإجماع الدولي نحو سياسة رشيدة تجاه المناخ
37	التأثير الكلي المتوقع لأزمة المناخ على قطر
40	أحدث التطورات التشريعية والمؤسسية والتخطيطية في قطر
40	بيان وإعلان وإتفاق العلاء
42	تطور التعدادات السكانية لدولة قطر
43	التنمية الاقتصادية والنمو السكاني

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

46	الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي للفترة 2017 - 2020
46	ملخص الجزء الثاني
49	آثار كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي
50	آثار كوفيد-19 على الاقتصاد القطري لعام 2020
50	تأثير تقلبات أسواق النفط العالمية
51	أداء الصناعات الاستخراجية والتحويلية
52	الانعكاسات على الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة
53	الانعكاسات على رصيد المالية العامة والميزان التجاري
54	الانعكاسات على أعمال القطاع المصرفي
56	الانعكاسات على السوق المالية (بورصة قطر)
57	الانعكاسات على أسعار الفوائد
58	الانعكاسات على الأرقام القياسية للمستهلك والمنتج
61	الانعكاسات على سوق العقارات
62	الانعكاسات على سوق العمل في قطر
66	التدابير الإدارية والاقتصادية للحد من تداعيات الوباء
66	السياسات المالية
67	برنامج الضمانات الوطني لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة
68	السياسات النقدية لمواجهة تبعات كوفيد-19
69	ملامح من تعافي واستقرار المؤشرات الكلية
70	تأثير تحسن أسواق النفط والغاز
70	تعافي قيمة الصادرات القطرية
71	تعافي المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي
73	ملامح من استقرار المالية العامة
74	ملامح من استقرار موجودات المصرف المركزي
76	ملامح من ضغوطات السيولة المحلية
78	ملامح من استقرار الدين العام
80	ملامح من استقرار السوق المالية (بورصة قطر)
81	أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون الخليجي
82	التطور الاقتصادي للفترة (2017 - 2019)
86	الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق
87	إمكانية تنوع الأنشطة الاقتصادية
88	قطاع الخدمات
89	إنتاج الكهرباء والماء
90	تطور المالية العامة
90	رصيد الموازنة
90	الإيرادات العامة

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

91	النفقات العامة
92	ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية
92	الميزان الكلي لميزان المدفوعات
93	الحساب الجاري
94	الحساب المالي ومكوناته
97	التجارة الخارجية
98	حجم التبادل التجاري
99	أهم الشركاء التجاريين والسلع المتبادلة
100	تطور قيمة الواردات لدولة قطر
102	تطورات كوفيد-19 في قطر
102	إدارة أزمة كوفيد-19 أثناء انتشار الموجه الأولى
105	الإجراءات الاحترازية أثناء الموجه الأولى
106	إدارة أزمة كوفيد-19 أثناء انتشار الموجه الثانية
106	خطة الرفع التدريجي للقيود الوقائية من الموجه الثانية
110	تطور تطبيق التدابير الاحترازية والوقائية في قطر
111	ملحق: مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

جداول الجزء الأول للتوقعات الاقتصادية

4	الجدول (1-1): توقعات صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي
5	الجدول (2-1): توقعات البنك الدولي للآفاق الاقتصادية العالمية
9	الجدول (3-1): التوقعات الدولية التوافقية لدولة قطر 2021 – 2022
11	الجدول (4-1): توقعات معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج لدولة قطر 2021 – 2023 (%)
15	الجدول (5-1): توقعات معدل التغير السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي لدولة قطر 2021 - 2023
17	الجدول (6-1): موازنة قطر لعامي 2021 و2022
17	الجدول (7-1): توقعات رصيد الموازنة والحساب الجاري لدولة قطر 2021 – 2023

جداول الجزء الثاني للأداء الاقتصادي

47	الجدول (1-2): مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر 2015 – 2021
49	الجدول (2-2): تقديرات معدلات نمو اقتصادات الدول المتقدمة والناشئة والشرق الأوسط لعام 2020
67	الجدول (3-2): أسعار فوائد برنامج الضمانات الوطني لكوفيد-19
81	الجدول (4-2): تطور أداء مؤشرات بورصات دول مجلس التعاون الخليجي
82	الجدول (5-2): معامل الانكماش للقطاعات الرئيسية للناتج المحلي
107	الجدول (6-2): ملخص قرارات مجلس الوزراء بخصوص إحتواء انتشار كوفيد-19 للموجه الثانية

إطارات الجزء الأول للتوقعات الاقتصادية

2	الإطار (1-1): نحو سياسة اقتصادية مواتية للتعافي السريع
7	الإطار (2-1): التدايعات الاقتصادية والاجتماعية للإجراءات الوقائية لاحتواء فيروس (كوفيد-19) في قطر
16	الإطار (3-1): العوامل التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي النهائي للناتج المحلي الإجمالي
23	الإطار (4-1): الغاز الطبيعي المسال كأحد مصادر الطاقة النظيفة
25	الإطار (5-1): التقدم المحرز في بناء مشروع غاز حقل الشمال في قطر
33	الإطار (6-1): مؤشر سعر الصرف الفعّال الحقيقي للريال القطري مقابل مؤشر الدولار الأمريكي

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

- الإطار (7-1): ميثاق غلاسكو للمناخ 2021..... 35
- الإطار (8-1): مسار جهود دولة قطر نحو قضايا البيئة 39
- الإطار (9-1): تطور التعدادات السكانية لدولة قطر 42
- الإطار (10-1): فكرة عن السكان والتنمية..... 43

إطارات الجزء الثاني للأداء الاقتصادي

- الإطار (1-2): مفاهيم ومصطلحات للإطار النظري للأسعار والأرقام القياسية..... 60
- الإطار (2-2): السماح لغير القطريين بالتملك والانتفاع بالعقارات 61
- الإطار (3-2): منعطفات تاريخية في هيكل الاقتصاد القطري والقوى العاملة 63
- الإطار (4-2): مساهمة القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي 64
- الإطار (5-2): تطور هيكل السكان النشيطون اقتصاديا بين تعدادي 2010 و2020 65
- الإطار (6-2): مسار تطور القيود المفروضة جراء كوفيد-19 69
- الإطار (7-2): نحو استبدال معيار ليبور لأسعار الفائدة..... 79
- الإطار (8-2): إعادة تقدير الحسابات الوطنية على أساس أسعار عام 2018 84
- الإطار (9-2): تحديث بيانات الناتج المحلي للأعوام 2017، 2018، 2019 ببيانات المسوح الاقتصادية السنوية 85
- الإطار (10-2): مسار تطور السياسات التجارية والاستثمار الأجنبي لدولة قطر 97
- الإطار (11-2): مراحل رفع القيود للموجة الأولى..... 104
- الإطار (12-2): فعالية اللقاحات ضد السلالات المتحورة 105
- الإطار (13-2): إجراءات من الخطة التدريجية لإعادة فرض القيود لمواجهة تطورات الموجه الثانية 108
- الإطار (14-2): مراحل رفع القيود الإجرائية للموجه الثانية 109
- الإطار (15-2): اتجاهات عدد المخالفين للإجراءات الاحترازية..... 110

الرسوم البيانية للجزء الأول للتوقعات الاقتصادية

- الشكل (1-1): عرض واستهلاك ومخزون الوقود السائل (مليون برميل في اليوم) وأسعار برنت..... 20
- الشكل (2-1): توقعات استهلاك الوقود السائل للاقتصادات الكبيرة (مليون برميل في اليوم)..... 20
- الشكل (3-1): صادرات الغاز الطبيعي بحسب كبار المنتجين (مليون طن في الشهر)..... 21
- الشكل (4-1): تطور التجارة الدولية للغاز الطبيعي المسال (مليون طن متري)..... 22
- الشكل (5-1): معدل تغير أسعار الطاقة وغير الطاقة ومكوناته (%)..... 26
- الشكل (6-1): معدل التضخم لأهم شركاء قطر التجاريين والمناطق الاقتصادية (%)..... 27
- الشكل (7-1): مؤشرات أسعار السلع الأساسية غير النفطية ومؤشر الشحن/ بالتيق Baltic (نقاط)..... 30
- الشكل (8-1): المؤشر اليومي والشهري لأسعار الشحن لعام 2021 (نقاط)..... 30
- الشكل (9-1): توقعات مؤشرات أسعار السلع غير النفطية (نقاط)..... 31
- الشكل (10-1): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك ولقيمة وحدة الواردات 32
- الشكل (11-1): القادمون إلى قطر عبر الموانئ والحدود البرية لعام 2021 41
- الشكل (12-1): العمالة الوافدة بحسب المهنة (مليون فرد)..... 43
- الشكل (13-1): القوى العاملة بحسب النشاط الاقتصادي والجنسية..... 44

الرسوم البيانية للجزء الثاني للأداء الاقتصادي

- الشكل (1-2): معدل التغير السنوي للأنشطة الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي (%)..... 50
- الشكل (2-2): الاستهلاك العالمي للمشتقات البترولية السائلة (مليون برميل في اليوم)..... 50
- الشكل (3-2): القطاعات الهيدروكربونية والصناعة التحويلية (أسمي %)..... 51
- الشكل (4-2): عدد القادمين إلى قطر كزائرين حسب المناطق (مليون)..... 52
- الشكل (5-2): نسبة رصيدي الحساب الجاري والمالية العامة (%)..... 53
- الشكل (6-2): رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ومكوناته (%)..... 53
- الشكل (7-2): إجراءات المصرف لاستقرار السيولة المحلية (نقطة مئوية و %)..... 54
- الشكل (8-2): تطور الأصول الأجنبية للبنوك التجارية (نقطة مئوية و %)..... 54

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

- الشكل (2-9): تطور مكونات الودائع بحسب الملكية (نقطة مئوية و %)..... 55
- الشكل (2-10): معدل التغير السنوي لمؤشرات البورصة العامة والقطاعية لعام 2020 (%)..... 56
- الشكل (2-11): معدلات سياسات الفائدة النقدية (%)..... 57
- الشكل (2-12): الأسعار المرجحة للفائدة على المعاملات بين البنوك (%)..... 57
- الشكل (2-13): مؤشر أسعار المستهلك وأسعار الطاقة وغير الطاقة العالمية (%)..... 58
- الشكل (2-14): مجموعات سلة مؤشر أسعار المستهلك..... 59
- الشكل (2-15): مؤشر أسعار المنتج وأسعار الطاقة العالمية (%)..... 59
- الشكل (2-16): مؤشر أسعار العقارات (نقاط ومعدل التغير الربعي) (%)..... 61
- الشكل (2-17): أثر تراجع الأنشطة الاقتصادية على مستوى القوى العاملة..... 62
- الشكل (2-18): صافي المغادرون والقادمون من وإلى دولة قطر..... 62
- الشكل (2-19): مسار تطور الصادرات كقيم جارية وثابته (%)..... 70
- الشكل (2-20): الصادرات بحسب بلد المقصد..... 71
- الشكل (2-21): مسار التطور الربعي للنتائج المحلي الإجمالي ومكوناته..... 71
- الشكل (2-22): مساهمة الأنشطة غير النفطية في معدل التغير الحقيقي..... 72
- الشكل (2-23): مسار التطور الربعي للنتائج المحلي الحقيقي ومكوناته..... 72
- الشكل (2-24): تطور المالية العامة (نقطة مئوية و %)..... 73
- الشكل (2-25): تطور موجودات المصرف المركزي (نقطة مئوية و %)..... 74
- الشكل (2-26): تطور القاعدة النقدية..... 75
- الشكل (2-27): حساب القطاع الخاص مع القطاع المصرفي..... 76
- الشكل (2-28): حساب القطاع العام مع القطاع المصرفي..... 77
- الشكل (2-29): تطور مديونية الحكومة (كقيمة ونسبة من الناتج المحلي)..... 78
- الشكل (2-30): إصدارات أذون وسندات الخزانة (عادية وصكوك)..... 78
- الشكل (2-31): تطور مؤشرات الأسهم بحسب القطاعات الاقتصادية..... 80
- الشكل (2-32): تطورات قيمة تداول بورصة قطر خلال 2020-2021..... 80
- الشكل (2-33): معدل تغير مؤشر جميع الأسهم لدول الخليج و S&P..... 81
- الشكل (2-34): القيمة الحقيقية للنتائج المحلي الإجمالي (2015 – 2019)..... 82
- الشكل (2-35): القيمة الأسمية للنتائج المحلي الإجمالي (2015 – 2019)..... 83
- الشكل (2-36): معدل التغير السنوي للنتائج المحلي الحقيقي والاسمي (%)..... 83
- الشكل (2-37): نصيب مكونات الناتج المحلي بطريقة الإنفاق..... 86
- الشكل (2-38): مساهمة بنود الإنفاق إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي..... 86
- الشكل (2-39): التوزيع النسبي للقطاعات الرئيسة للنتائج المحلي الإجمالي..... 87
- الشكل (2-40): معدل التغير السنوي لقطاعات الاقتصاد الرئيسة (%)..... 87
- الشكل (2-41): مساهمة أنشطة قطاع الخدمات في تشكيل معدل تغيره السنوي (نقاط)..... 88
- الشكل (2-42): إنتاج المياه والكهرباء بحسب الأرباع..... 89
- الشكل (2-43): رصيد المالية العامة (%)..... 90
- الشكل (2-44): الإيرادات العامة ومعدل تغير مكوناتها عما خُطط له..... 90
- الشكل (2-45): الإنفاق العام ومعدل تغير مكوناتها عما خُطط له..... 91
- الشكل (2-46): الميزان الكلي لميزان المدفوعات..... 92
- الشكل (2-47): رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ومكوناته..... 93
- الشكل (2-48): الحساب المالي لميزان المدفوعات ومكوناته..... 94
- الشكل (2-49): صافي محافظ الاستثمار الأجنبي ومكوناتها..... 95
- الشكل (2-50): صافي الاستثمارات الأخرى الأجنبية ومكوناتها..... 96
- الشكل (2-51): القيمة الأسمية والفعلية للواردات..... 98
- الشكل (2-52): مسار تطور مكونات الميزان التجاري..... 98
- الشكل (2-53): الواردات والصادرات بحسب بلد المنشأ والمقصد (2020)..... 99
- الشكل (2-54): الواردات والصادرات بحسب مجموعات السلع (2020)..... 99
- الشكل (2-55): مسار تطور الواردات الإجمالي بمليار ريال والمناطق كنسبة منه %..... 100
- الشكل (2-56): إجمالي واردات دولة قطر بحسب تصنيف الفئات الاقتصادية الواسعة (مليار ريال)..... 101

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

- الشكل (2-57): مسار تطور حالات كوفيد-19 وإجراءات الحد من انتشارها 103
- الشكل (2-58): عدد المخالفين المحالين إلى النيابة 110

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

5.5% في عام 2024. هذا الفارق يُعزى إلى التفاوت في حجم سياسات الدعم المالي والفجوة في معدل التطعيم، (راجع الإطار 1-1).

إن سياسات الدعم التي اتخذتها العديد من الدول حول العالم، مثل: تأجيل سداد القروض، وخفض معدلات الفائدة، وتقديم دعم مالي لاستمرار الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والتي بلغت حوالي \$16 تريليون دولار كما أشارت مصادر موثوقة في مدونات صندوق النقد الدولي²، كذلك فإن من التأثيرات الإضافية هي السياسات التي انتهجتها البنوك المركزية في جميع دول العالم في زيادة موازناتها العمومية التي بلغت حوالي \$7.5 تريليون دولار، نجحت هذه السياسات في الحد من تدهور اقتصادات دول العالم، والذي كان من الممكن أن يكون أكبر بثلاث مرات لو لم تُتخذ مثل هذه السياسات الجريئة، لكنها أسهمت في المقابل في تدهور أرصدة المالية العامة للعديد من الدول، ورفع مستوى المديونية العالمية بنحو \$28 تريليون³، بل وقللت من قدراتها المالية على تقديم المزيد من الدعم.

كما أن انتشار موجات جديدة من الجائحة (الطفرات والمتحورات الجديدة للفيروس، مثل ديلتا، أو ميكرون) قد عرّض العديد من دول العالم لمخاطر عدم التعافي السريع، بسبب احتمالية فرض إجراءات احترازية ووقائية جديدة كما حدث في معظم دول أوروبا، ودول عديده أخرى بما فيها جنوب أفريقيا، والهند، وماليزيا.

وبصرف النظر عن التطورات المفاجئة لفيروس Omicron المتحور في العديد من البلدان المتقدمة - خاصة في أوروبا - وبافتراض أن اللقاحات المتاحة ستحد من انتشار الفيروس، فإن الفجوة في توفر اللقاحات حتى نهاية ديسمبر 2021 ما زالت واسعة جدًا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية: في حين أن الفجوة في تأمين اللقاحات لتغطية 70% من سكان البلدان فإنها

الجزء الأول: التوقعات الاقتصادية 2023- 2021

آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي

منذ إبلاغ أول حالة إصابة بعدوى فيروس كورونا في الصين في 17 نوفمبر 2019، وما لحقها من انتشار عالمي واسع، فقد بلغ عدد المصابين بالفيروس على مستوى جميع دول العالم حتى بداية يناير 2022 حوالي 306 مليون، وما يقرب من نحو 5.6 ملايين حالة وفاة¹.

كما شهدت العديد من الأنشطة اليومية للأشخاص - بما في ذلك العمل والدراسة، وحتى الأعمال المنزلية- تغييرات جذرية، حيث لا يزال السفر دون المستوى الذي كان عليه قبل الجائحة، واستمرار تقلبات أسعار السلع الأساسية. وكمثال على هذه التغييرات، اعتاد الكثير من الناس الآن على الطهي في البيوت نتيجة الإغلاق المتكرر للمطاعم. ولمواجهة عدم اليقين في الدخل على نطاق واسع، خفضت ملايين الأسر على مستوى العالم من إنفاقها على الخدمات لصالح زيادة مدخراتها.

فالتطورات سألقة الذكر، أدت إلى تراجع الاقتصاد العالمي في عام 2020 بنسبة 3.1%، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2021، والتي تعني أن الاقتصاد العالمي خسر حوالي \$22 تريليون دولار مقارنة بتقديراته ما قبل ظهور الجائحة في يناير 2020. وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي توقع أن يتعافى الاقتصاد العالمي بنحو 5.9% في عام 2021، وبحوالي 4.9% في عام 2022، إلا إن هناك تباينًا ملحوظًا في مستوى الانتعاش بين دول العالم، حيث ستتجاوز توقعات النمو في البلدان المتقدمة ما كانت عليه قبل الوباء بنسبة 0.9% في عام 2024، بينما تشير التقديرات إلى أن الاقتصادات الناشئة والنامية (باستثناء الصين) ستكون أقل مما كانت عليه قبل الوباء، بنسبة

³ <https://blogs.imf.org/2021/12/15/global-debt-reaches-a-record-226-trillion/>

¹ [/https://www.worldometers.info/coronavirus](https://www.worldometers.info/coronavirus)
² <https://blogs.imf.org/2021/07/20/seizing-the-opportunity-for-a-pro-2-growth-post-pandemic-world>

الإطار (1-1): نحو سياسة اقتصادية مواتية للتعافي السريع

كانت تدابير احتواء كوفيد-19 على أداء الصحة والاقتصادات خلال عام 2020 متفاوتة، ويُعزى ذلك إلى التباين في الهياكل الاقتصادية للبلدان، وإلى سرعة فرض تدابير الاحتواء وإلزام السكان بتطبيقها. وتكرر المشهد نفسه خلال عام 2021، عندما شهدت اقتصادات دول العالم درجات متفاوتة من التعافي، والتي عكست التباين بجهود مكافحة تداعيات إجراءات احتواء انتشار الفيروس بما فيها توفر القدرات المالية لتبني سياسات توسعية تؤدي إلى التعافي السريع. فالاقتصادات المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي حققت انتعاشًا أكبر مما حققته اقتصادات البلدان الناشئة والنامية (باستثناء الصين) إلى حد كبير، بسبب قدرتها على التمويل، مما أدى إلى اتساع الفجوة في دخل الفرد بين البلدان المتقدمة والناشئة مقارنة بالبلدان النامية، لا سيما فيما يتعلق بدخول الشباب والنساء - وخاصة الأقل تعليمًا بينهم - وكذلك العاملين في القطاع غير الرسمي (الخاص).

تبرز المنشورات الاقتصادية الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الدولية، بقيادة صندوق النقد الدولي، بأهمية تضافر جهود الجميع، ولا سيما الدول المتقدمة، في إيجاد سياسات فعالة لمواجهة الآثار السلبية المختلفة لاستمرار الوباء خاصة تلك التي تعيق نمو الاستثمارات، مما أدى إلى توقف نمو الوظائف، الذي يعيق الآمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالتوازي تزايد من صعوبة إعادة تشكيل الهياكل الاقتصادية بين البلدان منخفضة الدخل، لجعلها أكثر قدرة رقمية وأقل انبعاثًا للغازات الدفيئة التي تقود أزمة تغير المناخ، لذا يوصي صندوق النقد الدولي بأن تتمحور السياسات الحالية والمستقبلية حول ما يلي:

- السعي نحو إيصال اللقاحات إلى جميع دول العالم وخاصة إلى متوسطة والأقل دخلًا من خلال تكثيف التمويل عبر آلية كوفاكس COVAX، ومعالجة العوائق لتوفير وسائل التشخيص والاختبار للفيروسات وأدوات المعالجة بما في ذلك الأكسجين، ومن ثم تبادل المعلومات لزيادة إنتاج اللقاحات، وتسهيل توريدها وتخزينها وتوزيعها، حيث يتوقع الصندوق أن تصل فوائد وضع حد للوباء إلى \$9 تريليونات دولار خلال الفترة (2020 – 2025)، منها \$4 تريليونات دولار ستكون لصالح الدول المتقدمة
- بحسب موقع صندوق النقد الدولي أدت الإجراءات الاقتصادية والمالية لمواجهة الوباء المتمثلة في تقديم الدعم المالي الحكومي للسكان، والاكتماب في التسهيلات التمويلية البنكية، وخفض معدلات الفوائد إلى ارتفاع متوسط عجوزات المالية العامة الكلية 9,9% من إجمالي الناتج المحلي في الاقتصادات المتقدمة، و7,1% في أسواق الاقتصادات الناشئة، و5,2% في البلدان النامية منخفضة الدخل. ومن المتوقع أن يصل الدين الحكومي العالمي 99% من إجمالي الناتج المحلي بنهاية عام 2021. وبالتالي هناك مخاطر تزايد الديون المتعثرة عند سحب الدعم والتسهيلات، مما سيؤدي إلى تدهور الملاءة المالية للبنوك. لذلك، يوصي صندوق النقد الدولي صانعي السياسات بوضع أطر خاصة للتعامل مع المشكلة المتوقعة المتمثلة في ارتفاع معدل القروض المتعثرة، وكذلك تحديد كيفية التعامل مع أعباء المديونية المرتفعة.
- كما يوصي صندوق النقد الدولي بضرورة استمرار الدعم المالي من أجل الحفاظ على سبل عيش لائقة للأسر الفقيرة، وضرورة اتخاذ تدابير لمنع إفلاس الشركات، مع العمل في نفس الوقت على خفض تدريجي للإعانات التي تقدمها البلدان التي تعاني من ضائقة مالية. أما بالنسبة للدول التي لديها وفر مالي، فعليها زيادة الإنفاق على التعليم لتعويض ما انخفض من قدرة على التحصيل العلمي خلال فترة الوباء، وزيادة الاستثمار في أساليب الإنتاج الرقمية لتعزيز الإنتاجية، وخاصة في مجال الاستثمارات الخضراء لخلق فرص عمل، وتسريع الانتقال إلى اقتصاد أخضر مستدام وصديق للبيئة (هدف "إعادة البناء بشكل أفضل").
- كما أن استمرار السياسات النقدية الميسرة بما فيها تقديم المنح والمساعدات الميسرة وتخفيف الديون، وفي بعض الحالات، إعادة هيكلة الديون بالكامل، سوف تؤدي إلى تحقيق تنمية أكثر ازدهارًا واستدامة وشمولية.

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

تطعيم قوية ومدعومة حول العالم، أمالا كبيرة في عودة الحياة إلى طبيعتها كما كانت قبل الجائحة خلال فترة عام واحد. هذه جعلت من صندوق النقد الدولي ألا يكتفي فقط برفع توقعاته المتفائلة لنمو الاقتصادي العالمي من سالب 3.1% في عام 2020 إلى موجب 5.2% في عام 2021، وفقاً لإصداره في أكتوبر 2020، بل زادها بمقدار 0.7 نقطة مئوية وفقاً لإصداره في أبريل 2021، ليصبح معدل النمو العالمي لعام 2021 حوالي 6%، الجدول (1-1).

إلا إنه خلال الفترة نفسها ظهرت موجات جديدة من الفيروسات المتحورة بما فيها ديلتا (Delta) شديد العدوى، وتباطؤ تعافي بعض الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك تعطيل سلاسل التوريد واستمرار حالة عدم اليقين في سوق العمل، وانتشار معدلات التضخم المرتفعة، والمخاوف من تبني سياسات اقتصادية انكماشية، واتساع الفجوة في مستويات التطعيم بين الدول المتقدمة، والناشئة والنامية، جعل صندوق النقد الدولي يتمهل، إذ وفقاً لإصداره في أكتوبر 2021 حافظ على معدل نمو عامي 2021 و 2022 عند المستوى نفسه الذي كانت عليه في أبريل 2021، لكنه عدل الكثير من توقعاته على مستوى الدول والمناطق الاقتصادية، كما هو موضح في الجدول (1-1) لعدد من الدول المختارة .

فمن الجدير بالذكر إن صندوق النقد الدولي أكد في أكثر من منشور إن مثل هذه التوقعات المتفائلة ما زال يكتنفها قدر كبير من عدم اليقين، وعلى رأسها: (1) مدى قدرة الاقتصادات المتقدمة والناشئة في تحمل سياساتها التوسعية، ومدى استفادة الدول المصدرة للسلع الأساسية من ارتفاع الأسعار لبناء هوامش أمان في ماليتها العامة، (2) مدى توسع انتشار الفيروسات المتحورة وعلى رأسها ديلتا وأميكرون، وتوفر اللقاحات المضادة للفيروسات وفعاليتها في الحد من انتشارها، ومدى تعاون جميع دول العالم لتطعيم ما لا يقل عن 40% من سكان كل بلد خلال عام 2021، مع تحقيق هدف تطعيم 70%

تبلغ فقط نحو 7% للبلدان المتقدمة، بينما تبلغ نحو 89% للبلدان منخفضة الدخل، و 47% لشريحة البلدان الأقل في متوسط الدخل، و 38% لشريحة البلدان الأعلى في متوسط الدخل.⁴

لا تزال العديد من الاضطرابات الناجمة عن تدابير احتواء الوباء قائمة حتى نهاية ديسمبر 2021، عندما تم الانتهاء من كتابة هذا التقرير، سواء من حيث ظروف سوق العمل أم الظروف المالية والنقدية أم اضطرابات سلسلة التوريد.

الانتعاش الواضح في إجمالي الطلب العالمي في مواجهة التباطؤ في التعافي من إجمالي العرض، والذي تزامن مع اختناقات بسبب نقص العمالة (خاصة في الموانئ وقطاع النقل) بسبب: (1) المرض، وتدابير التباعد الاجتماعي، (2) الضغط على أولياء الأمور لرعاية الأطفال في المنزل بدلاً من دور الحضانة والمدارس.⁵ فضلا عن حدوث تداعيات تغير المناخ - التي تسببت في حدوث كوارث بما في ذلك الفيضانات الهائلة، واندلاع حرائق الغابات الهائلة، الذي أدى بشكل عام إلى خسائر اقتصادية، وزيادة في أسعار السلع الأساسية، الأمر الذي أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات التضخم على مستوى العالم، ودفع العديد من البلدان في التفكير في اعتماد سياسات مالية ونقدية لمواجهة مثل هذه التحديات.

وبالتالي، فقد دفعت هذه التطورات العديد من مراكز البحوث والمؤسسات والبنوك الدولية إلى تقليل تفاؤلهم بشأن العودة إلى الحياة الطبيعية كما كانت عليه قبل الوباء عند وضع توقعاتهم للنمو الاقتصادي العالمي لعامي 2021 و 2022، بما في ذلك توقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

توقعات صندوق النقد الدولي

أعطت الموافقة على اللقاحات الجديدة ضد فيروس كورونا في نهاية ديسمبر 2020، وما تلاها من حملات

⁵ <https://www.nytimes.com/2021/10/30/business/paid-family-leave-working-parents.html>

⁴ <https://www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/COVID-19-Global-Targets-and-Progress-Tracker>

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

للولايات المتحدة والمملكة المتحدة وعدد من الدول المتقدمة في أوائل نوفمبر 2021 للنظر في تشديد السياسة النقدية، وفي الواقع اشارت جانيت يلين، وزيرة الخزانة الأمريكية، بالتوقف عن وصف التضخم بأنه "مؤقت"⁶.

ومن بين المخاطر التي قد تجعل هذه التوقعات أكثر عرضة لعدم اليقين، هي تلك التحديات التي تواجه البلدان النامية، مثل الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة من توفر الموارد المالية الكافية لمواجهة الانعكاسات السلبية لإجراءات احتواء انتشار الفيروس، لا سيما معدلات البطالة المرتفعة. وهناك تداعيات إضافية وحاسمة المتمثلة في الفجوة في مستويات معدلات الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتي انخفضت بنسبة 6.3% للاقتصادات الناشئة والنامية مقارنة بنحو 2.8% للاقتصادات المتقدمة، والتي بدورها أدت إلى انتقال ما لا يقل عن 95 مليون شخص حول العالم إلى براثن الفقر المدقع، لذلك يتدارس المجتمع الدولي، كما هو مبين في الإطار (1-1)، طرقاً

في نهاية عام 2022، (3) وعلى الرغم من أن صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية للاقتصادات المتقدمة بما في ذلك: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، اعتادوا على اعتبار أن موجة التضخم الحالية مؤقتة، لأنها ناجمة عن إطلاق عنان الطلب المكبوت في مجالات السلع الاستهلاكية، والنقل والسياحة، في ظل استمرار الاختناقات في سلاسل التوريد، لذلك فالصندوق يحذر من التوصل إلى استنتاجات خاطئة عند مقارنة ارتفاعات الأسعار في الوقت الحاضر مع تلك التي حدثت في العام الماضي، والتي قد تؤدي بعد ذلك إلى ارتفاع الأجور وبالتالي إطلاق تشديد سريع للسياسات الاقتصادية، وخاصة النقدية.

كما يرى الصندوق أهمية تحقيق توازن في السيطرة على الإنفاق العام بقدر الإمكان، مع كبح التوسع في الدين العام من خلال تبني سياسات اقتصادية أكثر تقشفاً، حتى لا تؤدي إلى حدوث تأثير سلبي على اقتصادات دول العالم. ومع ذلك، بدأ محافظي البنوك المركزية

الجدول (1-1): توقعات صندوق النقد الدولي لآفاق الاقتصاد العالمي

الاختلاف في التوقعات والتقدير عن عدد أكتوبر 2020 (نقاط) مع		توقعات لمعدلات التغيير السنوية (%) بحسب تاريخ الإصدار											
		أكتوبر-21				أبريل-21		أكتوبر 2020 كتوقعات أساس					
قطع شوطا كبير في التطعيم عالميا (ابريل 2021)	بداية تخفيف إجراءات الإغلاق (أكتوبر 2020)	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2020	2022	2021	2022	2021	
0.5	-0.1	0.7	0.7	3.4	3.6	4.9	5.9	-3.1	4.4	6.0	4.2	5.2	العالم
0.9	0.1	1.6	1.3	1.7	2.2	4.5	5.2	-4.5	3.6	5.1	2.9	3.9	الدول المتقدمة
1.7	-0.4	3.0	4.6	1.7	2.2	5.2	6.0	-3.4	3.5	6.4	2.2	1.3	الولايات المتحدة
0.2	-0.3	0.1	0.3	4.5	4.6	5.1	6.4	-2.1	5.0	6.7	5.1	6.0	الدول الناشئة
0.0	-0.4	-0.2	-0.2	5.2	5.3	5.6	8.0	2.3	5.6	8.4	5.8	8.2	الصين
0.3	0.4	0.1	1.1	3.6	3.8	4.1	4.1	-2.8	3.8	3.7	4.0	3.0	دول الشرق الأوسط
-0.3	-0.2	1.1	-1.9	3.1	3.1	3.7	2.1	-5.1	4.0	2.3	2.6	4.0	دول مجلس التعاون
-0.1	-0.9	0.3	0.2	3.1	3.1	3.1	2.4	-5.1	3.1	3.3	2.8	2.3	البحرين
1.1	0.3	1.1	0.3	2.7	2.7	4.3	0.9	-8.9	3.2	0.7	3.2	0.6	الكويت
-4.5	0.7	-8.1	3.0	2.9	4.2	2.9	2.5	-2.8	7.4	1.8	11.0	-0.5	عمان
0.4	-0.4	0.1	-0.6	3.9	2.6	4.0	1.9	-3.6	3.6	2.4	3.9	2.5	قطر
0.8	-0.1	1.4	-0.3	2.8	2.8	4.8	2.8	-4.1	4.0	2.9	3.4	3.1	السعودية
0.5	-0.9	0.8	0.9	3.1	3.0	3.0	2.2	-6.1	2.6	3.1	2.2	1.3	الإمارات

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة "آفاق الاقتصاد العالمي" أعداد متفرقة وتم التصحيح في أكتوبر 2021

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

الجدول (2-1). حيث توقع البنك أن تشهد المنطقة نمواً في عام 2021 بنحو 2.4%، ثم سيرتفع إلى 3.5% في عام 2022، ويأتي معظم هذا النمو من الدول المستوردة للنفط، يليها الدول المصدرة للنفط بنسبة 2.3%، والتي منها: دول مجلس التعاون الخليجي، التي تم التوقع أنها ستحقق نمواً في عام 2021 بمقدار 2.2% مقارنة بتوقعات يناير 1.6%، حيث جاء معظم التغيير من خلال تعديل توقعات تعافي اقتصاد دولة الكويت من 0.5% في يناير 2021 إلى 2.4% في يونيو 2021، وحدث تحسن بسيط في توقعات تعافي اقتصاد السعودية والإمارات بمقدار 2.4% و 1.2% على التوالي. وأما بالنسبة لدولة قطر تم تثبيت معدل نمو اقتصادها عند 3%.

أما على صعيد توقعات معدلات النمو لدول منطقة الشرق الأوسط بحسب مكونات الإنفاق لعامي: 2021 و 2022، يبين الجدول (2-1) أنه تم تخفيض توقعات

لاعتماد سياسات اقتصادية مستدامة تؤدي إلى التعافي من التداعيات، وبناء اقتصادات أكثر تطوراً وشمولية وأكثر (اخضراراً) أي مع مراعاة الجوانب البيئية السلبية عند العودة إلى "العمل كالمعتاد" (أنظر قسم التغييرات المناخية في نهاية هذا الجزء).

توقعات البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط

نشر البنك الدولي توقعاته للعامين: 2021 - 2022 في تقرير "الآفاق الاقتصادية العالمية" الصادر في بداية يونيو 2021، والتي كما هي العادة تكون متقاربة مع توقعات صندوق النقد الدولي، إلا إن تقرير البنك الدولي يحتوي على بيانات أكثر تفصيلاً لدول الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، منها: تقسيم توقعات الناتج المحلي للمنطقة بحسب ما إذا كانت الدول مصدرة للنفط أو مستوردة له، وكذلك بحسب مكونات منهجية الإنفاق،

الجدول (2-1): توقعات البنك الدولي للآفاق الاقتصادية العالمية

الاختلاف عن عدد يناير ٢٠٢٠ و يناير ٢٠٢١ (نقاط) مع افتراضات				توقعات وتقديرات لمعدلات التغيير السنوية (%) بحسب تاريخ الإصدار								
التعافي مقارنة بما قبل انتشار الفيروس يناير ٢٠٢٠		التعافي مقارنة مع توقعات بداية التطعيم يناير ٢٠٢١		يونيو 2021				يناير 2021		يناير 2020		
2022	2021	2022	2021	2023	2022	2021	2020	2022	2021	2022	2021	
1.6	3.0	0.5	1.6	3.1	4.3	5.6	-3.5	3.8	4.0	2.7	2.6	العالم
2.5	3.9	0.5	2.1	2.2	4.0	5.4	-4.7	3.5	3.3	1.5	1.5	دول متقدمة
2.5	5.1	0.9	3.3	2.3	4.2	6.8	-3.5	3.3	3.5	1.7	1.7	الولايات المتحدة
0.3	1.7	0.5	1.0	4.4	4.7	6.0	-1.7	4.2	5.0	4.4	4.3	دول ناشئة
-0.3	2.7	0.2	0.6	5.3	5.4	8.5	2.3	5.2	7.9	5.7	5.8	الصين
0.7	-0.3	0.4	0.3	3.2	3.5	2.4	-3.9	3.1	2.1	2.8	2.7	دول الشرق الأوسط
1.2	0.0	0.7	0.5	3.0	3.5	2.3	-4.2	2.8	1.8	2.3	2.3	مصدرة للنفط
-0.8	-1.8	-0.5	-0.4	4.2	3.8	2.8	-2.4	4.3	3.2	4.6	4.6	مستوردة للنفط
0.4	0.2	0.1	0.8	2.7	2.6	2.4	-3.4	2.5	1.6	2.2	2.2	الاستهلاك الخاص
-1.1	-0.4	-0.4	0.9	1.4	1.3	1.9	0.6	1.7	1.0	2.4	2.3	الاستهلاك العام
-0.7	-2.2	1.8	-2.6	5.3	5.4	3.5	-9.6	3.6	6.1	6.1	5.7	التكوينات الراسمالية
1.6	1.0	0.8	1.4	5.2	5.3	4.6	-10.3	4.5	3.2	3.7	3.6	الصادرات
1.0	0.2	1.0	1.6	5.1	5.0	4.2	-13.8	4.0	2.6	4.0	4.0	الواردات
0.7	-0.4	0.7	0.6	3.2	3.4	2.2	-4.8	2.7	1.6	2.7	2.6	دول مجلس التعاون
0.9	0.2	1.1	0.4	3.2	3.3	2.4	-4.1	2.2	2.0	2.4	2.2	السعودية
1.6	0.4	0.5	1.9	2.8	3.6	2.4	-5.4	3.1	0.5	2.0	2.0	الكويت
0.9	-0.2	1.1	0.0	4.5	4.1	3.0	-3.7	3.0	3.0	3.2	3.2	قطر
-0.5	-1.8	0.1	0.2	2.5	2.5	1.2	-6.1	2.4	1.0	3.0	3.0	الإمارات

المصدر: البنك الدولي، قاعدة "الآفاق الاقتصادية العالمية"، أعداد متفرقة وتم التصحيح في يونيو 2021

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

ذلك إلى بدء الانتعاش في جميع الأنشطة الاقتصادية التي وصل بعضها إلى ما كانت عليه قبل الجائحة.

فعلى الرغم من استمرار إصابات كوفيد خلال الربع الأخير من عام 2020، إلا إنها ظلت عند مستوى منخفض نسبياً حتى نهاية يناير 2021 عندما بدأت الإصابات في الزيادة مرة أخرى؛ على الرغم من أنها لم تتفوق على الموجة الأولى، إلا إن الأرقام الموجبة لفيروس كوفيد كانت بمثابة تحذير لظهور موجة ثانية. ومع ذلك، عند وصول عدد الإصابات إلى مستوى عالٍ بشكل مثير للقلق خلال شهري: فبراير ومارس 2021، اضطرت الحكومة إلى إعادة فرض تدابير الاحتواء التدريجي للمرة الثانية، وإن لم يكن بنفس المدى والدرجة كما حدث خلال الموجة الأولى، واستمرت الإجراءات الصارمة حتى بدأ التخفيف التدريجي لإجراءات الاحتواء في أوائل أكتوبر 2021، بما في ذلك عودة 100% من الموظفين إلى أماكن عملهم (الإطار 1-2). لمزيد من التفاصيل، راجع قسم تطورات كوفيد-19 في نهاية هذا التقرير.

إن عرض تطورات الآفاق الاقتصادية للاقتصاد القطري سيعتمد على التوقعات التوافقية لعدد من مراكز البحوث والبنوك الإقليمية والدولية التي أخذت في حسابها تطورات إجراءات احتواء كوفيد-19 على مجمل المؤشرات الاقتصادية، إلى جانب ذلك، قام فريق جهاز التخطيط والإحصاء بدمج الافتراضات المتعلقة بـ "كوفيد" خلال تحليله لمستوى الأداء الاقتصادي للفترة (2017 إلى سبتمبر 2021)، كما تمت مناقشته بالتفصيل في الجزء الثاني.

تعافي إجمالي تكوين راس المال من 6.1% في يناير 2021 إلى 3.5% في يونيو 2021، ولذلك فإن النمو سيكون مدفوعاً بالتحسن في الاستهلاك الخاص والعام، وكذلك الصادرات والواردات

أزمة كوفيد-19 والآفاق الاقتصادية لدولة قطر

من المعروف جيداً أن تداعيات جائحة كوفيد-19 لم تنتهي بعد في جميع أنحاء العالم، حيث لا تزال بعض الدول تواجه تفشياً كبيراً للعدوى الوبائية ومتحوراته (أوميكرون) حتى ديسمبر 2021، وحتى تلك الدول التي تمكنت من السيطرة على انتشاره. لا تزال معرصة لأية موجات قادمة، وهو مصدر قلق سائد بشكل خاص في بلدان نصف الكرة الشمالي التي تعيش الآن في فصل الشتاء، والتي تجعل من الناس يتجمعون في البيوت بشكل أوسع.

تعرض الاقتصاد القطري كغيره من الاقتصادات الإقليمية والعالمية لموجتين من جائحة كوفيد-19: الأولى، بدأت في منتصف مارس 2020، واستمر عدد الإصابات في الارتفاع بشكل كبير حتى منتصف مايو 2020، حيث تم خلالها فرض إجراءات تباعد اجتماعي صارمة لاحتواء انتشار الفيروس، والتي بدورها أثرت سلباً على مجمل الأنشطة الاقتصادية، وبخاصة تلك القطاعات التي تتميز أنشطتها بالاختلاط والتجمع المكثف، مثل: الخدمات التعليمية، والصحية، ومراكز التسوق، والأنشطة السياحية والرياضية، وأنشطة دور العبادة.

ومع بدء انخفاض الحالات المصابة في شهر مايو 2020، تم اعتماد خطة تدريجية - لتخفيف الإجراءات - تتكون من أربع مراحل، بدأت في يونيو 2020 وانتهت في سبتمبر 2020، التي تم خلالها رفع جميع إجراءات الإغلاق بالتدرج، باستثناء الإجراءات الاحترازية العادية، مثل: ارتداء الأقنعة والاستخدام الإلزامي لتطبيق احتراز EHTERAZ، التي ما زال يعمل بها حتى هذه اللحظة (ديسمبر 2021)، مما أدى

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

الإطار (1-2): النداءات الاقتصادية والاجتماعية للإجراءات الوقائية لاحتواء فيروس (كوفيد-19) في قطر

كغيرها من دول العالم، تعرضت دولة قطر لموجتين من انتشار فيروس كوفيد خلال عامي: 2020 و2021، وكما هو معلوم فإن الإجراءات التي اتخذتها العديد من دول العالم لاحتواء انتشار الفيروس، عطلت عمل الوزارات والهيئات الحكومية، وكذلك أغلقت كثير من أنشطة القطاعين: العام والخاص، مما جعلت الناس حول العالم تغيير من الطريقة التي تتبعها عادة في إنجاز أعمالها اليومية، حيث أجبرت المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على اللجوء إلى العمل عن بعد (عبر النت)، والتي أثرت بصورة مباشرة وغير مباشرة على حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية (ولمزيد من المعلومات عن إجراءات الاحتواء، يمكن الإطلاع عليها في نهاية التقرير)، ويمكن تلخيص الآثار المترتبة على احتواء كوفيد-19 على النحو التالي:

أولاً: التأثيرات الاقتصادية:

- انخفاض الطلب على السلع والخدمات مما أثر على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، التي أدت إلى خفض عرض السلع والخدمات.
- تعطل سلاسل التوريد على المستوى العالمي، وتعطل وسائل النقل الداخلية، مما أدى إلى تباطؤ الأعمال التجارية.
- إغلاق العديد من الأنشطة والأعمال الاقتصادية، بما فيها تخصيص كافة الخدمات الطبية في كل من: القطاع الخاص والعام، لمعالجة مرضى كوفيد-19، مما عطل من قدرة المرضى على حضور المواعيد الطبية الروتينية، باستثناء حالات الطوارئ،
- التوسع في استخدام تقنيات الاتصالات المحلية والدولية، لأغراض إنجاز الأعمال العامة والخاصة والتواصل الاجتماعي.
- تسريح العمال وزيادة نسبة العاطلين عن العمل، أو الذين تخلوا عن العمل لفرص أخرى أو لضغوطات صحية واجتماعية.
- تقلص إيرادات الدول مع زيادة النفقات الحكومية لمساعدة كل من القطاعين: العام والخاص، مما زاد من عجز المالية العامة.

ثانياً: التأثيرات الاجتماعية

في بادئ الأمر فإن إغلاق المؤسسات التعليمية والدينية بما فيها المدارس والمساجد والمعاهد والجامعات، واللجوء إلى التعليم عن بعد، والتباعد الاجتماعي، وتحديد مواد دراسية وأيام معينة لحضور الطلاب إلى المدارس، قد أثرت سلباً على حياة العديد من العائلات - خاصة العائلات التي تعتمد على الدخل من الأمهات العاملات خارج المنزل - اللائي اضطررن الآن إلى التوفيق بين رعاية الأطفال والعمل.

ومن ثم، خلقت الآثار الاقتصادية والاجتماعية العميقة لعمليات الإغلاق أسلوب حياة ونهج عمل جديد، يبدو أنه سيدوم على المدى القصير والمتوسط كون الحالات مستمرة في حدوثها في جميع أنحاء العالم، على الرغم مما اكتسبه العاملون في مجال الصحة العامة من خبرة في معالجة المصابين بالفيروس، جنباً إلى جنب مع الحكومات للحد من انتشاره، وكذلك النشر التدريجي للقاحات.

ومن الجدير بالذكر أن عدد الإصابات في أنحاء العالم حتى بداية يناير 2022 بلغ حوالي 306 مليون إصابة، تم تعافي أكثر من 85%، ومع ذلك، فقد توفي أكثر من 5.6 مليون شخص بسبب تداعيات الوباء - وكان من الممكن أن عدد الوفيات يزداد لولا فرض الإجراءات الاحترازية والوقائية. أما في قطر، وكما يشير الجدول أدناه، وبفضل الإصرار الكبير للحكومة ومقدمي الخدمات على تقديم رعاية صحية عالية الجودة، تم فحص أكثر من 113.3% من السكان، وعولجت العدوى، خاصة لتلك الحالات التي تحتاج إلى عناية مركزة، بأعلى معايير الكفاءة والجودة، سواء من حيث القدرات والأجهزة الطبية أم على مستوى الكوادر البشرية، مما أدى إلى تقليل عدد الوفيات التي بلغت 618 من إجمالي 266.96 ألف حالة مرضية، كما انه بفضل الله وتوفيقه، ثم بفضل الجهود المتفانية للطاقم الطبي، والإمكانات المتوفرة في توفير اللقاحات التي بلغ عددها أكثر من عدد السكان بنسبة 185.4%، التي أدت في مجملها إلى زيادة عدد الحالات الخفيفة والمتعافية إلى حوالي 92.7% من إجمالي المصابين. وعدد الذين حصلوا على اللقاح الكامل (جرعتين) إلى حوالي 86.4%. وبهذا الإنجاز أصبحت قطر من الدول الرائدة على مستوى العالم.

الإصابات	كنسبة من إجمالي عدد السكان		إجمالي الاعداد	
	من تم فحصهم	السكان		
		100.0%	2,846,118	إجمالي عدد السكان
	100.0%	113.3%	3,223,877	عدد الاشخاص الذين تم فحصهم
	163.6%	185.4%	5,275,659	عدد جرعات اللقاح ضد كوفيد-19 التي تم إعطاؤها
100.0%	8.3%	9.4%	266,962	إجمالي عدد الاصابات منذ بدء الوباء حتى تاريخه
92.7%	7.7%	8.7%	247,553	إجمالي عدد المتعافين
7.0%	0.6%	0.7%	18,791	الحالات النشطة الحالية
0.2%	0.0%	0.0%	532	تحت العلاج حالياً في المستشفى
0.0%	0.0%	0.0%	48	تخضع حالياً للعلاج في العناية المركزة
0.2%	0.0%	0.0%	618	الوفيات
			9 يناير 2022	

التوقعات الدولية التوافقية لاقتصاد دولة قطر

وفيما يتعلق بالتوقعات التوافقية لمؤشر أسعار المستهلك، الجدول (1-3)، فإن متوسط معدل التضخم في عام 2021 سيكون 1.6%، وبحد أعلى 3.9%، وأدنى 0.5%، وبانحراف معياري قدره 0.8 نقطة مئوية. إذ تتوافق أرقام مؤشر أسعار المستهلكين نسبياً مع إصدارات جهاز التخطيط والإحصاء خلال الفترة (يناير - نوفمبر 2021)، حيث بلغ متوسطها 1.97% بحد أدنى سالب 1.4% وحد أقصى 6.1%، وانحراف معياري بمقدار 2.2 نقطة مئوية.

ومن ناحية أخرى، توقع صندوق النقد الدولي أن مؤشر أسعار المستهلك سيرتفع بحوالي 2.5% في عام 2021، وبنحو 3.2% في عام 2022، بينما توقعت وحدة المعلومات الاقتصادية بأنه سيرتفع بحوالي 1.2% في عام 2021، وبنحو 3% في عام 2022.

وعلى الرغم من ارتفاع متوسط أسعار النفط والغاز عالمياً، إلا إن إثنين من التوقعات التوافقية والبالغ عددها تسعة، منها: البنك الدولي وموديز، يشيران إلى أن رصيد الموازنة العامة للحكومة لعام 2021 سيسجل إما عجزاً أو فائضاً ضئيلاً، وبالتالي فإن متوسط توقعات معدل رصيد الموازنة العامة لعام 2021 سيكون 2.2% من إجمالي الناتج المحلي، وبحد أعلى 5.4%، وأدنى سالب 2.3%، وبمعدل انحراف معياري يبلغ 2.1 نقطة مئوية، بينما من خلال استخدام بيانات المالية العامة الصادرة من وزارة المالية حتى نهاية الربع الثالث لعام 2021، يتوقع جهاز التخطيط والإحصاء أن يحقق رصيد المالية العامة في عام 2021 للثلاثة السيناريوهات فائضاً بمقدار 2%، ثم يعقبه فائضاً أكبر خلال عامي 2022 و 2023 بنسبة تتراوح بين 2.3% و 3.6% لنفس السيناريوهات (أنظر قسم الميزان المالي والحساب الجاري لاحقاً).

وفيما يتعلق بالتوقعات التوافقية لرصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فهناك شبه توافق على أن قطر ستحقق فائضاً خلال عامي: 2021 و 2022، بمعدل 5.8%، و 5.6% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، وبحد أعلى لعام 2021 بحوالي 9.8% من

هناك العديد من مراكز البحوث والبنوك الإقليمية والدولية التي تقوم بإعداد توقعات لأداء اقتصادات دول العالم، بما في ذلك اقتصاد دولة قطر، والتي يتم نشرها على نطاق واسع من قبل شركات عالمية عملاقة، مثل: بلومبيرغ لـ Bloomberg وريفينيتيف Refinitiv، وفكوس ايكونوميكس، Focus Econ تحت ما يسمى التوقعات التوافقية Consensus Forecasts، الأمر الذي جعل مثل هذه التوقعات مرجعاً معلوماتياً للباحثين، والأكاديميين، والمستثمرين، وصانعي السياسات، والمخططين الاقتصاديين، والموظفين في المؤسسات الاقتصادية المحلية والدولية.

تشير أحدث التوقعات، كما هو موضح في الجدول (1-3)، إلى أنه من المحتمل أن يشهد الاقتصاد القطري معدل نمو قدره في المتوسط 2.8% في عام 2021، حيث تراوحت التوقعات التوافقية بين 3.7% كحد أقصى، و 1.6% كحد أدنى، وبانحراف معياري قدره 0.6 نقطة مئوية. واحتمال أن تكون بعض هذه التنبؤات مبنية على افتراضين، هما: (1) إن الصادرات الهيدروكربونية ستتعاوى بشكل كبير مما سيزيد من تدفق العوائد المالية التي ستسمح للحكومة بتمويل كثير من الأنشطة الاقتصادية للقطاعات العام والخاص والمؤسسات والشركات المختلطة، (2) أن تحسن رصيد الموازنة العامة للدولة، وميزان المدفوعات سيعززان من ثقة القطاعين العام والخاص، ويحفزان الطلب الكلي على الاستثمار، والاستهلاك العام والخاص، ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادي.

بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، تشير التوقعات التوافقية أنه سيشهد متوسط نمو بنسبة 3.7%، وتتراوح هذه التوقعات بين 4.5% كحد أقصى و 2.5% كحد أدنى، وبانحراف معياري قدره 0.6 نقطة مئوية. وفي الغالب، يعتمد هذا النمو على افتراض أن العديد من الأنشطة الاقتصادية ستزداد نتيجة لاستضافة كأس العالم في نهاية عام 2022.

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

2021، يتوقع أن يشهد الحساب الجاري للسیناريو الأساس في عام 2021 فائضاً بأعلى من 10.8%، ثم يعقبه فائضاً في عامي 2022 و 2023 بأعلى من 5.8% من إجمالي الناتج المحلي.

إجمالي الناتج المحلي بحسب تقديرات أكسفورد Exford Economics، وأدنى 1.7% بحسب تقديرات البنك الدولي، بيد أن جهاز التخطيط والإحصاء من خلال استخدام بيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف قطر المركزي حتى نهاية الربع الثالث لعام

الجدول (3-1): التوقعات الدولية التوافقية لدولة قطر 2021 – 2022

نسبة من الناتج المحلي الإجمالي		معدل تغير سنوي		التضخم		الناتج المحلي		
الحساب الجاري		الموازنة						
2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	
8.4	6.5	5.6	1.9	3.0	1.2	4.5	2.9	وحدة المعلومات الاقتصادية - EIU
11.6	8.2	5.7	2.8	3.2	2.5	4.0	1.9	صندوق النقد الدولي - IMF
0.5	4.1			1.5	0.5	3.3	3.0	ستاندرد تشارترد
1.3	3.5			1.8	1.3	2.5	1.6	تقييمات فيتش Fitch
5.4	5.0	4.5	2.6	2.2	1.8	4.2	3.0	سي تي جروب Citi
6.4	5.8	3.5	2.9	2.6	1.3	4.1	2.4	أتش، أس، بي، سي HSBC
5.9	7.0					3.6	3.2	مصرف باريس الوطني - BNP
				1.2	3.9	2.7	3.3	البنك الوطني الكويتي
4.1	3.3	6.1	4.0	2.8	1.4	4.1	3.8	فيتش للتصنيفات Solution Fitch
2.7	1.7	2.7	-2.3	3.0	1.0	4.1	3.0	البنك الدولي - WB
8.9	9.8	5.6	5.4	2.5	1.8	3.7	2.5	أكسفورد للاقتصاد Oxford
9.5	8.9	-0.9	0.4	2.5	1.7	3.5	2.3	تحليلات موديز Moody's
5.9	6.5			2.2	1.6	4.4	2.9	جي بي مورجان JPMorgan
1.8	5.6	2.4	2.1	2.1	1.1	3.8	3.1	المعهد المالي الدولي IIF
5.6	5.8	3.9	2.2	2.4	1.6	3.7	2.8	توافق (متوسط)
5.9	5.8	4.5	2.6	2.5	1.4	3.9	3.0	الوسيط
11.6	9.8	6.1	5.4	3.2	3.9	4.5	3.8	أعلى
0.5	1.7	-0.9	-2.3	1.2	0.5	2.5	1.6	أقل
3.3	2.2	2.1	2.1	0.6	0.8	0.6	0.6	الانحراف المعياري
0.6	0.4	0.5	0.9	0.2	0.5	0.2	0.2	معامل التباين (نقاط)

المصدر: أحدث تقرير صادر عن FocusEconomic، معهد التمويل الدولي، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي حتى أكتوبر 2021

توقعات أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر

ما عدا الافتراضات المتعلقة بإجراءات احتواء كوفيد-19، التي استمرت طوال الربع الثاني من عام 2021، ولكن تم رفعها تدريجياً خلال الربع الثالث، أما الربع الرابع فقد شهد عودة جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك، تم أخذ هذه البيانات والافتراضات الأولية في الاعتبار عند تحليل المعلومات النوعية والكمية الأخرى ذات الصلة بالأنشطة الهيدروكربونية (النفطية) وغير الهيدروكربونية (غير نفطية)، بما فيها دور السياسات المالية والنقدية في تنشيط الاقتصاد، إذ تشير نتائج التوقعات الأولية، كما هو موضح في الجدول (1-4)، إلى أن المعدل السنوي للتغير في الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج لعام 2021 سيتراوح ما بين 1.5% و 2.3%، مع سيناريو وسط بنحو 1.9%.

أما بالنسبة للتنبؤات لعامي: 2022 و 2023، فهي بالطبع تعتمد على افتراضات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

افتراضات وتوقعات القيمة المضافة الهيدروكربونية

فبعد النظر إلى الانخفاض التدريجي في إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي المسال في قطر منذ عام 2014، والنجم عن وصول عدد من حقول النفط والغاز إلى طاقتها الإنتاجية القصوى، لذلك فمن المعقول افتراض أن مستوى أداء إنتاج الأنشطة الهيدروكربونية على المدى القصير (كسيناريو أساس) سيكون مستقراً أو متناقصاً نوعاً ما، سواء لأسباب فنية أثناء فترات الصيانة الروتينية أم لأسباب تتعلق بالاستجابة لقوى العرض والطلب العالمية التي تخضع لعوامل غير مؤكدة، وغير قادرة على التنبؤ، والتي من أهمها: أنها تعتمد على مدى سرعة رفع القيود الاحترازية، والوقائية من كوفيد-19 ومتحوراته، وبالتالي إستعادة أنشطة الإنتاج والخدمات في جميع أنحاء العالم.

وبناءً على ما سبق وعلى ضوء المعلومات المستمدة من تحليل الجزء الثاني من هذا التقرير، تم وضع عدة افتراضات للتنبؤ باتجاهات مستويات مؤشرات الاقتصاد الكلي للاقتصاد القطري، وأهمها: (1) مدى تعافي قطاعي: الإنتاج والخدمات، الناجم عن الإلغاء التدريجي لإجراءات احتواء (كوفيد-19)، (2) مدى انتعاش أنشطة قطاعي الهيدروكربونات والصناعة التحويلية، بسبب ارتفاع الطلب العالمي على منتجاتها، (3) مدى أثر تحسن الأسعار العالمية للمنتجات الهيدروكربونية والصناعة التحويلية على تحقيق فوائض في أرصدة الموازنة العامة للدولة، وحساب ميزان المدفوعات، (4) مدى فعالية الإصلاحات المتعلقة بتحسين بيئة الأعمال على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، (5) مدى استقرار توافر الواردات المخصصة لتلبية متطلبات التنمية وكذلك تكاليف نقلها، (6) ومدى تأثير اتفاقية العلا، خاصة فيما يتعلق بفتح الأجواء والحدود أمام حركة البضائع والأشخاص، على أنشطة النقل والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة.

لذلك، تم تطبيق البيانات والمعلومات الاقتصادية المستمدة من الافتراضات المذكورة أعلاه عند إعداد مزيج من التقديرات النوعية والكمية كأساس لعمل توقعات لثلاثة سيناريوهات محتملة للفترة (2021-2023)، وهي: (1) سيناريو أساس يعتمد على افتراضات أكثر تحفظاً للأنشطة الهيدروكربونية (النفطية) وغير الهيدروكربونية (غير النفطية)، (2) سيناريو وسط يعتمد على افتراضات متوسطة التفاؤل، (3) السيناريو الأكثر تفاؤلاً.

وبما أنه قد مر تقريباً 12 شهراً من عام 2021 عند وضع اللمسات الأخيرة لإعداد هذا التقرير، والتي تم خلالها نشر البيانات الربعية للثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021، والبيانات الشهرية حتى نهاية شهر نوفمبر 2021، فإنه من الواضح أن توقعات عام 2021 استندت على بيانات أولية أكثر من كونها افتراضات –

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

الافتراضات المتعلقة بالأنشطة غير الهيدروكربونية

من المعروف جداً أن جائحة (كوفيد-19) قد ألقت بظلالها على جميع الأنشطة الاقتصادية (غير الهيدروكربونية) بما فيها: أنشطة الصناعة التحويلية، والبناء والتشييد، والأنشطة الفرعية لقطاع الخدمات بما فيها النقل، وتجارة الجملة والتجزئة، وكذلك الأنشطة ذات العلاقة بالترفيه والسياحة التي تأثرت جميعها بعمق شديد، سواءً من خلال التوقيف الجزئي للأعمال بسبب تطبيق إجراءات التباعد الجسدي والاجتماعي، أم من خلال التباطؤ في الاستثمارات الناجمة عن عدم اليقين، التي سادت عملية الاستهلاك: العام والخاص، وحركة التجارة الخارجية.

ومن أحد أهم الافتراضات النوعية المستخدمة كأساس للتنبؤ بمسار تطور الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير الهيدروكربونية لعام 2021، هو مدى تعافي الأنشطة الاقتصادية من تداعيات جائحة كوفيد-19، حيث تم افتراض أن الانتعاش خلال النصف الأول من عام 2021 سيكون بطيئاً في البداية، ولكن بعد ذلك سيتسارع خلال النصف الثاني من العام نفسه.

وأما بالنسبة لتنبؤات لعامي: 2022 و2023، فقد تم الافتراض على أن مجمل الأنشطة الاقتصادية ستعود على نطاق واسع، إلا إنها لن تعود بالكامل كما كانت عليه قبل الجائحة، لأن الإجراءات الاحترازية للسفر الخارجي أو التنقل الداخلي، بالإضافة إلى التغيير الجذري طويل الأمد في النمط المعيشي للسكان ستظل

أما بالنسبة للقيمة المضافة لمنتجات الأنشطة الهيدروكربونية فإنها تعتمد على مدى استقرار أسعار النفط والغاز العالمية، والتي كما أظهرتها أحدث توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في شهر أكتوبر 2021، أنها تراوحت بين (\$61 - \$65.7 للبرميل) خلال الفترة (2021 – 2023)، على الرغم من أنه بلغ متوسطه أعلى من هذا عند حوالي \$68.7 للبرميل خلال الفترة (يناير – نوفمبر) من عام 2021، ووصل إلى حد أقصى \$82 للبرميل في أكتوبر 2021.

واستناداً إلى أحدث بيانات الناتج المحلي الإجمالي للقيمة المضافة لقطاع الهيدروكربونات للأربعاء الثلاثة الأولى من عام 2021، والتي أظهرت أن أنشطة قطاع الهيدروكربونات تحسنت بنسبة 51% من سالب 1.6% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 إلى سالب 0.8% خلال نفس الفترة من عام 2021. وبما أن بيانات بلومبرج لصادرات الغاز الطبيعي المسال أظهرت أن صادرات قطر شهدت متوسط نمو بلغ 5.8% خلال شهري أكتوبر ونوفمبر من عام 2021، لذلك من المرجح أن يتراجع معدل التغيير السنوي لقطاع الهيدروكربونات في عام 2021 بنحو سالب 0.7%، أو يستقر عند متوسط سالب 0.2% للسيناريوهات الثلاثة، كما يشير الجدول (4-1). أما بالنسبة لتوقعات الفترة (2022-2023) فتم الافتراض أنه سينخفض في السيناريو الأساس بنحو سالب 0.3%، أو أنه يستقر في السيناريو الوسط والمتفائل.

الجدول (4-1): توقعات معدل التغيير السنوي للناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنتاج لدولة قطر 2021 – 2023 (%)

السيناريو المتفائل			سيناريو الوسط			سيناريو أساس			تقديرات		%
2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	ثلاثة أرباع 2021	2020	
1.8	2.9	2.3	1.5	2.3	1.9	0.7	1.6	1.5	1.4	-3.6	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
0.0	0.0	-0.2	0.0	0.0	-0.2	-0.3	-0.3	-0.7	-0.8	-2.0	القطاع الهيدروكربوني
2.9	4.7	3.9	2.4	3.7	3.3	1.3	2.8	2.9	2.9	-4.5	القطاع غير الهيدروكربوني
4.3	3.0	1.8	2.1	2.4	1.5	0.1	0.7	1.1	0.6	-3.9	قطاع البناء
2.4	3.2	4.6	0.8	0.9	4.0	0.0	0.2	3.1	6.0	-6.7	قطاع التصنيع
3.0	5.6	4.7	3.1	4.7	4.0	2.3	4.1	3.7	3.5	-2.9	قطاع الخدمات

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

توقعات الأنشطة الرئيسية للقطاع غير الهيدروكربوني

وعلى هذا الأساس، لتقدير الناتج المحلي الإجمالي لعام 2021، تم تطبيق مجموعة من افتراضات الأداء للربع الرابع من عام 2021، والتي تظهر نتائجها بأن الأنشطة غير الهيدروكربونية ستتم في حالة السيناريو الأساس من سالب 4.5% في عام 2020 إلى إيجابي 2.9% في عام 2021، أي بمعدل تعافي يبلغ 165%، بينما يتعافى أكثر إلى 3.3% عند تطبيق الافتراضات المتعلقة بالسيناريو الوسط، وعند تطبيق الافتراضات المتعلقة بالسيناريو المنفائل، سيرتفع إلى 3.9%.

بالنسبة لتوقعات مستوى أداء الأنشطة غير الهيدروكربونية خلال عامي: 2022 و2023، لكل من السيناريوهات الثلاثة اعتمدت على افتراضات تتعلق بالدرجة الأولى على أنشطة قطاع الخدمات على أمل أن يجني الاقتصاد الوطني عدداً من الفوائد في مجال التوظيف، وزيادة القيمة المضافة، ورفع الإنتاجية، جراء تنظيم استضافة مونديال 2022، وما سيعقبه جنباً إلى جنب مع التطورات اللاحقة المتوقعة في قطاع السياحة، والتي سنفيد مجتمعة على جذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة بعد اتفاق العلا (سيتم مناقشته لاحقاً).

فعلى المدى القصير، يبدو أن أنشطة قطاع البناء والتشييد ستشكل المصدر الثاني للنمو في الأنشطة غير الهيدروكربونية على اعتبار أن إنشاء مشروع حقل غاز الشمال سيبدأ تدريجياً في عام 2021، ثم يتوسع بشكل أكبر خلال عامي: 2022 و2023، التي ستشمل أنشطة متعددة بما في ذلك في مجالات التصنيع والنقل، فضلاً على أنه سيظل ينمو بسبب ضرورة استكمال مشاريع البنية التحتية. علاوة على ذلك، يمكن توقع زيادة استثمارات القطاع الخاص في جميع المجالات، استجابة للإصلاحات في بيئة الأعمال والاستثمار، الأمر الذي سيتطلب بالتأكيد أنشطة البناء والتشييد المتعلقة بجوانب مختلفة لمثل هذه الاستثمارات. ولمزيد من التفصيل، يمكن تلخيص تنبؤات القطاعات الرئيسية للأنشطة غير الهيدروكربونية على النحو التالي:

تؤثر على مستوى الطلب الكلي للسلع والخدمات، ويمكن أن يستمر هذا التوقع حتى تتكيف المجتمعات مع أنماط الحياة الجديدة.

لكن قبل النظر في الافتراضات الكمية لتحديد مسار التنبؤ للأنشطة غير الهيدروكربونية لكل من الثلاثة السيناريوهات، تجدر الإشارة إلى أنه على عكس التوقعات المذكورة أعلاه، فإن بيانات القيمة المضافة (غير الهيدروكربونية) للربعين الثاني والثالث من عام 2021 شهدين نمواً ملحوظاً بمقدار 6% و 4.7% على التوالي مقارنة بانخفاض قدره 2% خلال الربع الأول، ويأتي بشكل رئيس من تعافي الأنشطة التي تأثرت في الغالب بإجراءات احتواء كوفيد-19، بما في ذلك النقل وتجارة الجملة والتجزئة، وكذلك الأنشطة المتعلقة بالترفيه والثقافة والسياحة.

وهذا يعني أن نمو الاقتصاد القطري بمقياس الأنشطة غير الهيدروكربونية تعافى خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 بأكثر من 160%، من سالب 4.7% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2020 إلى موجب 2.9% خلال نفس الفترة من عام 2021. وجاء معظم هذا التعافي من مساهمة أنشطة تجارة الجملة والتجزئة عند 0.63 نقطة مئوية، وأنشطة قطاع المال والتأمين عند 0.8 نقطة مئوية، ثم أنشطة الصناعة التحويلية بنسبة 0.54 نقطة مئوية، والتي ساهمت في مجملها في تحقيق معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.45% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021، وساهمت جزئياً في تعويض المساهمة المتدنية للأنشطة الأخرى بما فيها الخدمات الحكومية.

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

قطاع الخدمات

المطار، وميناء حمد. مع الأخذ في الاعتبار أن الأعمال في كل من مطار حمد الدولي وميناء حمد لا تزال جارية، ووفقاً للبيانات المتاحة، يعتقد فريق التقرير أن مستوى مساهمة أداء قطاع البناء في الناتج المحلي الإجمالي إما سينمو متواضعاً بنحو 0.6% في عام 2022، ويستقر في عام 2023 للسياريو الأساس، أو ينمو في عام 2022 بنسبة 2.4% و3% لكل من السياريو الوسط والمتفائل على التوالي، ثم سيتراجع قليلاً في عام 2023 إلى موجب 2.1% للسياريو الوسط، لكن سينمو مرة أخرى في السياريو المتفائل إلى 4.3%.

قطاع الصناعة التحويلية

أما فيما يتعلق بتعافي أنشطة الصناعة التحويلية، فقد أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للارباع الثلاثة الأولى من عام 2021 أنها تعافت بنسبة 190%، أي بقفزة كبيرة من سالب 6.7% في عام 2020 إلى موجب 6% خلال الارباع الثلاثة الأولى من العام نفسه.

لذلك، من المتوقع أن تستقر أنشطة الصناعة خلال الربع الرابع من عام 2021، والذي من المرجح أن يسفر عنها معدل نمو في نهاية عام 2021 يتراوح بين 3.1% و4.6% للسياريو الأساسية والمتفائلة، مع 2.9% للسياريو الوسط.

أما درجة تعافي أنشطة الصناعة التحويلية خلال عامي 2022 و2023، فستعتمد على طبيعة مدخلات النشاط: فمن المتوقع أن الأنشطة التي لها مدخلات غير هيدروكربونية، مثل: صناعة مواد البناء، والمواد الغذائية، وما إلى ذلك، ستنمو بمقدار نمو الاستثمارات المحلية والأجنبية لتلبية الطلب المحلي وإمكانية التصدير. ومن ناحية أخرى، فالأنشطة التي تكون مدخلاتها من الهيدروكربونات؛ على سبيل المثال: صناعة تكرير النفط والبتروكيماويات، فإنه نظراً لبلوغ كثير من أنشطتها طاقتها الإنتاجية القصوى، فإنه من المتوقع أن تساهم في أحسن الأحوال بمعدلات نمو مستقرة، ولكن مع ميل إلى الانخفاض خلال فترات

أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للارباع الثلاثة الأولى من عام 2021، أن الأنشطة الفرعية لقطاع الخدمات تعافت بنسبة 218%، من سالب 2.9% في عام 2020 إلى موجب 3.5% في نهاية سبتمبر عام 2021، لذلك، من المتوقع أن تحافظ على مثل هذا المستوى من النمو خلال الربع الرابع من عام 2021، لتحقيق معدل نمو في نهاية العام يتراوح بين 3.7% و4.7% للسياريو هات الثلاثة.

أما فيما يتعلق بعامي: 2022 و2023، فقد تم تطبيق توليفة من الافتراضات الكمية بشأن الأنشطة الفرعية، بما في ذلك، أنشطة تجارة الجملة والتجزئة، وخدمات المال والعقارات، وخدمات الفنادق والمطاعم، والنقل، والفنون والترفيه، وأظهرت النتيجة أن معدل النمو لعام 2022 يمكن أن يتراوح ما بين 4.1% و5.6%، والذي يعكس القيمة المضافة من الأنشطة المرتبطة باستضافة موندريال 2022، قبل العودة لتحقيق معدل نمو أكثر اعتدالاً في عام 2023 يتراوح بين 2.3% و3.1%.

قطاع البناء والتشييد

أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021، أن أنشطة البناء والتشييد شهدت تعافياً بنسبة 115% حيث ارتفع معدل التغير السنوي من سالب 3.9% في عام 2020 إلى موجب 0.6% في نهاية سبتمبر 2021. لذلك، من المعقول أن يتم التوقع أن يحقق القطاع معدل نمو إيجابي خلال الربع الرابع من عام 2021 يتراوح ما بين 1.1% و1.8% للسياريو هات الثلاثة، ليعكس بدء البناء في مشروع غاز حقل الشمال كما ذكر سابقاً.

أما بالنسبة لعامي: 2022 و2023، فسيعتمد مستوى الأداء على مدى تلبية احتياجات السكان من البنية التحتية في المدن القطرية، وخاصة في مجال مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، والمرافق والطرق، فضلاً عن انجاز العديد من المشاريع الفندقية والسكنية تمهيدا لاستضافة موندريال 2022 بما في ذلك استكمال بناء

يمضي قدماً نحو تحقيق نفس نمط الاستهلاك في عام 2022 للسيناريو الأساس والوسط، وهناك احتمال أن يحقق نمواً بنسبة 1% للسيناريو المتفائل بسبب توقعات الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي الناجم عن استضافة كأس العالم 2022، قبل أن ينخفض بنسبة 1% في عام 2023، الجدول (1-5).

لكن من المهم أخذ الحيطة والحذر عند استخدام مثل هذه التوقعات بحقيقة وجود آراء مخالفة، وذلك كما كتب الخبير الاقتصادي الأمريكي الشهير بول كروغمان في صحيفة⁷ نيويورك تايمز "أن: "المشكلات التي كانت تعيق التعافي من الركود الوبائي تبدو، إلى حد كبير، عالمية وليست محلية". قد تؤثر الأحداث غير المعروفة أو غير المؤكدة حتى الآن، سواء كانت قريبة أم بعيدة عن قطر، لكنها قد تؤثر على نتائج توقعات جهاز التخطيط والإحصاء.

ومن الجدير بالذكر إن من أكثر العوامل المؤثرة على الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية، كما هو مبين في الإطار (1-3)، هو عدد المستهلكين المحتملين للسنوات القادمة، إذ بحسب نمذجة جهاز التخطيط والإحصاء، تم تعديل عدد السكان للسيناريوهات الثلاثة، على أساس أن عدد السكان في السيناريو المتفائل يتطابق مع نتائج تعداد السكان لعام 2020.

إلا إنه بحسب البيانات السكانية الحديثة للثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021، تشير إلى أن عدد السكان داخل دولة قطر بلغ حوالي 2.64 مليون نسمة، مقابل نحو 2.85 مليون نسمة في عام 2020. وهذا يتطلب افتراض أن عدد السكان سيتراوح بين هذين الرقمين خلال العامين المقبلين، لأنه من غير المعروف ما إذا كانت المغادرة الموسمية بالنسبة للمقيمين من العمالة الوافدة في النصف الثاني من عام 2020، كانت بصفة مؤقتة، كما كانت قبل أزمة فيروس كورونا، فالمقيمون كانوا يسافرون خارج قطر برحلات سياحية أو زيارات إلى بلدانهم الأصلية، أم كانت المغادرة بصفة دائمة

الصيانة الروتينية، وبالتالي، يُقدّر لها إما أن تستقر ما بين 0.2% إلى 0% لسيناريو الأساس خلال عامي: 2022 و 2023 على التوالي، أو تشهد نمواً في العامين نفسهما لسيناريو الوسط بنسبة أقل من 1%، أو تنمو بسرعة أكبر في سيناريو التفاؤل للعامين نفسهما بنسبة 3.2% و 2.4% على التوالي.

توقعات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق

تعتمد توقعات الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق على الافتراضات المتعلقة بالتطورات الحالية والمستقبلية للإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية (الخاص)، والإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، وإجمالي التكوينات الرأسمالية، وحساب الموارد (صافي الصادرات والواردات للسلع والخدمات). وتأثيرها على مستوى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2021-2023)، إذ تم تطبيق مجموعات مختلفة منها للتأكد من العوامل المتعددة التي تؤثر على مسار تغيير مكونات الإنفاق، كما هو مبين في الإطار (1-3). ومن أهمها حسب المعادلات المستخدمة في الوقت الحاضر: (1) معدل التغيير السنوي للسكان، (2) الإنفاق الجاري للقطاعات العام والخاص أثناء تنظيم مونديال 2022، و (3) مستوى استثمارات رأس المال الثابت الموجهة والمتعلقة بإنشاء حقل غاز الشمال وتفاعلاته اللاحقة مع مستوى الواردات.

ولهذا بالنسبة لمستوى الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية (الخاص في عام 2021، والتي تحسنت بالفعل من سالب 10.5% في عام 2020 إلى سالب 6.4% خلال النصف الأول من عام 2021. ومن المفترض أن يتعافى بشكل أكبر خلال النصف الثاني من عام 2021. بفضل الإلغاء التدريجي لإجراءات احتواء كوفيد-19، مما سيؤدي إلى تحسن في معدل تغيره السنوي من سالب 10.5% في 2020 إلى سالب 2% في نهاية عام 2021 للسيناريو الأساس، ويرتفع إلى سالب 1% في السيناريو الوسط، وتحقيق انتعاش كامل بنسبة 100% في السيناريو المتفائل. ومن المتوقع أن

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

أما بالنسبة لمعدل التغير السنوي لإجمالي التكوينات الرأسمالية فمن المتوقع ان يواصل تحقيق معدلات نمو موجبة لكل السيناريوهات الثلاثة خلال الفترة (2021 – 2022)، ثم يستقر في عام 2023، كما يشير الجدول (5-1)، والناجم عن زيادة الاستثمارات في منشآت غاز حقل الشمال، وتوسيعات مطار حمد الدولي وميناء حمد، بالإضافة إلى استكمال البنى التحتية، لكن تجدر الإشارة كما تم إيضاحه في الإطار (3-1) بأن معدل تغير تكوين رأس المال يتضمن الفوارق الحسابية بين عملية احتساب الناتج المحلي بطريقة الإنتاج، والناتج المحلي بطريقة الإنفاق، وهذا يتطلب توخي الحذر عند استخدام مثل هذه المؤشرات.

فالخلاصة أن التوقعات الأولية لمستوى أداء مكونات رأس المال الثابت تشير إلى أن معدل التغير سيرتفع لعام 2021 من سالب 10.4% في عام 2020 إلى معدلات نمو موجبة للسيناريوهات الثلاثة، يتراوح بين 5.3% و5.8% لعام 2021، ثم لاحقاً سيشهد نمواً كبيراً لعام 2022 تتراوح بين 6.3% و9.2%، قبل أن يتراجع في عام 2023، بنسبة تتراوح بين سالب 0.1% و0.6%.

وعند النظر إلى بيانات الواردات، يُفترض أنها ستشهد نمواً كبيراً في عامي: 2021 و2022 قبل أن تتراجع وتخضع للانخفاض وتستقر في عام 2023، مدفوعةً بذلك، بتلبية متطلبات الزيادة في الإنفاق الاستهلاك

بسبب فقدان الوظائف الناجمة عن تداعيات كوفيد-19. وبالتالي تم الافتراض أن عدد السكان سينخفض بنسب مختلفة للسيناريوهات الأساس والوسط (تمت مناقشة سوق العمل في النصوص المرتبطة بـ (الإطار 2-3،4،5) في الجزء الثاني من هذا التقرير).

وعند النظر إلى معدل التغير السنوي للإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، فمن المتوقع ان يواصل تحقيق معدلات نمو موجبة للسيناريوهات الثلاثة خلال الفترة (2021 – 2023)، كما يشير الجدول (5-1)، والناجم عن زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة تداعيات (كوفيد-19)، وتلبية متطلبات استضافة كأس العالم، وما سيعقبه من التزامات مالية.

وقد أظهرت البيانات المالية العامة للثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021، أنها زادت بنسبة 1%، وبالتالي من المتوقع أن يحافظ معدل التغير في الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي لعام 2021 على معدلات نموه الموجبة من 4.4% في عام 2020، إلى موجب 1.2% للسيناريو الأساس، ثم إلى موجب 2% للسيناريو المتفائل. بعد ذلك، في عام كأس العالم 2022، من المتوقع أن تشهد معدلات نمو كبيرة للسيناريوهات الثلاثة، تتراوح بين 6.3% و7.7%، قبل أن تتراجع إلى حد ما في عام 2023 لتحقيق معدلات نمو معتدلة في عام 2023، بنسبة تتراوح بين 2.9% و4.1%.

الجدول (5-1): توقعات معدل التغير السنوي لمكونات الإنفاق على الناتج المحلي لدولة قطر 2021 – 2023

السيناريو المتفائل			سيناريو الوسط			سيناريو أساس			تقديرات		%
2023	2022	2021	2023	2022	2021	2023	2022	2021	3 أرباع 2021	2020	
1.8	2.9	2.3	1.5	2.3	1.9	0.7	1.6	1.5	1.4	-3.6	الناتج المحلي الإجمالي* الحقيقي (أسعار 2018)
-1.0	1.0	0.0	-1.0	-1.0	-1.0	-2.0	-2.0	-2.0	-6.4	-10.5	الاستهلاك الخاص
4.1	7.7	2.0	3.7	7.0	1.6	2.9	6.3	1.2	-12.0	4.4	الاستهلاك الحكومي
0.6	9.2	5.8	-0.3	8.4	5.3	-0.1	6.3	5.6	-5.3	-10.4	إجمالي تكوين رأس المال
0.6	0.4	-1.0	0.4	0.3	-0.9	0.1	0.0	-1.3	9.7	-1.5	الصادرات (سلع خدمات)
-1.9	8.0	-0.6	-2.5	7.1	-0.8	-1.5	5.0	-0.6	-2.7	-8.9	الواردات (سلع وخدمات)
2.9	2.9	2.9	2.8	2.8	2.8	2.7	2.7	2.85	**2.6	2.85	السكان (مليون)

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء، * للثلاثة الأرباع، والباقي للنصف الأول من عام 2021، ** سكان قطر داخل الدولة في أكتوبر 2021

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

النهائي الحكومي، وأنشطة تكوين رأس المال خلال العامين نفسهما، بالتزامن مع ذلك، تخضع الصادرات لمستوى الإنتاج والطلب على المشتقات النفطية بما يتماشى مع معدل نمو القيمة المضافة للقطاع النفطي.

الإطار (3-1): العوامل التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي النهائي للنتائج المحلي الإجمالي

النتائج المحلي الإجمالي بحسب طريقة الإنفاق يتكون من الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية (الخاص) والإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، وإجمالي التكوينات الرأسمالية، وحساب الموارد (صافي الصادرات والواردات للسلع والخدمات).

يعتمد تقدير الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية (الخاص) على النتائج النهائية لمسح إنفاق ودخل الأسرة، حيث تم إجراء آخر مسح لدولة قطر في عام 2018. وتستخدم هذه البيانات كميّار لتقدير الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية. فعلى سبيل المثال يتم تقدير الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية للعام الحالي 2021 - من خلال استقراء بيانات مسح إنفاق ودخل الأسرة لعام 2018 باستخدام عدد من مؤشرات الحجم والأسعار المتعلقة بالمكونات المنزلية،

وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر الحجم هو مزيج من معدل النمو السكاني، وعامل الجودة، والذي يحدد بشكل أساسي التغيير في جودة المنتج (مزيج المنتجات) في السلة. بالإضافة إلى مؤشرات حجم أخرى، مثل: مكش مبيعات الوقود للمركبات الخاصة، وعدد السيارات المباعة، ومؤشر حجم أنشطة صحة الإنسان، وغيرها، وبهذا المقياس تعتبر القيم ثابتة. ولإحتساب القيم بالأسعار الجارية يتم استخدام مؤشر أسعار المستهلك ذات العلاقة، وبالتالي، يتضح مما سبق أن الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسر المعيشية (الخاص) هو مؤشر مركب من: عدد السكان، ومؤشر أسعار المستهلك، ونفقات السفر، والمسكن التي يشغلها مالكوها، ومؤشرات أخرى قصيرة الأجل.

وأما فيما يتعلق بالإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي، والذي هو عبارة عن ناتج خصم أية إيرادات متأتية من مبيعات عرضية من جانب منشآت غير سوقية من إجمالي الناتج الحكومي، والذي بدوره يساوي التكاليف الحكومية التي تمثلها تكلفة تعويض الموظفين، والاستهلاك الوسيط للسلع والخدمات، واستهلاك رأس المال الثابت. وأما من حيث تقدير القيم الثابتة للإنفاق الاستهلاكي الحكومي، فيتم احتسابها من خلال منهجية الانكماش باستخدام العناصر ذات العلاقة من مؤشر أسعار المستهلك.

كما أن من مكونات الإنفاق في الناتج المحلي الإجمالي هو إجمالي التكوينات الرأسمالية، والذي يتم احتسابه في قطر كمتبقي لمراعاة الفروق الإحصائية بين طريقتي احتساب جميع الناتج المحلي الإجمالي، أي طريقة الإنتاج وطريقة الإنفاق. على أساس سنوي، إذ يتم التحقق من صحة حساب إجمالي التكوينات الرأسمالية باستخدام نتائج المسح الاقتصادي السنوي، وبيانات الموازنة الحكومية، والبيانات المالية للشركات كمصادر رئيسية، وهذه الاختلافات الإحصائية يتم الاحتفاظ بها داخلياً لتساعد على توازن الحسابات وتحقيق الاتساق.

ومن الجدير بالذكر أن تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (GFCF)، يتكون من مخزونات السلع الرأسمالية العامة والخاصة، وكذلك الاستحواذ على الأصول الثابتة مطروحاً منها التخلص من الأشياء الثمينة (مثل: المجوهرات وأعمال فنية)؛ وبالتالي فهو يقيس الإضافات إلى المخزون الرأسمالي للمباني ومعدات النقل والآلات والمخزونات، أي الإضافات إلى القدرة على إنتاج المزيد من السلع والخدمات في المستقبل. مع العلم أن المخزون يتكون من: (1) المواد والإمدادات، (2) الأعمال الجارية (على سبيل المثال، المحاصيل في الحقول أو الصوبات الزراعية (الدفينة (في الشام) أو الصوبة (في مصر وليبيا) هي خيم مصنوعة من مواد شفافة منفذة لأشعة الشمس تترجم greenhouse)، والأشجار الناضجة، وتربية الماشية، والهيكل غير المكتملة، والأصول الثابتة الأخرى غير المكتملة، وإنتاج الأفلام المكتمل جزئياً أو برمجيات)، (3) سلع تامة الصنع، (4) سلع لإعادة بيعها.

أما بالنسبة لحساب الموارد، وهو عبارة عن صافي الصادرات والواردات للسلع والخدمات، والتي يتم الحصول على بياناتها الاسمية من ميزان المدفوعات ويتم تقدير قيمتها الثابتة من خلال المنهجية الانكماشية باستخدام أحدث مؤشر استيراد (قيمة وحدة الاستيراد) لإزالة أثر الأسعار الاسمية، بينما يتم استخدام مؤشر أسعار المنتجين لتكميش بيانات التصدير الاسمية، ومع ذلك، بما أن العمل لا يزال جارياً في إعداد مؤشر التصدير، ففي الوقت الحاضر، يتم استخدام مؤشرات أسعار PPI ذات الصلة لتكميش صادرات السلع، بينما صادرات الخدمات فيتم تكميشها من خلال مؤشر سعر مركب يعتمد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك للخدمات.

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

توقعات الميزان المالي والحساب الجاري

تقريباً لمتوسط مستويات إنتاج الفترة (2019-2021)، والذي أديان إلى زيادة إجمالي الإيرادات التقديرية لعام 2022 بمبلغ 196 مليار ريال، مقارنة بإجمالي الإيرادات المقدرة لعام 2021، بمبلغ (160 مليار ريال).

أظهرت تقديرات الموازنة العامة للدولة لعام 2022 كما يشير الجدول (6-1)، أنها ستشهد عجزاً قدره 8.3 مليار ريال (بما يعادل 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي)، مقابل عجز موازنة عام 2021 المقدرة بنحو 34.6 مليار ريال (بما يعادل 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي).

كما تشير بيانات الموازنة أن المصروفات لعام 2022 سترتفع بنسبة 4.9%، أي من 194.7 مليار ريال في موازنة عام 2021 إلى 204.3 مليار ريال في موازنة عام 2022. وجاءت معظم الزيادة من تضخيم تقديرات النفقات الجارية بنسبة 3.3 نقطة مئوية تحسباً لزيادة الإنفاق الحكومي على استضافة مونديال 2022، تليها زيادة الإنفاق الاستثماري بنحو نقطة مئوية واحدة.

أما بالنسبة لتطور عملية تنفيذ موازنة عام 2021، وكون أنه تم تقدير إجمالي الإيرادات العامة عند \$40 للبرميل، فإنه على ضوء التصاعد الكبير في أسعار النفط والغاز العالمية خلال الفترة (من يناير إلى نوفمبر 2021، والتي بلغ متوسطها حوالي \$68.7 دولارًا للبرميل، بحد أقصى \$82 دولارًا للبرميل في أكتوبر 2021 وفقاً لما نشره البنك الدولي، والتي بدورها أدت إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021 بنسبة 18% مقارنة بما تم اقتراحه في موازنة 2021 خلال الفترة نفسها، بل وكان أعلى مما تم تحصيله فعلياً خلال الفترة نفسها من عام 2020.

الجدول (6-1): موازنة قطر لعامي 2021 و2022

مليار ريال قطري	2021 (\$40)	2022 (\$55)	التغير (%)
الإيرادات النفطية	121.6	154	26.6
الإيرادات غير النفطية	38.5	42	9.1
إجمالي الإيرادات	160.1	196	22.4
الرواتب والأجور	57.9	58.5	1.0
المصروفات الجارية	60.7	67.2	10.7
المصروفات الرأسمالية	4	4.6	15.0
المشروعات الرئيسية	72.1	74	2.6
إجمالي المصروفات	194.7	204.3	4.9
فائض/عجز الموازنة	-34.6	-8.3	26.6
المصدر: وزارة المالية			

تقدير الإيرادات المتوقعة لموازنة عام 2021 استندت على افتراضين: الأول: أن سعر برميل النفط الخام في الأسواق الدولية سوف يرتفع من \$40 للبرميل في موازنة عام 2021 إلى \$55 دولارًا للبرميل في موازنة عام 2022، واحتمال ان الافتراض الثاني أن كميات المنتجات الهيدروكربونية يمكن أن تكون مساوية

الجدول (7-1): توقعات رصيد الموازنة والحساب الجاري لدولة قطر 2021 – 2023

السيناريو المتفائل	سيناريو الوسط			سيناريو أساس			تقديرات					
	2023	2022	2021	2023	2022	2021	2020	3 أرباع 2021				
	2.3	2.4	2.0	2.9	3.1	2.2	3.5	3.6	1.9	1.0	-1.5	رصيد الموازنة (% من الناتج المحلي)
	5.8	6.5	11.3	6.4	7.0	11.5	6.5	7.3	10.8	11.7	-2.5	الحساب الجاري (% من الناتج المحلي)
	95.7	99.8	100.2	95.6	99.9	100.3	94.9	99.0	98.7	73.8	70.9	إجمالي الصادرات من سلع وخدمات (مليار دولار)
	65.7	66.1	60.4	64.6	65.4	60.3	64.0	64.2	60.4	44.9	59.1	إجمالي الواردات من سلع وخدمات (مليار دولار)
	60.7	64.1	65.4	60.7	64.1	65.4	60.7	64.1	64.2	64.2	48.3	سعر تصدير النفط الخام (دولار / برميل)
	9.6	10.4	10.3	9.6	10.4	10.3	9.7	10.4	10.1	10.1	6.5	سعر الغاز الطبيعي (دولار / م.و.ب.) اليابان
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء م.و.ب: مليون وحدة حرارية بريطانية												

أما فيما يتعلق بمسار تطور عوائد الصادرات، فإنه من المتوقع أن تشهد نمواً للسيناريوهات الثلاثة خلال الفترة (2021 – 2023) من \$70.9 مليار دولار في عام 2020 إلى مستويات مرتفعة تتراوح ما بين \$94.9 مليار دولار و\$100.3 مليار دولار.

المخاطر على التوقعات

من المعروف بأن من أهم المخاطر التي قد تؤثر على التوقعات السالفة الذكر هو مدى النجاح في السيطرة على انتشار وباء كوفيد-19 وطفراته (مثل أوميكرون) حول العالم. وعلى الرغم من أن البيانات لإحصائية المتعلقة بحملات التطعيم في دولة قطر المنشورة⁸ حتى نهاية ديسمبر 2021، تشير إلى أن نسبة السكان الذين حصلوا على جرعتي اللقاحات الأولى والثانية، بلغت حوالي 86.4%، ومع ذلك، فليس من المستبعد أن تندلع طفرة موجات جديدة من الفيروسات في قطر، كما رأينا بالفعل حصلت وتحصل في العديد من البلدان المتقدمة والتي قطعت شوطاً كبيراً في مجال حملات التطعيم.

ومن وجهة النظر هذه، فإن تعافي الاقتصاد القطري للعام الحالي والأعوام المقبلة سيعتمد على مدى:

- استقرار أسعار النفط والغاز العالمية.
- انفتاح حركة التنقل والسفر والسياحة المواتية لانعقاد استضافة كأس العالم.
- استقرار معدل التضخم العالمي والتدرج نحو تشديد السياسة النقدية من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي المتمثل في الرفع التدريجي للتيسير الكمي، ورفع أسعار الفائدة.

ومما سبق يتضح أن موازنة 2021 ستحقق فائضاً بدلاً من عجز، إذ استناداً إلى البيانات المالية الصادرة مؤخراً عن وزارة المالية، فقد شهد رصيد المالية العامة بالفعل فائضاً بنسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021. ولهذا فمن المتوقع أن يستمر رصيد المالية في تحقيق فوائض مالية بالنسبة للسيناريوهات الثلاثة خلال الفترة (2021 – 2023)، كما يشير الجدول (7-1)، بنسبة تتراوح بين 1.9% و3.6% من الناتج المحلي وبمتوسط 2.7%، والتي تستند على افتراضين، هما: (1) أن يستمر تنامي عوائد الصادرات السلعية وفقاً لمتوسط توقعات أسعار النفط والغاز لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، (2) أن تواصل الحكومة عملية ضبط الإنفاق العام وخاصة الإنفاق الرأسمالي نتيجة استكمال الجزء الأكبر من مشاريع البنى التحتية.

وللأسباب سالفة الذكر، فإنه من المتوقع أن يشهد الحساب الجاري لميزان المدفوعات لعام 2021 تحسناً كبيراً، إذ يبين الجدول (7-1)، أنه بالفعل قد ارتفع من سالب 2.5% في عام 2020 إلى موجب 11.7% خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021، ولهذا يمكن توقع تحقيق رصيد الحساب الجاري معدلات نمو موجبة عالية للسيناريوهات الثلاثة خلال الفترة (2021 – 2023)، على افتراض استمرار النمو في عائدات الصادرات السلعية، مع ترشيد الواردات، والتحرك في الوقت نفسه نحو سداد القروض الخارجية لتخفيف عبء خدمة الدين العام.

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

العوامل المؤثرة على توقعات استهلاك الوقود السائل

بحسب بيانات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية لشهر ديسمبر 2021، بلغ متوسط استهلاك الوقود السائل في العالم خلال الفترة (2017 – نوفمبر 2021) حوالي 97.4 مليون برميل يومياً، بحد أقصى 101.7 مليون برميل يومياً في يوليو 2019، بينما انخفض بحد الأدنى 80.5 مليون برميل يومياً في أبريل 2020، بسبب تأثيرات إجراءات احتواء كوفيد-19 على الطلب العالمي. ساهمت دول أوبك (OPEC) في تزويد السوق العالمية بالوقود السائل بحوالي 31.6 مليون برميل يومياً بحد أقصى 36.8 مليون برميل يومياً و بحد أدنى 27.4 مليون برميل يومياً.

ونظراً لأهمية مستوى مخزون الوقود السائل، فإن وكالة معلومات الطاقة الأمريكية توفر بيانات المخزون بملايين البراميل للولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي على ضوءها تم احتساب عدد الأيام التي يغطيها المخزون. ولأغراض التخطيط على أن الاحتياطيات بالنسبة لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المنظمة - OECD)، ينبغي أن تكون كافية بين 60 و90 يوماً، أو بمتوسط 70 يوماً، أي حوالي 3 مليارات برميل خلال الفترة نفسها، وتستحوذ الولايات المتحدة الأمريكية على 44.5%.

علاوة على ذلك، بسبب العلاقة العكسية بين أسعار النفط الخام (برنت) ومستوى مخزونات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مثل عدد الأيام)، والتي بلغت سالب 84% خلال الفترة (2017 - نوفمبر 2021)، كما هو موضح في الشكل (1-1)، لذا من المتوقع أن تؤدي أي زيادة في أسعار النفط إلى انخفاض حجم المخزون.

ومن الجدير بالذكر أنه كانت هناك تغييرات تصاعدية وتنزلية في عدد أيام مستوى مخزون منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (يناير 2018 – نوفمبر 2021) تبعاً للتغيرات الحاصلة في سوق النفط العالمية ومستوى الأسعار.

تطورات أسواق السلع الأساسية العالمية

من أهم السلع الأساسية التي يتم تداولها في الأسواق العالمية هي مصادر الطاقة غير المتجددة، والمتمثلة في أنواع الوقود الأحفوري (البترو، والغاز الطبيعي، والفحم). وتُقاس بمعايير مختلفة، مثل: البرميل والجالون والقدم المكعب، والطن المترى الطويل والقصير، لكن يتم استخدام الوحدات الحرارية البريطانية (Btu – British Thermal Unit) لتوحيد المعيار فيما يسمى اصطلاحاً: مكافئ برميل النفط (Barrel of oil equivalent - beo)، إذ إن كل برميل نفط يساوي 5.8 وحدة حرارية كمقياس للطاقة الحرارية المنبثقة من أي من هذه المصادر.

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار الوقود السائل، لكن أكثرها تأثيراً تلك المتعلقة بجانب العرض والطلب معاً. ففي الغالب أي زيادة في إمدادات الوقود السائل تؤدي إلى انخفاض الأسعار ويحدث العكس في حال انخفاض العرض. كما أن أي زيادة في الطلب تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ويحدث العكس في حال انخفاض الطلب. ومن الجدير بالذكر أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى اعتدال الطلب أو خفضه، لكن في المقابل يشجع على زيادة الإنتاج، بينما تميل الأسعار المنخفضة إلى إحداث آثار عكسية، ولكن بسبب قيود البنية التحتية لإمدادات الوقود السائل سواء أكان نفط خام أم غاز طبيعي مسال تتقلب الأسعار بصورة سريعة لأي من الأسباب الطارئة، أو حتى للاستجابة لتغيرات الطقس الموسمية، ويُعزى ذلك إلى محدودية بدائل الطاقة حتى الآن، وعدم قدرة المستهلكين على إجراء تبديل سريع، لأنها تتطلب بنية تحتية متنوعة، والتي عادة ما تكون غير متوفرة لكل المستهلكين بالتساوي.

وبالتالي لتجنب صدمات العرض، أنشئت معظم دول العالم بنية تحتية لتخزين فوائض الوقود السائل، والتي أصبحت تشكل أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في أسعار الوقود، إذ عندما ينخفض مستوى المخزون ترتفع الأسعار، والعكس صحيح.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

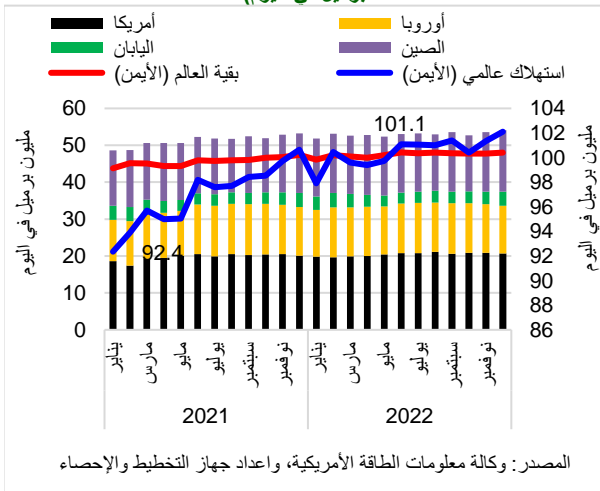
من عام 2020 بنسبة سالب 8% وسالب 15% على التوالي، مما تسبب في انخفاض الأسعار بنسبة سالب 56%، مقارنة بالربع الثاني من عام 2019. وتجدر الإشارة إلى أن العرض والطلب تعافيا خلال الثلاثة الأرباع الأخيرة من عام 2021 بنسبة متوسط 8% و5% على التوالي.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن مستوى التطورات المستقبلية لأسعار النفط في السوق العالمية، وما يرتبط بها من تغيرات في حجم المخزون العالمي من النفط الخام والغاز الطبيعي ترتبط وإلى حد كبير بمدى اتساع وضيق الفجوة بين العرض والطلب العالمي.

إذ تشير بيانات وكالة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن مستوى المخزون العالمي سيستمر في الانخفاض حتى منتصف عام 2022، بمتوسط سالب 4.6%، بحد أقصى سالب 1% وبحد أدنى سالب 8.4%.

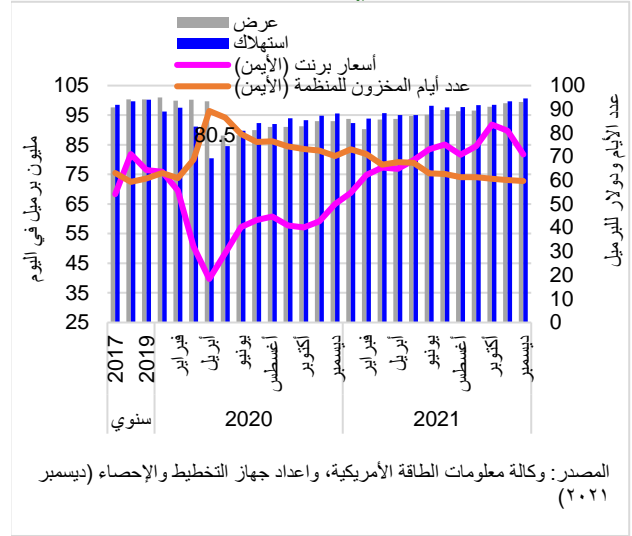
وبالتالي يتوقع أن يتذبذب مستوى الاستهلاك العالمي للوقود السائل خلال عام 2022، ما بين حد أدنى 97.5 مليون برميل يومياً، وحد أعلى 102.1 مليون برميل يومياً، لكن في المتوسط بزيادة مقدارها حوالي 3.56 مليون برميل مقارنة بمتوسط استهلاك الوقود السائل في عام 2021، والذي سيأتي معظمه من توقعات

الشكل (2-1): توقعات استهلاك الوقود السائل للاقتصادات الكبيرة (مليون برميل في اليوم)



المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

الشكل (1-1): عرض واستهلاك ومخزون الوقود السائل (مليون برميل في اليوم) وأسعار برنت



المصدر: وكالة معلومات الطاقة الأمريكية، واعداد جهاز التخطيط والإحصاء (ديسمبر 2021)

بلغ متوسط معدل التغير في مخزون الوقود السائل خلال يناير 2017 ونوفمبر 2021 حوالي سالب 0.8% بحد أقصى موجب 9.9% في مايو 2020، وبحد أدنى سالب 12.6% في أغسطس 2021، وبانحراف معياري قدره 0.07 نقطة مئوية.

ومن التداعيات الكبرى لإجراءات احتواء أزمة كوفيد-19 في عام 2020، أن الدول المصدرة للنفط تعرضت لصدمة مزدوجة تمثلت في انخفاض الأسعار والطلب على المشتقات النفطية، الأمر الذي شجع الدول المستوردة على زيادة مخزونها الاستراتيجي من هذه المواد. لكن بمجرد ارتفاع أسعار المشتقات النفطية في عام 2021، خاصة خلال الفترة (مارس- نوفمبر)، اضطر عدد من الدول المستوردة إلى سحب جزء من مخزوناتهما الاستراتيجية، بل أن الرئيس الأمريكي جو بايدن أمر بالإفراج عن الاحتياطي البترولي الاستراتيجي كجزء من الجهود المستمرة لخفض الأسعار ومعالجة نقص الإمدادات حول العالم.

كما أن تدابير احتواء كوفيد-19 أدت إلى خفض العرض والطلب العالمي على الوقود السائل خلال الربع الثاني

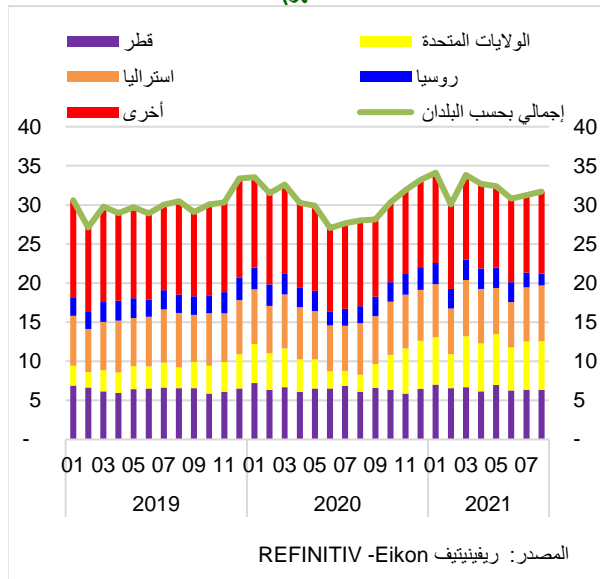
الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

ارتفاع الاستهلاك في الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 0.7 مليون برميل يومياً، والصين بنحو 0.6 مليون برميل يومياً، ودول أوروبا بنحو 0.4 مليون برميل يومياً، مع استقرار متوسط الطلب في اليابان، بينما يتوقع أن ينمو الطلب في بقية دول العالم بحوالي 1.9 مليون برميل في اليوم، الشكل (1-2).

تداعيات إجراءات احتواء كوفيد-19 على أسواق الغاز الطبيعي المسال

على العموم تأثرت تجارة النفط والغاز العالمية، كغيرها من الأنشطة الاقتصادية الدولية، بتداعيات إجراءات احتواء انتشار فيروس كوفيد-19، إلا إنه نظراً لما تكتسبه أسواق الغاز الطبيعي المسال من أهمية خاصة لدولة قطر باعتبار إن صادراتها من منتجات الغاز الطبيعي المسال تساوي 76% من إجمالي الصادرات الهيدروكربونية، فإنه سيتم التركيز على تداعيات كوفيد-19 على أسواق التجارة الشهرية للغاز الطبيعي المسال. فعلى المستوى العالمي توقعت مؤسسة ريستاد اينيرجي (Rystad Energy) قبل انتشار فيروس كوفيد-19، أن تشهد صادرات الغاز العالمية نمواً بمقدار 8% في عام 2020، إلا إنه بسبب إجراءات احتواء الفيروس لم تشهد نمواً سوى بمقدار 1.4%، حيث ارتفعت من 354.7 مليون طن في عام 2019 إلى 356.1 مليون طن في عام 2020. ويعزى ذلك إلى انخفاض الطلب على الغاز الطبيعي المسال في عدد من الدول الآسيوية مثل: اليابان، والصين، وكوريا الجنوبية، بسبب إغلاق كثير من الأنشطة الاقتصادية، فضلاً عما تبقى من مخزون من عام 2019، لأن الشتاء كان نسبياً دافئاً، بيد أن بيانات الصادرات الشهرية، الشكل (1-3)، أظهرت حجم الانخفاض من 34 مليون طن في ديسمبر 2019، إلى 27 مليون طن في يونيو 2020، قبل أن تستقر عند هذا المستوى طوال أشهر الربع الثالث لعام 2020، أي قبل أن ترتفع تدريجياً خلال الربع الرابع لتصل إلى ما كانت عليه قبل أزمة كوفيد-19. لذلك، تظهر البيانات الشهرية مرونة تجارة الغاز الطبيعي وسرعة استجابتها للتعافي.

الشكل (1-3): صادرات الغاز الطبيعي بحسب كبار المنتجين (مليون طن في الشهر)



التطور التكنولوجي للغاز كطاقة نظيفة

يعتبر الغاز الطبيعي من أنظف أنواع الوقود الأحفوري بسبب انبعاثاته الكربونية المنخفضة نسبياً، وعلى افتراض الانبعاثات المتسربة قليلة جداً. إذ تشير عدد من دراسات وكالة حماية البيئة الأمريكية إلى أن إنتاج الطاقة باستخدام الغاز الطبيعي المسال يؤدي إلى انبعاثات كربون بما يساوي 45% إلى 55% من الانبعاثات التي تصدر فيما لو تم استخدام الفحم ذو الجودة المتدنية.

وبما أن صناعة الغاز تمر بعدة مراحل كما يشير الإطار (4-1)، فقد تم إجراء عدد من الدراسات لتقدير كمية انبعاثات الكربون في كل مرحلة من مراحل إنتاج الغاز الطبيعي المسال، وتم تحديد أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون منها ظلت أقل من انبعاثات الفحم بنسبة 20% إلى 53%. وهذا هو السبب في أن كبار مشتري الغاز الطبيعي المسال يعتبرون الغاز الطبيعي المسال هو الوقود الانتقالي الأنسب¹⁰.

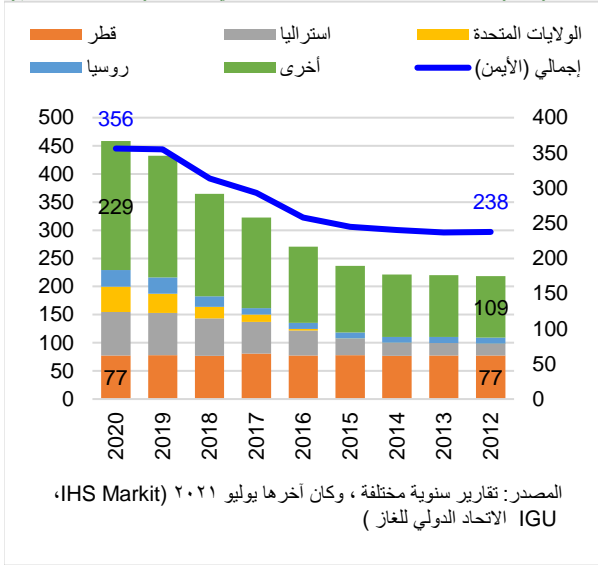
ومع ذلك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار رصد انبعاثات الميثان المتسربة، حيث أن غاز الميثان أقوى بكثير من الغازات الدفيئة من ثاني أكسيد الكربون؛ إذ يتسبب الميثان في ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض بنحو 80 مرة أكثر من ثاني أكسيد الكربون، وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة¹¹.

وتتبع الأهمية الاقتصادية لصناعة الغاز الطبيعي من حقيقة أنه لا يستخدم لتوليد الطاقة الكهربائية فقط، وإنما يشكل أحد أهم المواد الوسيطة للعديد من الصناعات التحويلية، مثل: البلاستيك، والأسمدة والاستخدامات المنزلية في مواقد المطبخ وتدفئة الأماكن.

وبفضل اختراع تقنية تحويل الغاز إلى سائل (GTL) المستخدمة خلال العقود الماضية، والتي خفضت كتلة

الغاز بمقدار 600/1 مقارنة بالحالة الغازية الأصلية، فقد سهّل ذلك تخزين الغاز ونقله بأمان وبكميات كبيرة، حتى أصبحت اليوم سلعة عالمية حيوية يتم تداولها عبر المحيطات إلى أجزاء مختلفة من العالم، مما أدى إلى ارتفاع حجم التجارة الدولية للغاز الطبيعي المسال من 238 مليون طن في عام 2012 إلى 356 طن في عام 2020، والتي جعلها تنمو بمقدار 50%، كما يشير الشكل (4-1).

الشكل (4-1): تطور التجارة الدولية للغاز الطبيعي المسال (مليون طن متري)



وتجدر الإشارة إلى أن انبعاثات غاز الميثان لا تقتصر على ما يتسرب من عمليات الغاز الطبيعي والذي يشكل على سبيل المثال 30% من إجمالي الانبعاثات في الولايات المتحدة الأمريكية¹²، حيث يأتي الباقي من الأنشطة الزراعية مثل تربية المواشي بنسبة 27%، واستخدامات الأراضي كمراكز للنفايات بنسبة 17%، أو عمليات الأسمدة الطبيعية (روث الحيوانات) بنسبة 9%، واستخدامات الفحم بنسبة 7%، وأخرى بنسبة 9%. ويمكن تقليل انبعاثات الميثان عن طريق تغيير إدارة عمليات تحضير الأسمدة بما في ذلك التقاطه، أو

¹¹ <https://www.unep.org/news-and-stories/story/methane-emissions-11>
are-driving-climate-change-heres-how-reduce-them

¹² <https://www.epa.gov/ghgemissions/overview-greenhouse-gases#methane>

¹⁰ <https://www.qatarenergy.qa/en/MediaCenter/Pages/newsdetails.asp?x?ItemId=3683>

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

تعديل تغذية الحيوانات عن طريق تضمين المواد التي تقلل من التخمر المعوي¹³، وخاصة في الأبقار.

الإطار (4-1): الغاز الطبيعي المسال كأحد مصادر الطاقة النظيفة

يتكون الغاز الطبيعي من خليط هيدروكربوني يتمثل عادة من الميثان (CH₄) والذي يشكل حوالي 90% من الغاز، والإيثان (C₂H₆)، والبروبان (C₃H₈)، والبيوتان (C₄H₁₀)، بالإضافة إلى كميات قليلة من النيتروجين، وثاني أكسيد الكربون، وبخار الماء، إذ إنه بعد استخراجها من حقول الغاز، يتم نقله إلى محطات المعالجة عبر أنابيب ضغط منخفض وبقطر دائري صغير لتفقيته من الشوائب حتى يصبح جاهزاً للاستهلاك النهائي على شكل ميثان 100%، (مع العلم أنه يتم إضافة رائحة معطرة للغاز للاستخدام المنزلي لأسباب تتعلق بالسلامة بحيث يمكن للناس شم رائحة التسريبات، حيث أن الميثان النقي عديم الرائحة)، ومن ثم يتم نقله من خلال أنابيب كبيرة وعالية الضغط إلى: (1) مراكز التصدير، بحيث يتم شحنه عبر السفن، أو نقلة عبر الأنابيب إلى خارج حدود الدولة المصدرة، (2) أما للاستهلاك المحلي فيتم توزيعه عبر شبكات داخلية.

لذا تمر صناعة الغاز الطبيعي بسلسلة من القيم المضافة للاقتصاد، تبدأ بالإنتاج، ثم التحويل من غاز إلى سائل لتقليل كتلته، ثم النقل والتخزين عبر ناقلات وخزانات مصممة خصيصاً تتكون من جدار اسمنتي مغطاة ببطانة داخلية من الحديد، ومن ثم قبل الاستهلاك النهائي يتم تحويله من سائل إلى غاز من خلال رفع درجة حرارته (تسخينه)، ومن ثم نقلة في أنابيب من أجل توزيعه بغرض الاستهلاك الصناعي والمنزلي.

بفضل التقدم التكنولوجي الملحوظ في النقل من مواقع الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك في العديد من دول العالم، شهدت البنية التحتية لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي تطورات كبيرة سواء تلك المتعلقة بقدرات التسييل من غاز إلى سائل، أم من سائل إلى غاز، والتي يمكن إجراؤها في البر والبحر، أم في وسائل النقل البري والبحري (جدول 1).

جدول (1) للإطار (4-1): البنية التحتية العالمية لإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال

2021 / فبراير 2020	2019	
356.1	354.7	التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال (MT)
452.9	432.9	قدرة التسييل العالمية (MTPA)
850.1	831.1	القدرة العالمية في الموانئ لإعادة تحويل الغازات إلى غاز (MTPA)
115.5	109.9	القدرة العالمية للعوائم في البحر لإعادة تحويل الغاز المسال إلى غاز (MTPA)
892.4	826	قدرة التسييل الطموح المقترحة في مرحلة ما قبل FID (MTPA)
572	541	أسطول الغاز الطبيعي المسال (السفن)
المصدر: التقرير السنوي 2021 للاتحاد الدولي للغاز		

¹³ [One farmer's seaweed discovery could help slow methane](#)

1. الإعلان عن قرار الإستثمار النهائي في فبراير 2021 بتمويل 30% من إجمالي تكلفة المرحلة الأولى للمشروع البالغة حوالي \$28.75 مليار دولار.
2. تم طرح سندات متعددة الشرائح في شهر يوليو 2021، لتغطية جزء من التكلفة الإجمالية، بمبلغ \$12.5 مليار دولار.
3. تم إرساء مناقصة جميع الأعمال الهندسية والإنشائية للشركة الأسبانية "تكنيكاس ريونيداس" في نهاية شهر أغسطس 2021.

كما وسعت قطر للطاقة من نطاق أعمالها في مجال تزويد الغاز الطبيعي المسال، حيث وقعت خلال الفترة (يناير 2020 – سبتمبر 2021) عدداً من العقود في تزويد عدد من شركات الطاقة في كل من: الصين وباكستان، وبنغلاديش، وسنغافورة، وكوريا، وتايوان بكمية إجمالية بلغت حوالي 12.3 مليون طن.

كما وقعت عقوداً استثمارية في مجال التنقيب عن النفط والغاز، وتشغيل وبناء بنية تحتية في مجال أرصفة، وتسجيل الغاز وتحويله إلى السائل في كل من: جنوب أفريقيا، والصين، وسورينام، وناميبيا، والمملكة المتحدة، وكوت ديفوار، والمكسيك. كما أن قطر للطاقة تمتلك حالياً اسطولاً لنقل الغاز الطبيعي المسال مكون من 45 ناقلة من طرازي: كيو-فليكس وكيو-ماك.

ويجدر بالذكر أنه من أجل تلبية أنشطتها المستقبلية سواءً بعد تشغيل مشروع غاز حقل الشمال ومشروع غاز جولدن باس في الولايات المتحدة الأمريكية، أبرمت قطر للطاقة اتفاقيات مع عدد من أهم أحواض بناء السفن الكورية والصينية لحجز سعة لبناء سفن الغاز الطبيعي المسال لتصنيع ما يصل إلى (100) ناقلة بتكلفة قدرت بحوالي 70 مليار ريال، والتي تعادل حوالي \$19 مليار دولار أمريكي.

قطر والتجارة الدولية في الغاز الطبيعي المسال

وفقاً للتقرير الإحصائي السنوي لبريتيش بتروليوم BP لعام 2021، يبلغ احتياطي دولة قطر من الغاز الطبيعي (حوالي 24.7 تريليون متر مكعب أو ما يعادلها 18.4 مليار طن متري)، وهو ما يمثل نحو 12.5% من احتياطيات الغاز العالمية المؤكدة في نهاية عام 2020.

وقد بلغ إنتاج قطر خلال عام 2020 حوالي (171.3 مليار متر مكعب أو ما يعادلها 126 مليون طن متري)، وهو ما يعادل 4.4% من إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في العالم، مما جعلها تحتل المرتبة الخامسة كأكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم بعد الولايات المتحدة، وروسيا، وإيران، والصين.

وبحسب التقرير السنوي للغاز الطبيعي المسال لعام 2021 الصادر عن اتحاد الغاز العالمي IGU، احتلت قطر المرتبة الثانية من صادرات الغاز الطبيعي المسال لعام 2020، بكمية بلغت حوالي 105 مليار متر مكعب أو ما يعادلها 77.1 مليون طن متري، وبنسبة 21.65% من إجمالي الصادرات العالمية البالغة حوالي 356.1 مليون طن متري.

تنافست صادرات الغاز الطبيعي المسال لقطر مع أستراليا على المركز الأول في عام 2020، على الرغم من أنها احتلت المرتبة الثانية، لذا فمن المتوقع أن تحصل دولة قطر على مكانة بارزة وأكبر مصدر بحلول عام 2026، عندما يبدأ إنتاج مشروع حقل غاز الشمال، الذي سيرفع التصدير السنوي من الغاز الطبيعي المسال تدريجياً من 77 مليون طن متري حالياً إلى 110 مليون طن متري حتى الوصول إلى 126 مليون طن متري بنهاية عام 2027.

وقد أنجزت قطر للطاقة¹⁴ عدداً من الخطوات تجاه تنفيذ مشروع غاز حقل الشمال، كما يشير الإطار (1-5)، التي من أهمها:

¹⁴ تغير اسمها في شهر أكتوبر 2019 من قطر للبترو

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

الإطار (1-5): التقدم المحرز في بناء مشروع غاز حقل الشمال في قطر

أعلنت شركة قطر للطاقة في 24 أغسطس 2021 أنها منحت شركة "تكنيكاس ريونيداس" الإسبانية، عقد الهندسة والتوريد والإنشاءات لمشروع توسعة حقل الشمال، حيث ستتولى تنفيذ جميع الأعمال الهندسية والإنشائية المطلوبة لتوسعة مرافق تخزين وتحميل المنتجات السائلة من المكثفات والبروبان والبيوتان. كما ستقوم بتوسيع مرافق استيراد أحادي الإيثيلين غلايكول (وحدة معالجة)، في مدينة راس لفان الصناعية (شمال). والهدف من هذه المرافق هو التعامل مع المنتجات السائلة من خطوط الإنتاج الستة الجديدة، أربعة منها في الجزء الشرقي من الحقل بقدرة استيعابية 32 مليون طن، وإثنان في الجزء الجنوبي بقدرة استيعابية 16 مليون طن. ومن المقرر أن يبدأ الإنتاج من الجزء الشرقي قبل نهاية عام 2025، بينما الجزء الجنوبي في نهاية عام 2027.

يُقدر أن تبلغ تكلفة إنشاء خطوط الإنتاج في الجزء الشرقي حوالي \$28.75 مليار دولار. وفي فبراير 2021 أعلنت قطر للطاقة عن القرار النهائي للاستثمار والمعروف بـ (Final Investment Decision) FID لمن يرغب من الشركات الدولية بالمساهمة بنحو 30% من إجمالي التكلفة، إذ أكدت في شهر يونيو 2021 كل من: TotalEnergies, ExxonMobil and Royal Dutch Shell بالرجوع في الدخول في المناقصة، وشرعت شركات Eni, Chevron and ConocoPhillips بدراسة الموضوع.

ومن أجل تغطية جزء من تكاليف المشروع عن طريق التمويل الذاتي، طرحت قطر للطاقة سندات متعددة الشرائح بمبلغ \$12.5 مليار دولار أمريكي، كما يشير الجدول (1)، وذلك بحسب لائحة الخزانة الأمريكية (RegS/144A) لمبيعات المستثمرين خارج الولايات المتحدة في المعاملات الخارجية من شرائح تقليدية مدتها 5 و10 و20 عاماً وشريحة سندات (dual-listed 30-year Formosa) فورموزا ثنائية الإدراج لمدة 30 عاماً.

علاوة على ذلك، بدأت قطر للطاقة إجراء حملة ترويجية افتراضية في نهاية يونيو 2021، التقت خلالها بأكثر من 130 مستثمراً دولياً، منهم شركات تأمين عالمية، ومديري الأصول، وصناديق تقاعد، وغيرها من المؤسسات المالية العالمية، مما أدى إلى بلوغ قيمة الطلب أكثر من \$40 مليار دولار. ويعتبر هذا من أكبر العروض للسندات في قطاع النفط والغاز ومن أكبر العروض للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأكبر شريحة سندات فورموزا للشركات.

جدول (1) للإطار (1-5) طرح سندات متعددة الشرائح			
متوقع الفائدة	العائد (فوائد نسبة %)	مدة السند (سنوات)	قيمة السند (مليار دولار)
1.38%	الأمريكية الخزانة نقطة أساس فوق عوائد 50	5	\$1.5
2.25%	الأمريكية الخزانة نقطة أساس فوق عوائد 90	10	\$3.5
3.125%	3.15%	20	\$3.5
3.3%	3.15%	30	\$4.0

المصدر: موقع قطر للطاقة

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

السياسات العالمية المتعلقة بأسواق السلع

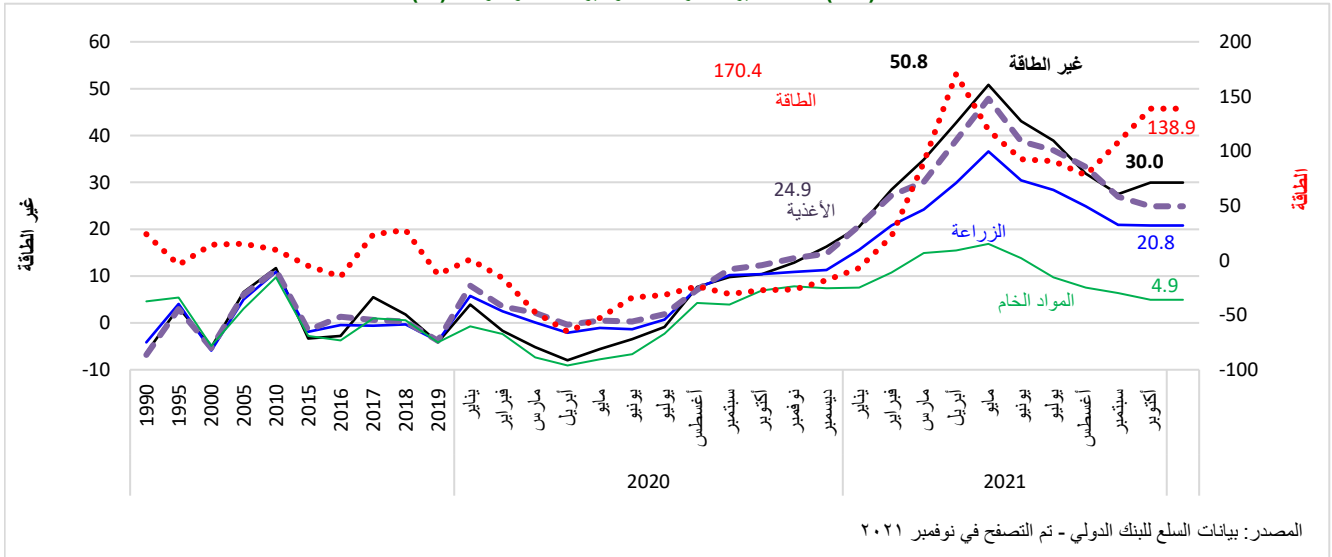
من أهمها: زيادة الإنفاق الحكومي، بما في ذلك توفير الحوافز المالية للأفراد والشركات، وخفض الضرائب، وخفض سعر الفائدة المصرفية، وتوسيع استخدام الأداة النقدية للتيسير الكمي (QE) Quantitative easing من قبل البنوك المركزية (على وجه الخصوص، في الاقتصادات المتقدمة والناشئة). إذ تسمح البنوك المركزية لنفسها باستخدام أداة التيسير الكمي لشراء الأوراق المالية (مثل الأسهم والسندات وأصول الخزينة) من الحكومة أو الشركات التجارية، بهدف زيادة المعروض النقدي الأمر الذي يؤدي إلى معدلات فائدة منخفضة لأنه يوفر مالياً سهلاً، Easy money، مما يقلل من عوائد المستثمرين والمدخرين في حسابات سوق المال، وشهادات الإيداع، وسندات الخزينة، وسندات الشركات، مما يضطر مالكي هذه الأموال إلى البحث عن استثمارات مجزية، حتى لو كانت في مشاريع عالية المخاطر، التي من حيث المبدأ، ستزيد الإنتاج وتخلق وظائف جديدة، وبالتالي تساعد الاقتصاد على المضي قدماً.

في حين يدفع متغير Omicron الجديد عددًا من البلدان لإغلاق الحدود، ويقدم المزيد من أوجه عدم اليقين، لهذا من الضروري التركيز على ما تم تحقيقه حتى الآن من الخبرة المتراكمة في علاج المرضى المصابين، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من انتشار الفيروس، وتنفيذ سياسات اقتصادية توسعية لاستدامة الأنشطة

كما ذكرنا سابقاً في بداية التقرير، إن الإجراءات الإدارية لاحتواء كوفيد-19 خلال عام 2020، بما في ذلك الإجراءات الوقائية والاحترازية، مع حشد القدرات الصحية لمعالجة المصابين من الفيروس، ساهمت في: (1) إغلاق العديد من أنشطة الأعمال الاقتصادية والاجتماعية، مما قلل من العرض والطلب على السلع والخدمات، (2) وتعطل سلاسل التوريد على المستوى العالمي، وتعطيل النقل الداخلي، مما أدى إلى تباطؤ في الأعمال التجارية، لكن في المقابل متطلبات العمل عن بعد – أي من المنازل - أدت إلى التوسع في استخدام تقنيات الاتصالات المحلية والدولية. وبالتالي، كان من أبرز نتائج هذه التداعيات هو التسريح لملايين من العمال على المستوى العالمي أكثرهم من أصحاب الياقات الزرقاء أو غير الرسميين، مما زاد من معدل البطالة عالمياً، كما ساهم في خلق إجماع جماعي عن الانخراط في الأنشطة التي تتطلب تفاعلات واختلاطاً كبيراً وجهاً لوجه، وخاصة وظائف قطاع الخدمات، والنقل، وكذلك أنشطة تجارة الجملة والتجزئة.

ولمواجهة مثل هذه التحديات، قامت العديد من الحكومات حول العالم بتنفيذ حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية التوسعية (المالية والنقدية)، والتي

الشكل (5-1): معدل تغير أسعار الطاقة وغير الطاقة ومكوناته (%)



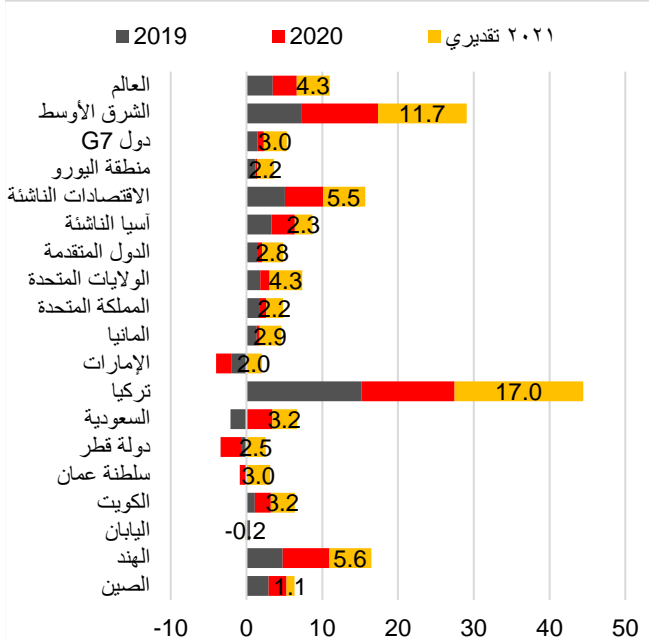
الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

وبعد أدنى 20.5%. ويُعزى ذلك إلى تداعيات تدابير احتواء كوفيد-19 المفروضة في عام 2020 على أنماط حياة السكان (بما في ذلك، على سبيل المثال، زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية لأن الناس لم يُسمح لهم بإنفاق دخلهم على السفر والترفيه وتناول الطعام بالخارج) والتعديلات الهيكلية والفنية في الأنشطة التجارية والاقتصادية والاجتماعية، والاضطرابات في سلاسل توريد السلع الغذائية وغير الغذائية، كما لعبت الآثار غير المباشرة للسياسات الاقتصادية التوسعية - المالية والنقدية - دورًا مهمًا.

التضخم على مستوى المناطق الاقتصادية والبلدان

بالنظر إلى عولمة التجارة والإنتاج وتحرير الأسواق، لا يكفي تحليل محركات التضخم على المستوى المحلي بما فيها طبيعة آثار السياسات الاقتصادية المتبعة؛ بل من الضروري أيضًا النظر إلى معدلات التضخم للشركاء الخارجيين في التجارة الخارجية والاستثمار، كما هو موضح في الشكل (1-6) للشركاء التجاريين الرئيسيين لدولة قطر خلال عامي 2019 و2020 مع التقديرات الأولية لعام 2021. وهذا يوضح أن هناك

الشكل (1-6): معدل التضخم لأهم شركاء قطر التجاريين والمناطق الاقتصادية (%)



المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي لتقرير الآفاق الاقتصادية - أكتوبر ٢٠٢١

الاقتصادية، والتي ساهمت جميعها في تسريع الانتعاش الاقتصادي العالمي: (1) مدفوعاً بالنمو في الطلب الكلي لكل من الاستهلاك والاستثمار الناتج عن العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية، (2) ومدعوماً بتوافر السيولة المحلية واستمرار السياسات الاقتصادية التوسعية.

لكن مواصلة تباطؤ إنتاج وتوريد السلع والخدمات لتلبية الطلب الكلي بسبب تدابير احتواء متحورات كوفيد-19، التي لا تزال تداعياتها تظهر في ارتفاع معدلات البطالة، والاختناقات في سلاسل التوريد، والاضطرابات في الموانئ، لأن تدابير التباعد الاجتماعي أدت إلى خفض القوة العاملة، بالإضافة إلى استخدام بعض الشركات الموانئ كمستودعات مجانية للتخزين بسبب حالة عدم اليقين، الذي دفعهم يستوردون أكثر بكثير مما يحتاجونه الآن. إذ أدت هذه الحالات جنباً إلى جنب مع استمرار تدابير الحجر الصحي، بالإضافة إلى تغيير تصور العمال فيما يتعلق بالوظائف منخفضة الأجر والتي لا تستفيد منها، إلى نقص العمالة، ومن ثم إلى حداً ما في ارتفاع الأجور ورسوم النقل والشحن، والتي بدورها ساهمت بشكل كبير (ولكن ليس حصرياً) في ارتفاع أسعار السلع والخدمات عالمياً. لكن من المهم جداً الإشارة إلى أن أصحاب الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة رفعوا من مستوى الأجور بهدف جذب العمالة إلا أن الاستجابة كانت ضعيفة.

وعند النظر إلى تطور الأسعار خلال الفترة (يناير 2019 – أكتوبر 2021)، كما يشير الشكل (1-5)، سيلاحظ أنها انخفضت خلال عام 2019 بنسبة سالب 4%، بحد أدنى سالب 9.5% وبعده أقصى موجب 3.5%، قبل الدخول في انخفاض مطرد خلال فترة اشتداد إجراءات احتواء انتشار فيروس كوفيد-19 منذ بداية مارس وحتى نهاية شهر مايو من عام 2020، لكن بعد ذلك ارتفعت حتى نهاية عام 2020 لينتج عنها متوسط سنوي قدره 3%، بحد أقصى 6.3%، وحد أدنى سالب 8%. أما خلال العشرة الأشهر الأولى من عام 2021، فقد ارتفعت الأسعار بشكل حاد بمتوسط زيادة مقدارها 35.4%، أي بحد أقصى 50.8%،

- مثل إلغاء التسهيل الكمي. ورفع أسعار الفائدة، بالإضافة إلى الاقتصاديين البارزين الآخرين، مثل المحافظ السابق لبنك إنجلترا، ميرفين كينج، والدكتور محمد العريان، رئيس كلية كوينز، جامعة كامبريدج، كلاهما يدعو إلى العودة إلى السياسة النقدية التقليدية لإدارة التضخم.

الجدير بالذكر أن الرأي المؤسسي لمسؤولي البنوك المركزية للاقتصادات المتقدمة وإلى حد نهاية شهر نوفمبر 2021، وعلى وجه الخصوص مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك إنجلترا، ظلوا يحافظون على رأي أن ظاهرة ارتفاع الأسعار هي ظاهرة مؤقتة، ناتجة بشكل أساسي من: (1) مشاكل البطالة، (2) تغير مؤهلات الموظفين المحتملين وعدم الرغبة في العودة إلى أعمالهم السابقة ذات الأجور المنخفضة¹⁵، أو ضغوطات على الأمهات لرعاية الأطفال في البيوت بدلا من دور الحضانه والمدارس¹⁶، (3) تعطل سلاسل التوريد البحري والبري، (4) زيادة الطلب الكلي. وقد ردد صندوق النقد الدولي هذا الرأي أيضاً في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر أكتوبر 2021.

لكن ارتفاع معدل التضخم لجميع البلدان خلال شهر أكتوبر 2021، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6.2%، جعل مسؤولي السياسة النقدية في الدول المتقدمة يفكرون بجدية في كيفية تشديد السياسات الاقتصادية. على سبيل المثال، أشارت وزيرة الخزانة جانيت يلين، في ندوة لرويتز على الإنترنت في 2 ديسمبر 2021، إلى أن كلمة "مؤقت" ربما لا ينبغي استخدامها بعد الآن، بمعنى أن التضخم أصبح ظاهرة غير مؤقتة.

لذلك يناقش الاقتصاديون وصانعو السياسات ما هو النهج المناسب ومتى يتم تطبيقه، بالنظر إلى أن سرعة العودة إلى ممارسة السياسات النقدية التقليدية يكتنفها عدد من المخاطر، حيث تتطلب تهيئة الأسواق، وخاصة

تباين كبير في معدلات التضخم بين المناطق والدول، مما يشير إلى أن لكل اقتصاد مصادر تضخمية خاصة به تخضع لطبيعة هيكله الاقتصادي المحلي وعلاقاته التجارية الخارجية.

ولعل هذا التباين في معدلات التضخم، يكون السبب وراء تعدد الآراء للخبراء والمراقبين والمسؤولين في مجال إدارة السياسات الاقتصادية حول ما إذا كانت ظاهرة النمو الحالية للأسعار هي مؤقتة، أي أنها ستختفي بعد معالجة مسبباته التي أغلب التحليلات تشير إلى اضطرابات سلاسل التوريد والبطالة على مستوى العالم، أو ما إذا كانت ظاهرة ارتفاع الأسعار سوف تواصل على المدى المتوسط والطويل بسبب أنها مرتبطة بالسياسات الاقتصادية التوسعية التي استخدمت وما زالت تستخدم من قبل كثير من دول العالم، والتي أهمها: (1) معدلات الفائدة المنخفضة، (2) الاستخدام المكثف للتيسير الكمي من قبل البلدان المتقدمة والناشئة، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا، وكلاهما - من الناحية النظرية - يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم.

بشكل عام، أصبح من المسلم به من قبل عدد من المفكرين الاقتصاديين على رأسهم وزير الخزانة الأمريكي السابق Lawrence Summers، والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد البرفسور Paul Krugman، بما فحواه أن ظاهرة التضخم الحالية ليست فقط ناتجة عن نقص العرض من السلع والخدمات لمواجهة الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي، وإنما هي أيضا ناجمة عن تداعيات السياسات الاقتصادية التوسعية.

وبالتالي، فإن الاختلاف في الأفكار في الوقت الحاضر ليس ما إذا كانت السياسة الاقتصادية التوسعية وراء التضخم، بل إن الاختلاف موجود بدلاً من ذلك في وجهات النظر حول متى يجب البدء في تشديد السياسة الاقتصادية من أجل المساهمة في خفض معدل التضخم

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

استقرار أسعار الفائدة خلال الأشهر الستة المقبلة بنسبة تتراوح بين (0 - 0.25%).

كما أن اللجنة وافقت على إجراء تخفيض تدريجي سريع في مشتريات التيسير الكمي، اعتبارًا من نوفمبر وديسمبر 2021، من خلال تخفيض \$15 مليار دولار و\$30 مليار دولار على التوالي، من مشتريات السندات والأوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري. هذا يعادل 37.5% من إجمالي التسهيل الكمي البالغ \$120 مليار دولار، والذي من المرجح أن يقلل المبلغ بالكامل بحلول أوائل عام 2022.

كما ورد في مختلف التقارير والمحاضر أن عددًا من الدول المتقدمة قد بدأت في تشديد سياستها، على سبيل المثال، رفعت النرويج سعر الفائدة إلى 0.25% في بداية نوفمبر 2021، ورفعته نيوزيلندا إلى 0.7% في نهاية نوفمبر 2021. وعلى العكس من ذلك، أبقى بنك إنجلترا المركزي أسعار الفائدة دون تغيير عند 0.1% في اجتماعه في أوائل نوفمبر 2021، كما أبقى الحجم الإجمالي لبرنامج شراء السندات المرتبط بالتسهيل الكمي دون تغيير عند 895 مليار جنيه إسترليني¹⁷. كما قرر بنك الاحتياطي الأسترالي أن التيسير الكمي سيستمر حتى منتصف فبراير 2022 وأن سعر الفائدة سيتم رفعه فقط في أبريل 2022 من مستواه الحالي البالغ 0.1%.

أما البنك المركزي الأوروبي فقد أشار في بداية ديسمبر 2021، أنه من غير المرجح رفع أسعار الفائدة العام المقبل حيث إن نسبة التضخم منخفضة، وهذا يعني أن سعر الفائدة على عمليات إعادة التمويل الرئيسية، وأسعار الفائدة على تسهيل الإقراض الهامشي، وتسهيلات الودائع دون تغيير عند 0.00% و0.25% و-0.50% على التوالي.

أسواق العمل والأوراق المالية، وذلك بشكل تدريجي وبحسب ظروف كل دولة.

لأن كل اقتصاد لديه مصادر مختلفة للتضخم؛ على سبيل المثال، الضغوط التضخمية في المملكة المتحدة مدفوعة، من بين عوامل أخرى، بعواقب خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي مما أدى إلى نقص في العمال المهمين (بما في ذلك سائقي الشاحنات)، فضلًا عن تزايد الاختناقات الجمركية التي تتطلب ارتفاع التكاليف والتأخيرات البيروقراطية لحلها في حين أن الاتحاد الأوروبي هو الأقل تأثرًا بعواقب التضخم، نظرًا لأن تأثير ألمانيا كأكبر اقتصاد في أوروبا على تضخم منطقة اليورو ضئيل، وبالتالي فإن التضخم في منطقة اليورو لا يزال محدودًا، كما يشير الشكل (1-6).

ومع ذلك، لا يمكن لأي دولة، أو مجموعة من الدول، أن تزدهر في عزلة، وبالتالي قد يصبح الأمر أن على الاتحاد الأوروبي تنسيق سياسته النقدية عن كثب مع آراء خبراء صندوق النقد الدولي، وكذلك السياسات الاقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية، التي تواجه موقفًا صعبًا حيث يتعين عليها الاختيار في المقايضة بين النمو والتضخم.

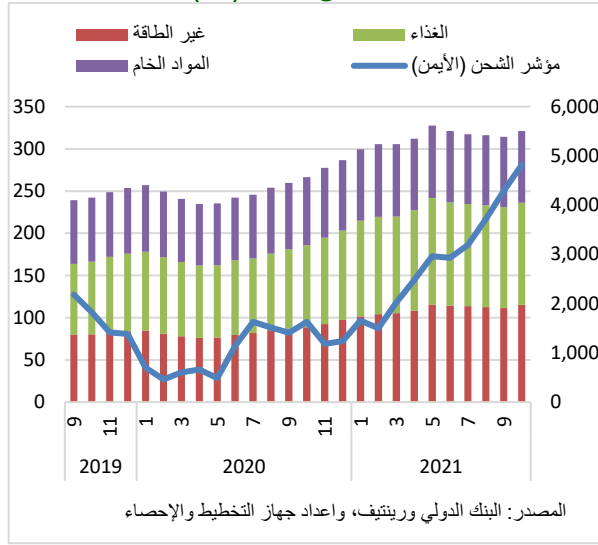
من محضر اجتماع اللجنة الفيدرالية للسوق المفتوحة (الاحتياطي الفيدرالي) الذي عقد في 2-3 نوفمبر 2021، والذي نُشر في 24 نوفمبر 2021، متبوعًا بالبيان الصحفي لاجتماع ديسمبر 2021، من المرجح أن تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية في التحرك تدريجيًا نحو سياسة نقدية متشددة مع الحرص على ضمان عدم تأثر السوق المالية، لأن التحرك السريع نحو سياسة نقدية تقليدية يمكن أن يسبب ضررًا كبيرًا للأسواق المالية، على وجه الخصوص، أي توقف مفاجئ لسياسة التيسير الكمي احتمال سيؤثر على أسعار السندات والأسهم، لذلك قررت اللجنة السعي لتطبيق سياسة نقدية للإبقاء على معدل التضخم عند 2%، والحفاظ على

¹⁷ <https://www.bankofengland.co.uk/monetary-policy/quantitative-easing>

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

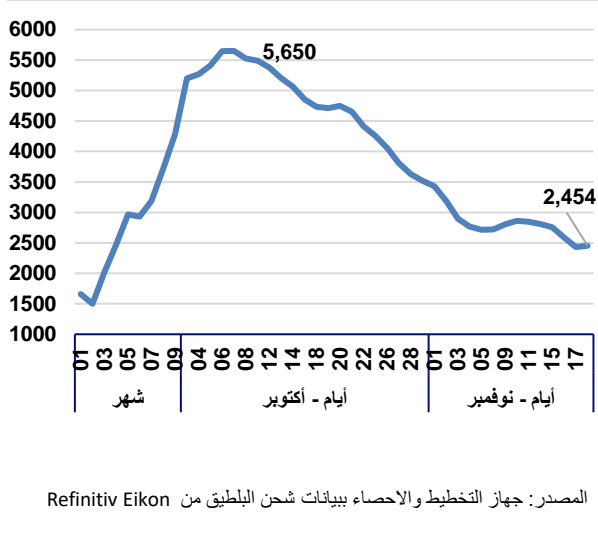
التضخم وتعطل سلاسل التوريد

الشكل (7-1): مؤشرات أسعار السلع الأساسية غير النفطية ومؤشر الشحن/ باللطيح Baltic (نقاط)



من المؤكد أن الاضطرابات في سلاسل التوريد من خلال الشحن البحري كانت من أهم العوامل التي أدت إلى انخفاض المعروض من السلع والخدمات في الوقت والمكان المناسبين، إذ شهدت أنشطة الشحن والتفريغ ركوداً في بداية أزمة كوفيد-19 (مارس - أبريل 2020)، ثم تأثرت بنقص حاويات الشحن الفارغة في الأماكن حيثما كانت مطلوبة، فعلى الرغم من وفرة الحاويات على مستوى العالم وتوافرها، إلا إنها غالباً ما يتم تأخيرها في موانئ بعيدة عن الأماكن التي تحتاج إليها، مما أدى إلى زيادة تكاليف الشحن البحري، كما يشير مؤشر Baltic Exchange Dry المعروف في الشكل (7-1). إذ زاد تكاليف الشحن بنسبة 144.6% خلال الفترة (أكتوبر 2020 – نوفمبر 2021) وبعدها أقصى 506%.

الشكل (8-1): المؤشر اليومي والشهري لأسعار الشحن لعام 2021 (نقاط)



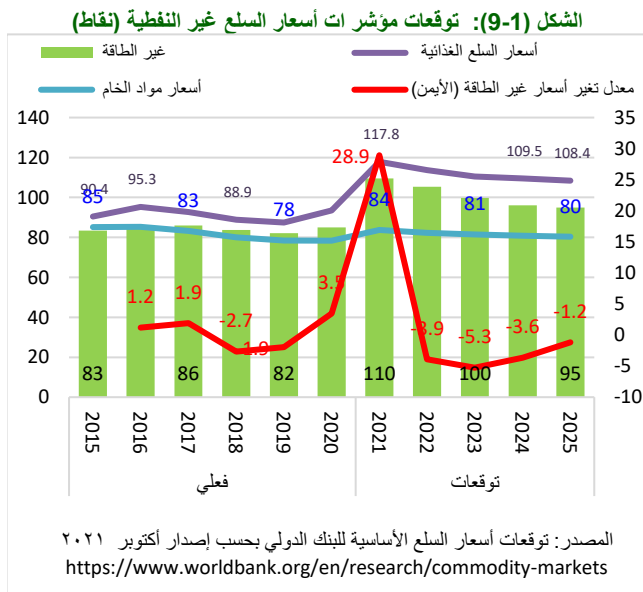
بينما كان هناك انتعاش مستمر في صناعة الشحن خلال شهري (أكتوبر - نوفمبر 2021) مما يساعد في تقليل تكلفة الشحن وفقاً لمؤشر BEDI اليومي والشهري كما هو موضح في الشكل (8-1)، هناك عدد من الاضطرابات لا تزال مستمرة حتى نهاية عام 2021 والتي ستستمر في التأثير على أسعار السلع الأساسية، منها على سبيل المثال وليس الحصر: نقص السائفين لوسائل النقل البري (الشاحنات)، وتداعيات إجراءات التباعد الاجتماعي في أماكن العمل، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج الناجمة عن ارتفاع تكاليف تجهيز وتعبئة وتسويق المواد الغذائية وغير الغذائية، وكذلك تكاليف التوزيع والنقل الداخلي، فضلاً عن التحول الكبير في الأنماط المعيشية للسكان التي من أهمها: على سبيل المثال: إعداد وتناول وجبات الطعام في المنازل بدلاً من المطاعم، مما أدى إلى توسع مشتريات المواد الغذائية من السوبر ماركت والمحلات التجارية، على الرغم من قلة المعروض منها، مما أدى إلى زيادة حتمية في الأسعار.

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

المطاعم) إلى شراء السلع المعمرة على نطاق واسع من جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى اضطرابات في تجارة الشحن بسبب النقص في عدد سائقي الشاحنات، في أمريكا ومعدلات التفريغ البطيئة الناتجة عن احتياج عمال الموانئ إلى مسافات اجتماعية، وبالتالي تقطع السبل بالسفن التي تم تفريغها في موانئ الساحل الغربي لعدة أيام، مما يساهم في ظاهرة وفرة الحاويات ولكن في المواقع الخطأ.

لهذا يعتقد العديد من المراقبين أن معظم البلدان ستستمر في رؤية ارتفاع أسعار المستهلكين حتى منتصف عام 2022، وإن كانت بدرجات متفاوتة، فالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، التي لا يزال الكثير منها غير محصن إلى حد كبير ولا يزال يعاني من آثار جائحة كوفيد-19، ستتأثر بدرجة أكبر من أسواق البلدان المتقدمة.

ووفقا لتوقعات البنك الدولي في إصداره لشهر أكتوبر 2021، فإن أسعار السلع الأخرى من غير الطاقة باستخدام أسعار الدولار لعام 2010 سترتفع بنسبة 28.9% في عام 2021، ثم تتراجع بنحو سالب 3.9% في عام 2022، ثم تنخفض خلال عامي 2023 و2024 بنسبة 5.3% و3.6% على التوالي قبل أن تشهد انخفاضا متواضعا بنسبة 1.2% في عام 2025، كما يشير الشكل (9-1).



توقعات أسعار السلع الأساسية العالمية

مما سبق يتضح أن عوامل معدلات التضخم المرتفعة في جميع أنحاء العالم لم تأت فقط من: (1) نقص المعروض من السلع والخدمات لتلبية الطلب الكلي المرتفع، (2) أو من ارتفاع تكاليف النقل والشحن والتخزين، لكن هناك عوامل أخرى ساهمت في رفع الأسعار، على الرغم من أنها تختلف من بلد إلى آخر، على سبيل المثال:

- البلدان المستوردة للنفط والغاز عانت من التضخم بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات وكذلك ارتفاع تكاليف المرافق من كهرباء وماء الناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات.
- وبفضل توفر السيولة المالية للأفراد والعائلات الناتج عن زيادة مدخرات الأسرة، والحوافز الحكومية، ومعدلات الفائدة المنخفضة، فقد أدى ذلك إلى زيادة الاستهلاك الإنفاقي - على الأقل في الولايات المتحدة الأمريكية - شراء السيارات المستعملة والجديدة، مدفوعة بالخوف من الإصابة بالفيروس أثناء استخدام وسائل النقل العام، مما أدى بدوره إلى ارتفاع أسعار السيارات وبالتالي ارتفاع التضخم.
- كما ساهمت سياسة تخفيض أسعار الفائدة في رفع قيمة الأصول الثابتة من خلال زيادة الطلب عليها، الأمر الذي ربما عزز الشعور بالوفرة المالية لدى أصحاب الأصول الثابتة، الأمر الذي أيضا يمكن إنتاج عنه زيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري.
- قامت بعض الدول بخفض ضريبة المبيعات أو المضافة مما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بما فيها صيانة المنازل.

من ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من الجوانب الإيجابية لتغيير أنماط الحياة الناتجة عن تدابير مكافحة كوفيد-19، مثل: زيادة التعود على تناول الوجبات في المنازل أقل والتي هي أقل تكلفة من تناولها في المطاعم، والتي قد تعود بالنفع على زيادة المدخرات للمستهلك، لكن في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تحول الاهتمام المنخفض والإنفاق على الخدمات (مثل

انعكاسات التضخم العالمي على قطر

غالبًا ما تؤدي الأسباب المذكورة أعلاه وغيرها إلى تغيير تكاليف استيراد السلع للاستهلاك النهائي والمواد الخام ونصف المصنعة كمدخلات لأنشطة الإنتاج المحلي. ومع ذلك، وبفضل ارتباط الريال القطري بالدولار الأمريكي، وهو مستقر نسبيًا وتتقلب قوته الشرائية مقابل عملات العديد من الشركاء التجاريين لقطر، فإنه يساعد في التخفيف من أضرار التضخم المستورد أثناء التغيرات المفاجئة، انظر الإطار (1-6).

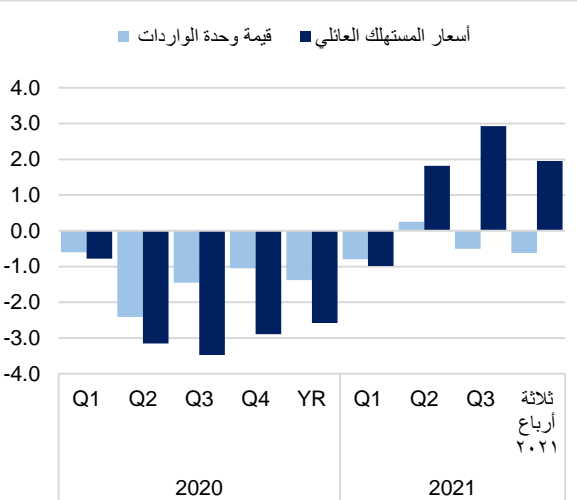
مما سبق يتضح أنه على الرغم من تشابه الإجراءات المتخذة عالميًا لمواجهة كوفيد-19، سواء كانت إجراءات إدارية أو اقتصادية، إلا أن تنفيذها يختلف من دولة إلى أخرى لتعكس الهياكل المختلفة للتجارة الخارجية والاقتصاد بشكل عام. وبالتالي، فإن تأثيرها على المؤشرات الاقتصادية، بما في ذلك التضخم، قد يختلف من دولة إلى أخرى.

لكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار مخاطر انخفاض القوة الشرائية للدولار، فضلًا عن مخاطر السياسة النقدية في الولايات المتحدة الأمريكية الذي منذ بداية شهر نوفمبر 2021 تتجه نحو الانتقال من سياسة نقدية توسعية (غير تقليدية) إلى سياسة نقدية انكماشية (عادية)، مما سيكون له تداعيات على مسار السياسات النقدية في قطر، وكذلك على مسار مستويات التضخم لدى الشركاء التجاريين لدولة قطر، الأمر الذي سيكون له تأثير على الاقتصاد القطري وأهمها: الأنشطة المالية وأسعار الأصول، بما في ذلك البورصة والتأمين، والتجارة الخارجية، وميزان المدفوعات، ومستويات الإنفاق الاستهلاكي على مجموعات السلع لأسعار المستهلك والمنتج.

وفي ظل درجة الانفتاح الكبير للاقتصاد القطري على الاقتصادات الأجنبية والتي تبلغ في المتوسط أكثر من 90% باستخدام إجمالي التجارة الخارجية (الصادرات + الواردات) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. لذلك، هناك احتمال كبير بأن العوامل الخارجية مثل العوامل المحلية قد أثرت على مستوى التضخم في قطر خلال (2020- أكتوبر 2021)، كما هو موضح في الشكل (1-10) من خلال إجراء مقارنة بين مسار الرقم القياسي لأسعار المستهلك العائلي، والرقم القياسي لقيمة وحدة الواردات.

العوامل الخارجية الواضحة التي قد تساهم في زيادة تكاليف الواردات القطرية هي: (1) التغيرات في أسعار السلع والخدمات المستوردة من قبل الشركاء التجاريين، (1) التغيرات في تكاليف النقل، والشحن، والتفريغ، (3) التغيرات في سعر صرف الريال القطري مقابل عملات الشركاء التجاريين لدولة قطر.

الشكل (10-1): الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وقيمة وحدة الواردات



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

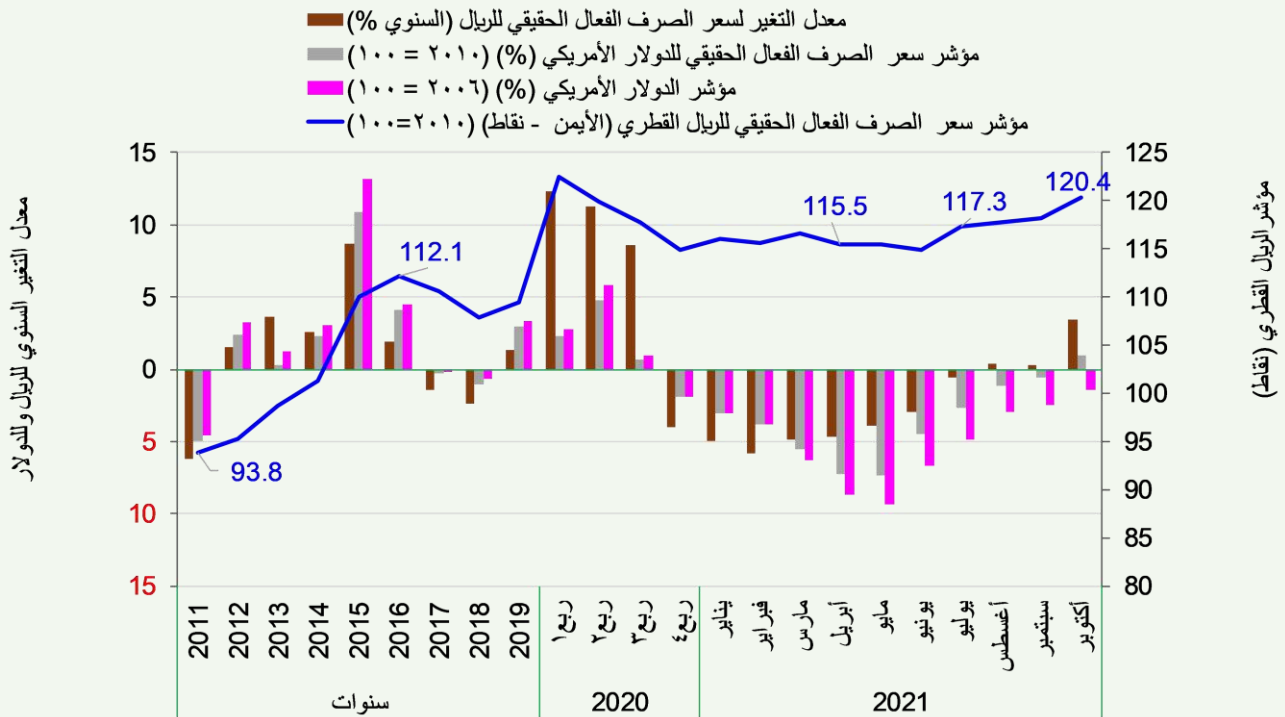
بينما يمكن تتبع التغير في أسعار السلع والخدمات المستوردة باتباع البيانات الصحفية للوكالات الإحصائية للشركاء التجاريين، من المهم للغاية مراقبة مخاطر زيادة تكاليف نقل وشحن البضائع المستوردة، إذا يتطلب الأمر إجراء دراسات مستمرة من قبل الجهات المعنية واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتخفيف من الأضرار المحتملة من خلال ما يسمى باقتصادات الحجم، أي التنسيق في استخدام أساطيل النقل الكبيرة لاستيراد أكبر كمية من البضائع من مكان جغرافي واحد أو متقارب.

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

الإطار (1-6): مؤشر سعر الصرف الفعّال الحقيقي للريال القطري مقابل مؤشر الدولار الأمريكي

تم احتساب معدل سعر الصرف الفعّال الحقيقي للريال القطري على أساس معدل أسعار الصرف والتضخم لشركائها التجاريين، كما تم توضيحه في ملحق مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية في نهاية التقرير، إذ يتضح من الشكل (1) أن الريال القطري يتحرك اتجاهاً ويتغير قيمة بنفس وتيرة مؤشرات الدولار، لأنه يعكس الاختلاف في أسعار وتضخم الشركاء التجاريين لكل من الريال والدولار، فمؤشر الدولار الأمريكي أنخفض في أكتوبر مقابل ارتفاع سعر الصرف الفعّال الحقيقي للدولار وكذلك الريال، مما يعني أنهما اكتسبا قوة شرائية والتي قد تؤدي إلى التقليل من تأثيرات تضخم شركاء قطر التجاريين.

الشكل (1) للإطار (1-6): مؤشر سعر الصرف الفعّال الحقيقي للريال القطري مقابل مؤشرات الدولار الأمريكي



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

مع القضايا البيئية على النحو الذي تحدده الدراسات العلمية.

زودت هذه الجوانب المضيئة لتدابير احتواء كوفيد-19 العالم بأدلة قوية من خلال تجربة طبيعية لما دعا إليه دعاة حماية البيئة على مدى العقود الثلاثة الماضية أو أكثر، في إطار مؤتمرات واتفاقيات الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، والتي كان آخرها مؤتمر جلاسكو للمناخ (COP26) الذي عقد في نوفمبر 2021، أنظر الإطار (7-1).

هناك إجماع علمي على أن الممارسات البشرية¹⁹ في الاستهلاك والإنتاج هي وراء تغير المناخ في العالم، والذي أيدته جميع الدول تقريباً؛ لذا يُنظر الآن إلى أزمة المناخ على أنها عاجلة وحديثة، وليست مفترضة وبعيدة، حيث يشهد العالم اليوم أن تغير المناخ - بشري المنشأ - قد أدى إلى زيادة الاحتباس الحراري، مما أدى في العديد من البلدان إلى ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، وحرائق الغابات الهائلة، وزيادة الفيضانات الكارثية، التي في مجموعها تقتل الناس، وتعرض إنتاج الغذاء للخطر.

دروس من كوفيد-19 للمضي قدماً نحو اقتصاد أخضر ومناخي

على الرغم من الخسائر في الأرواح، فضلاً عن الخسائر الاجتماعية والاقتصادية، الناجمة عن تدابير احتواء كوفيد-19، إلا إن إجراءات الوباء علمت البشرية تبني أنماط حياة بديلة فيما يتعلق بعمليات الاستهلاك والإنتاج، والتي اتضح أن نتائجها كانت صديقة للبيئة، بما في ذلك (1) سلطت الضوء على كيف أدى انخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمي، بما في ذلك النقل البري والجوي، إلى الحد من تلوث الهواء، (2) أكدت كيف أن تغيير أساليب الحياة من تقنين الاستهلاك العائلي، وتقليل التسوق الاستهلاكي مما رفع من نسبة المدخرات الأسرية حول العالم (باستثناء الولايات المتحدة، حيث تحول عدم القدرة على السفر وتناول الطعام إلى ترشيد الإنفاق على شراء السلع المعمره بحسب تقديرات مؤسسة بروكينجز)¹⁸، (3) زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات للتواصل وإنجاز المهام التعليمية، والأعمال من المنازل والتي انعكست إيجابياً على البيئة عن طريق تقليل التنقل إلى أماكن العمل، (4) أوضحت كيف أن النظم الاقتصادية والبنى التحتية الصحية لم تكن مهيأة بشكل كافٍ للتعامل مع جائحة عالمية، مما عزز من تسريع مفهوم البشرية على أهمية الاستعداد للشيء التالي الذي لا مفر منه - لأنه حتى إذا تم تقليل الأسباب البشرية المؤدية إلى الاحتباس الحراري العالمي، فسيكون من الصعب تمامًا تجنب الآثار السلبية المتعددة الجوانب لأزمة المناخ، نظرًا لأن الهياكل الاقتصادية غير المستدامة، ولا سيما طموحات تحقيق النمو الاقتصادي غير المحدود، يفقد الحكومات للبحث عن حلول للتكيف مع التغيرات المناخية بدلاً من إيجاد حلول للحد من الانبعاثات لتحقيق الوصول إلى انبعاثات معدومة، (5) برزت كيف أن الكوارث البيئية والصحية ليس لها حدود سياسية وجغرافية، الأمر الذي يتطلب تعاوناً دولياً وسلوكاً موحدًا للدول والأفراد في التعامل

forced confinement. *Nat. Clim. Chang.* **10**, 647–653 (2020)
<https://doi.org/10.1038/s41558-020-0797-x>

<https://www.brookings.edu/blog/future-development/2020/12/14/the-decline-and-recovery-of-consumer-spending-in-the-us>

Le Quéré, C., Jackson, R.B., Jones, M.W. et al. Temporary reduction in daily global CO₂ emissions during the COVID-19

الإطار (1-7): ميثاق غلاسكو للمناخ 2021

في التقرير الذي أصدرته الهيئة الحكومية الدولية - المعنية بتغير المناخ (IPCC) - التابعة لمنظمة الأمم المتحدة (UN) في أغسطس 2021 من تأليف جيف توليفسون، ذكر إن درجة حرارة سطح الأرض ارتفعت بمقدار 1.1 درجة مئوية، مقارنةً بمتوسط درجات الحرارة بين عامي 1850 و1900، وهو معدل ارتفاع لم تشهده الأرض منذ 125 ألف عام، أي منذ الفترة التي سبقت العصر الجليدي الحديث. فإذا كانت درجة الحرارة عند هذا المستوى أدت إلى حدوث موجات الجفاف غير المسبوقة، وحرائق الغابات، والفيضانات التي دمرت المجتمعات العمرانية في شتى أنحاء الأرض، فكيف سيكون حال العالم لو ارتفعت إلى 2 درجة مئوية، لذلك، يشير التقرير إلى أن مستقبل الكوكب يعتمد بشكل كبير على الخيارات التي تقررها البشرية في الوقت الحاضر، ويعزى هذا الارتفاع إلى انبعاث الغازات الدفيئة بسبب الاعتماد على نماذج اقتصادية غير صديقة للبيئة.

وفقاً لوكالة الطاقة الدولية IEA (2020)، توقعات الطاقة العالمية 2020، باريس
<https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2020>، فإن الجوانب الإيجابية لتدابير احتواء كوفيد19 هي التخفيض من الطلب العالمي على الطاقة بنسبة 5%، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة بنسبة 7%، واستثمار الطاقة بنسبة 18%، واستهلاك النفط بنسبة 8%، واستخدام الفحم بنسبة 7%، والتي خلقت انطباعاً عاماً مفاداً أن الأنشطة البشرية فعلاً هي وراء (الانحسار الحراري) أو الاحترار العالمي، والتي ساهمت في جعل ممثلي دول العالم المشاركين في مؤتمر المناخ رقم (26) الذي عقد خلال النصف الأول من نوفمبر 2021، تقديم تعهدات أكبر حيث التزمت الاقتصادات المتقدمة بخفض الانبعاثات من 21% بحلول عام 2030 بحسب اتفاقية باريس إلى 43% في اتفاقية غلاسكو، والاقتصادات الناشئة من 3% إلى 12%، والدول منخفضة الدخل من 4% إلى 6%. كما أن الاتفاقية الأخيرة عززت اتفاقية باريس بنهج ديناميكي يتمثل في مواصلة التعهد بخفض الانبعاثات حتى تصل إلى صافي الصفر Net Zero بحلول منتصف القرن 2050. ولكن بينما أن مثل هذا الميثاق ليس ملزماً قانوناً – فإنه يجب أن يأخذ في الاعتبار أنه قد وضع جدولاً للأعمال العالمي بشأن تغيير المناخ للعقد القادم التي من أبرزها:

1. ستجتمع البلدان في مؤتمر المناخ رقم (27) عام 2022 في مصر للتعهد بمزيد من التخفيضات لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون - أحد الغازات الدفيئة التي تسبب تغير المناخ، لأن التعهد الحالي سيحد فقط من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى حوالي 2.4 درجة مئوية، بينما يتطلب خفضها إلى 1.5 درجة مئوية.
2. هذه هي المرة الأولى في مؤتمر الأطراف، التي جعل من خفض استخدام الفحم كأحد الأهداف - الذي يتسبب في 40% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوي، إلا إن الالتزام كان بالسعي نحو "الخفض التدريجي" بدلاً من "التخلص التدريجي".
3. وبالمثل، اتفقت أكثر من 100 دولة على خطة لخفض 30% من انبعاثات الميثان بحلول عام 2030، نظراً لأنها مسؤولة عن ثلث (الاحتباس الحراري) أو الاحترار الذي سببه الإنسان. ومع ذلك، لم تنضم الدول الرئيسية لانبعاثات الغاز، مثل: الصين، وروسيا، والهند - لكن من المأمول أن تنضم إليهم لاحقاً.
4. كما وافقت على زيادة مخصصات الأموال لمساعدة البلدان الفقيرة على مواجهة آثار تغير المناخ، والتحول إلى الطاقة النظيفة من 100 مليار دولار إلى تريليون دولار لكنها، لا تزال تخضع لمزيد من المناقشة.
5. ووافقت أيضاً على إلغاء الإعانات التي تجعل من أسعار الفحم أو النفط أو الغاز الطبيعي رخيصة، لكن لم يحدد تاريخ معين متى سيتم التوقف عن الدعم.
6. ومن أبرز ما يسلط الضوء على المؤتمر هو الاتفاق بين الولايات المتحدة والصين على التعاون بشكل أكبر خلال العقد المقبل في مجالات تشمل: انبعاثات غاز الميثان، والتحول إلى الطاقة النظيفة.
7. كما وعد قادة أكثر من 100 دولة - مع حوالي 85% من غابات العالم - بوقف إزالة الغابات بحلول عام 2030، وهذا يعتبر أمراً حيوياً، حيث تمتص الأشجار كميات هائلة من ثاني أكسيد الكربون، إلا إن مثل هذه المبادرات السابقة لم تنجح، لكن يعول على أن المبادرة الجديدة أكثر تمويلاً، ولو أنه من غير الواضح كيف سيتم تنفيذ التعهد المالي.
8. وافقت المنظمات المالية التي تسيطر على 130 تريليون دولار على دعم التكنولوجيا "النظيفة"، مثل: الطاقة المتجددة، وتوجيه التمويل بعيداً عن صناعات حرق الوقود الأحفوري.

التطور الاقتصادي العالمي والمسببات في التغيرات المناخية

أو المعاد تدويرها، وتوسيع نطاق التقاط الكربون وتخزينه (CCS) الذي ما زال في بدايته الأولى. وبالنسبة لإستخدامات الطاقة المتجددة في دولة قطر مثلها مثل دول الخليج الأخرى، إذ تكاد أن تكون من نافلة القول إن قطر في موقع جيد بشكل استثنائي لخيارات الطاقة الشمسية، بل وبدأت بإنشاء مشاريع نحو إنتاج الطاقة الشمسية بكميات مقبولة. ولكن ينبغي الأخذ في الاعتبار أنه بسبب الرمال الناعمة والغبار الذي تهبها الرياح الشمالية تجعل صيانة الألواح الشمسية مكلف في منطقة الخليج العربي – خاصة في ظل معطيات ندرة المياه العذبة – التي هي مطلوبة لتنظيف الألواح الشمسية لأن استخدام المياه المالحة تعمل على تآكل الكترونييات الألواح.

ومن الخيارات التقنية التي يمكن تنفيذها في قطر هو إعادة تدوير النفايات إلى منتجات مفيدة (بما في ذلك السماد من نفايات المنازل والمطاعم)، والطاقة الكهربائية بدلاً من إرسالها إلى مدافن النفايات التي ينبعث منها غاز الميثان، وحظر إيجاد بدائل صالحة لاستخدام المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب، والأسمدة الكيماوية في الزراعة – والتي ينبعث منها النيتروجين الذي يعتبر من غازات الدفيئة القوية لأكسيد النيتروز N_2O ، لذلك من الأفضل لعدة أسباب إنتاج الأسمدة العضوية من المخلفات الزراعية والحيوانية المعالجة.

ومن الإجراءات التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في ترشيد استخدام الطاقة هو: (1) ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه والطاقة وخاصة أن دولة قطر تعتمد على تحلية المياه التي تتطلب طاقة لإنتاجها، (2) بناء المساكن بطريقة يجعلها توفر لنفسها التهوية والإضاءة الطبيعية بدلاً من الاعتماد اليومي على مكيفات التبريد الكهربائية، (3) التشجيع على استخدام وسائل النقل العام (النقل الجماعي)، لتحل محل الاعتماد على المركبات الخاصة.

الافتراض السائد الآن لدى الباحثين في البيئة أن هناك علاقة طردية بين زيادة النمو الاقتصادي العالمي، وزيادة انبعاث غازات الاحتباس الحراري، وأن ذلك هو السبب الرئيس لتغير المناخ، إذ يرون أنه مع توسع الاقتصاد، يزداد الطلب على السلع المستهلكة للطاقة. لذلك يروا أن أحد الحلول هو إعادة هيكلة اقتصادات دول العالم حتى تكون أكثر انسجاماً مع التكاليف الحقيقية للتأثيرات السلبية على البيئة (externalities)، أي إعادة الهيكلة بدلاً من تجاهل الآثار السلبية، بحيث تصبح الأنشطة الاقتصادية صديقة للبيئة بشكل متزايد حتى تصل إلى درجة الاقتصادات "الخضراء" أو المقاومة للتغيرات المناخية، بحيث يتم استثمارها بعمق، وتتكيف مع أنماط السلوك الجديدة لكل من سلوك الاستهلاك والإنتاج المرتبطة بانبعاث الغازات الدفيئة المنخفضة.

التطور التكنولوجي والحد من الانبعاثات الدفيئة

قد يكون الوصول إلى هدف اتفاق باريس المتمثل في الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى 1.5 درجة غير قابل للتنفيذ، نظراً للبنية الهيكلية لعمليات الاستهلاك والإنتاج العالمية، إلا إن التقنيات المتوفرة الآن، إذا تم طرحها على نطاق واسع، من شأنها أن تضع العالم على الطريق الصحيح. إذ يتضمن ذلك استخدام ما هو متوفر من مصادر للطاقة ذات الانبعاثات المنخفضة والتكنولوجيا الخضراء، فعلى سبيل المثال من الممكن الانتقال التدريجي إلى مصدر طاقة أنظف في البداية، مثل: الغاز الطبيعي، لتحل محل اعتماد العالم على طاقة الوقود الأحفوري عالية الكربون (الفحم والنفط الخام)²⁰، ثم الانتقال بأسرع ما يمكن إلى الطاقة المتجددة بما في ذلك استخدام طاقة المد والجزر والطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وكذلك زراعة الأشجار التي تمتص الكربون مثل فصيلة المنغروف²¹ والبروسوبيس، التي يمكن ريها بمياه الصرف المالحة

²¹ مشروع قطر لزراعة أكثر من مليون شجرة Prosopis mangrove

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

أما على صعيد المنظمات والمؤسسات الدولية، فقد عدل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منهجية احتساب مؤشر التنمية البشرية حيث أصبح يتضمن معايير تأخذ في الحسبان انبعاث الغازات الدفيئة. كما اعتمد صندوق النقد الدولي أربعة إجراءات لإدراج قضايا المناخ في جميع أنشطته، بما في ذلك عملية إعداد تقارير المادة الرابعة²²: (1) إذ من الآن فصاعداً ستتضمن مشاورات المادة الرابعة تقييم المناخ ومساعدة الدول الأعضاء على كيفية التكيف مع التغيرات المناخية ومعالجة مسبباته بما فيها إجراء دراسات تقييمية عن الدول بحيث تأخذ في الاعتبار تسعيرة للكربون للدول ذات الانبعاثات الكبيرة، (2) تضمين مخاطر الاستقرار المالي المتعلقة بالمناخ في مراقبة القطاع المالي - من خلال الكشف الموحد عن هذه المخاطر، واختبارات الضغط المعززة وتقييمات الأطر الإشرافية، (3) رفع مستوى قدرات موظفي وزارات المالية، والبنوك المركزية للدول الأعضاء، بالمهارات اللازمة لتقييم أثر التغيرات المناخية على اقتصادات الدول، (4) تعميم مؤشرات المناخ في بيانات الاقتصاد الكلي. حيث وبالفعل دشّن الصندوق "لوحة معلومات تغير المناخ" 23 في منتصف عام 2021، وأصدر كثير من التقارير والدراسات والمذكرات حول كيفية معالجة التغير المناخي والتكيف معها اقتصادياً وإدارياً.

مع العلم إن العديد من بنوك التنمية الأخرى في جميع أنحاء العالم بدأت بالفعل تفضل تمويل الاستثمارات الخضراء مقابل دراسة تقليص الاستثمارات في تمويل مشاريع الوقود الأحفوري.

التأثير الكلي المتوقع لأزمة المناخ على قطر

دولة قطر – كدولة ساحلية – إذ ستكون معرضة، لأي تغيرات ستؤدي إلى ارتفاع مستوى سطح البحر الذي بدوره غالباً ما يؤدي إلى تآكل الشواطئ وحدوث فيضانات على المجتمعات الساحلية، فضلاً عن تعريض موارد المياه الجوفية للخطر؛ بالإضافة إلى ذلك، أن بعض التغيرات المناخية تؤدي إلى رفع درجة حرارة

الإجماع الدولي نحو سياسة رشيدة تجاه المناخ

في ضوء الأبعاد الاقتصادية والسياسية التي أحبطت تنفيذ اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالحد من الغازات الدفيئة منذ مؤتمر ريو دي جانيرو للمناخ في البرازيل في عام 1992، الذي أنشأ إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

الدليل الآن الحاسم على الاحتباس الحراري الذي عانت منه العديد من بلدان العالم خلال السنوات الخمس الماضية، مثل: ذوبان الأنهار الجليدية، وحرائق الغابات، وفترات الجفاف الطويلة، وزيادة حجم الفيضانات وتواترها، دفعت البلدان المتقدمة إلى التحرك نحو حياد الكربون Net Zero Carbon emission من خلال اعتماد اتفاقيات جديدة مثل: الصفقة الخضراء الأوروبية European Green Deal، التي تتضمن قواعد تنظيمية للابتعاد عن الوقود الأحفوري، والمضي قدماً نحو تسعيرة الكربون بهدف ضمان تحقيق صافي انبعاث غازات الاحتباس الحراري من قبل دول الاتحاد الأوروبي بحلول عام 2050.

لقد أعلنت روسيا والصين أنهما يتبنيان برامج ستؤدي إلى حيادية الكربون بحلول عام 2050 و2060 على التوالي. أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد خطت خطوات متقدمة نحو تحقيق أهدافها البيئية من خلال البدء في تقليص الانبعاثات حيث أوقفت بحكم قضائي مد خطوط أنابيب الوقود الأحفوري الجديدة، بل وأوقفت خطط الحفر، وعملت على توسيع المساحة المحمية من الأراضي الفيدرالية، والعودة إلى اتفاقية باريس للمناخ وشاركت بفعالية في مؤتمر جلاسكو، وتجديد التزامها بالشراكة مع الدول الأخرى وبالتحديد مع الصين في إيجاد تدابير في كيفية إيجاد حلول للحد من الانبعاثات، بل وتلزم الدول في الامتثال للاتفاقيات، بما فيها فرض عقوبات مالية على الأشخاص والهيئات الاعتبارية الذين يقترفون أي من المخالفات الجسيمة للاتفاقيات.

<https://www.imf.org/en/Topics/climate-change> ²³

<https://www.imf.org/en/Publications/SPROLLs/Article-22>
iv-staff-reports

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

بحلول عام 2024، وذلك بهدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وتحسين جودة الهواء المؤدية إلى حماية الصحة العامة والاستدامة البيئية بشكل عام.

● **التنوع البيولوجي:** تسعى قطر للحماية والإدارة الفعالة لأكثر من 25% من مساحة الأرض بحلول عام 2030، وحماية واستعادة الأصناف المهددة، وذلك بهدف خلق نظم إيكولوجية طبيعية صحية وقادرة على الصمود.

● **المياه:** تسعى قطر لتخفيض استخراج المياه الجوفية بنسبة 60%، وخفض الاستهلاك اليومي للمياه بمقدار الثلث، ومضاعفة التحلية باستخدام التناضح العكسي، أو بتقنيات أكثر استدامة، وذلك بهدف المراقبة الدورية والفعالة لكل مصادر المياه.

● **الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات:** تسعى قطر لإغلاق وإعادة تأهيل المطامر غير الصحية بنسبة 100%، وإعادة تدوير المواد المستخدمة بنسبة 15% من النفايات المحلية، وذلك بهدف تعزيز البنية التحتية للإدارة المستدامة للنفايات وتشجيع زيادة الاستخدام الدائري للمواد.

● **استخدام الأراضي:** تولي دولة قطر الأولوية لرفع الإنتاجية بشكل مستدام من خلال تحسين إنتاجية الأراضي الزراعية بنسبة تفوق 50%، بالإضافة إلى إطلاق مبادرات التخطيط الحضري المستدام، مثل: تأسيس وتطبيق متطلبات المباني الخضراء.

مياه البحار والمحيطات، وزيادة نسبة الحموضة، وإزالة الأكسجين والتي تعمل على تبيض الشعاب المرجانية ومن ثم تؤثر بشكل عام سلبيًا على النظم البيئية البحرية. وبما أن التكيف مع مثل هذه التغييرات أمر مكلف اقتصاديًا إن لم يكن من المستحيل من الناحية العملية البيئية. ولهذا تعمل دولة قطر جل جهدها من خلال إيجاد معالجة آنية، وليس لاحقاً، من خلال التدابير والاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بيئيًا، حيث بدأت باتخاذ عدة إجراءات مؤسسية وتخطيطية للمشاركة في الجهد الدولي نحو الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، كما هو مبين في الإطار (1-8).

ولتنفيذ التزام دولة قطر بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25% بحلول عام 2030، تم إنشاء وزارة جديدة مختصة بالبيئة والتغير المناخي بموجب القرار الأميري رقم (57) لسنة 2021، التي من أهم اختصاصاتها تنفيذ برامج وإجراءات استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي 2030، التي وافق عليها مجلس الوزراء في 1 سبتمبر 2021، والتي تهدف إلى حماية البيئة القطرية وتعزيزها، للحفاظ على جودة حياة الشعب القطري وضمان المرونة الاقتصادية على المدى الطويل، والتي تم تدشين العمل بإجراءاتها من قبل معالي رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية في 27 أكتوبر 2021، حيث تتضمن برامج وإجراءات على النحو الآتي:

● **انبعاثات الغازات الدفيئة وجودة الهواء:** تسعى قطر لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 25% مقابل الوضع الاعتيادي بحلول عام 2030 وتعزيز معايير جودة الهواء المحيط، وتحديث الحد الأقصى

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

الإطار (8-1): مسار جهود دولة قطر نحو قضايا البيئة

حظيت قضية تغير المناخ باهتمام خاص من الأمم المتحدة منذ اتفاقية مؤتمر المناخ في عام 1992 في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، المعروفة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ UNFCCC، والتي صادقت عليها دولة قطر في 18 أبريل 1996، وفي 11 يناير 2005، وافقت على تعديلاتها التي من أهمها بروتوكولات كيوتو Kyoto protocol المنعقدة في ديسمبر 1997. كما شاركت دولة قطر في جميع الـ 25 المؤتمرات اللاحقة (المعروفة بمؤتمرات الأطراف)، بل واستضافت مؤتمر رقم (18) بالدوحة في عام 2012، وشاركت في مؤتمر باريس رقم (21)، ووقعت على اتفاقية باريس في 22 أبريل 2016، ووافقت عليها رسمياً في 23 يونيو 2017. كما أنها شاركت في مؤتمر جلاسكو رقم (26)، الذي عقد في نوفمبر 2021، ويخطط أن يعقد رقم (27) في مصر في نوفمبر 2022.

وعلى الرغم من التطور المعرفي بمسببات أزمة المناخ، إلا إن مصادرها ومقترحات معالجتها والتكيف معها ظلت كما نصت عليها الإتفاقية في عام 1992، ففيما يتعلق بالمعالجة، فالهدف الرئيس منها هو تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستويات من شأنها أن تحول دون إلحاق الأضرار المدمرة بالنظام المناخي، سواء من جانب البلدان الصناعية، التي سُميت بأطراف المرفق الأول، أم البلدان النامية التي سُميت بأطراف المرفق الثاني.

أما فيما يتعلق بإجراءات التنفيذ، فقد أُنحصرت في الالتزامات الآتية: (1) إعداد تقارير دورية تسمى "البلاغات/الاتصالات الوطنية" (National Communication (NC) تتضمن تقييم عن معلومات انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وبما هي البرامج والتدابير الوطنية للسيطرة عليها، (2) تقديم نبذة عن خطة التكيف مع آثار تغير المناخ على المدى القصير، والعمل على تطوير واستخدام أحدث التقنيات، طالما أنها لا تسبب ضرراً للمناخ، (3) إنشاء برنامج تثقيف عام، لتثقيف الجمهور وزيادة وعيه بتغير المناخ وآثاره، (4) التزام دول المرفق الأول (الدول الأطراف) باتخاذ سياسات وتدابير ذات هدف محدد يتمثل في استعادة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري إلى مستويات عام 1990، فضلاً عن تشجيع وتسهيل نقل التكنولوجيا الصديقة للمناخ إلى البلدان النامية (المرفق الثاني)، (5) توفير موارد مالية لمساعدة البلدان النامية في تنفيذ التزاماتها من خلال مرفق البيئة العالمية، وهو الآلية المالية للاتفاقية، من خلال القنوات الثنائية أو قنوات أخرى متعددة الأطراف.

وإيماناً من دولة قطر بأهمية الالتزام بالأطر المؤسسية تجاه حشد الجهود الدولية للحد من تفاقم الظواهر الجوية والتغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية، التزمت بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنحو 25% في عام 2030، وذلك في تقريرها الثاني حول "المساهمات المحددة على المستوى الوطني المعروف بـ (INDC)* الصادر في أغسطس 2021. مع العلم إن التقرير الأول للـ (INDC) صدر في 19 نوفمبر 2015. ومن ضمن التزام دولة قطر بالاتفاقيات والإجراءات الدولية المتعلقة بالمناخ على النحو المنصوص عليه في اتفاقية UNFCCC لعام 1992، فقد قدمت وثيقة البلاغات الوطنية (NC) في عام 2011، بل أنها في عام 2008، جعلت تحقيق التنمية المستدامة بيئياً أحد ركائز رؤيتها الوطنية 2030.

*مع العلم إن INDC "Intended Nationally Determined Contributions المترجمة بالمساهمات المحددة وطنياً أو المساهمات المقصودة المحددة وطنياً هي خطط وطنية غير ملزمة تسلط الضوء على إجراءات الدول في مواجهة الأضرار المناخية.

أحدث التطورات التشريعية والمؤسسية والتخطيطية في قطر

شهدت دولة قطر تطورات تشريعية ومؤسسية وتخطيطية خلال عام 2021، والتي من أهمها:

1. بدأ عام 2021 بعقد القمة الخليجية رقم (41) والتي عقدت في 5 يناير 2021 في محافظة العلا في المملكة العربية السعودية، والتي تم الاتفاق فيها على إنهاء الأزمة الدبلوماسية بين دولة قطر وعدد من دول مجلس التعاون الخليجي.

2. استكمال المؤسسات المنصوص عليها في الدستور بإنشاء السلطة التشريعية المنتخبة إلى جانب السلطين التنفيذية والقضائية، حيث عقدت أول انتخابات تشريعية في البلاد في 2 أكتوبر 2021، لانتخاب 30 عضواً من خلال التصويت المباشر، وعلى أن يعين سمو الأمير ما تبقى من أعضائها، لتشكيل المجلس المكون من 45 عضواً، حيث وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات حوالي 63.5%.

3. كما تم إجراء تعديل هيكلي لأربع وزارات قطاعية بهدف تعزيز اللامركزية في الأعمال الحكومية، على النحو الآتي:

- أ. فصل وزارة المواصلات والاتصالات إلى وزارتين: واحدة للنقل (المواصلات)، والأخرى للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- ب. فصل وزارة البلدية والبيئة إلى وزارتين: واحدة للبلدية، والأخرى للبيئة والتغير المناخي.

- ت. فصل وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية إلى ثلاث مؤسسات، وزارتين: واحدة للعمل والأخرى للتنمية الاجتماعية والأسرة،

- ومن أجل رفع كفاءة وفعالية تقديم الخدمات الحكومية، تم إنشاء ديوان للخدمة المدنية والتطوير الحكومي.

- ث. فصل وزارة الثقافة والرياضة إلى وزارتين: واحدة للثقافة، والأخرى للرياضة والشباب.

4. وبهدف جذب الاستثمارات وتذليل العقبات، تم إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة ودوائرها الابتدائية والاستئنافية، التي ستولى حل المنازعات المتعلقة بـ:

- أ. العقود التجارية والدعوى الناشئة بين التجار ذات الصلة بأعمالهم التجارية.

- ب. استثمارات رأس المال غير القطري في الأنشطة الاقتصادية في دولة قطر.

- ت. عمليات البنوك وشركات التأمين وشركات التمويل والاستثمار.

- ث. قضايا الإفلاس ومحاولة الوصول إلى تسوية تضمن حقوق المتخاضمين بالتراضي.

كما تم استكمال معالجة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020، والذي أعلن عن نتائجه في 12 أكتوبر 2021. إذ تميزت عملية تنفيذ هذا التعداد باستخدام السجلات الإدارية في الجهات الرسمية بالدولة، بالإضافة إلى الوسائل التكنولوجية الحديثة، حيث استخدمت أجهزة الحواسيب اللوحية، والإنترنت ومركز الاتصال الخاص بالتعداد في جمع وإدخال البيانات ومراجعتها، مما أسهم في تحسين جودة بيانات السكان والمساكن والمنشآت، وتحليلها جغرافياً.

بيان وإعلان وإتفاق العلا

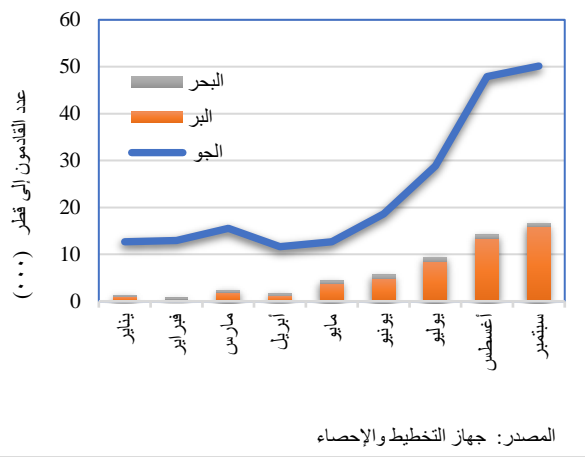
بدأ عام 2021 بعقد القمة الخليجية 41 أو قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2021) وسميت أيضاً (قمة السلطان قابوس والشيخ صباح)، والتي عقدت في 5 يناير 2021 في محافظة العلا في المملكة العربية السعودية، إذ أعلن وزير الخارجية الكويتي عن بيان العلا الذي بموجبه تم الاتفاق على إنهاء الأزمة الدبلوماسية مع قطر، حيث وقع عليه من قبل قادة وفود مجلس التعاون الخليجي، والذي كان من تأثيرها المباشر هو فتح الأجواء والمنافذ البرية والبحرية كما يشير الشكل (1-11). ولهذا يتوقع أن هذه المصالحة ستهيئ عملية استكمال مقومات الوحدة الاقتصادية بين دول المجلس، وكذلك السعي نحو تنفيذ عدد من المشاريع المشتركة بين دول مجلس التعاون التي من، أهمها:

1. تشجيع المشاريع المشتركة بين مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

2. تسهيل حركة الأسر والطلاب والرعاية الصحية والعمالة والاستثمار.

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

الشكل (1-11): القادمون إلى قطر عبر الموانئ والحدود البرية لعام 2021



3. أنباء عن استئناف المشروعات الإقليمية لشبكات توزيع الكهرباء والسكك الحديدية، وشبكات توزيع الغاز.

4. تعزيز التعاون في الإدارة الاقتصادية بما في ذلك الاتحاد الجمركي، والأسواق المشتركة.

5. التشاور حول تحقيق نظام الأمن الغذائي والمائي

6. توحيد الرؤى حول القضايا الدولية المتعلقة بالبيئة، والتجارة الدولية، والقضايا الجيوسياسية.

تطور التعدادات السكانية لدولة قطر

لقد شهدت دولة قطر، خلال العقود الأربعة الماضية، نهضة تنموية اقتصادية واجتماعية، رافقها زيادة هائلة في عدد السكان، إذ زاد بأكثر من 650% خلال الفترة (1986 – 2020)، كما يشير الإطار (9-1).

كشفت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020 لدولة قطر، أن إجمالي عدد السكان بلغ حوالي 2.846 مليون نسمة، الذي تشكل نسبة الذكور منه حوالي 71% ونسبة الإناث 29% - عدم التوازن بين الجنسين يدل على وجود عدد كبير من العمال الأجانب ذوي المهارات المحدودة المقيمين في البلاد. وبالمقارنة مع تعداد عام 2010، ارتفع إجمالي السكان بنسبة 67.5%، حيث زاد عدد الذكور بنسبة 58.4% والإناث بنسبة 95.7%، ومن معدل النمو لإجمالي السكان (67.5%)، ساهمت الزيادة في الذكور بنسبة 44.1 نقطة مئوية في حين ساهم ارتفاع نسبة الإناث بنسبة 23.4 نقطة مئوية. وتأتي الزيادة في النمو السكاني من بلديتي الريان والدوحة بنسبة 25.5 و22.9 نقطة مئوية على التوالي.

كما بلغ عدد السكان النشيطين اقتصادياً (15 سنة فأكثر) حوالي 2.05 مليون نسمة، تشكل نسبة القطريين 5.6% بينما نسبة غير القطريين 94.4%. ومقارنة بتعداد عام 2010 فقد ارتفع إجمالي عدد الأفراد النشيطين اقتصادياً بنسبة 61.3%، إذ ارتفع عدد القطريين بنسبة 59.2% وغير القطريين بنسبة 61.4%، إذ ساهمت زيادة القطريين بنسبة 3.3 نقطة مئوية، بينما ساهمت زيادة غير القطريين بنسبة 57.9 نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو (61.3%)²⁴. كما جاءت الزيادة من نمو العمالة غير القطرية محدودة الخبرات وغير الماهرة بنسبة 16.9 نقطة مئوية، و8.1 نقطة مئوية على التوالي، والذي أدى إلى ارتفاعها بنحو 435.7 ألف عامل في تعداد عام 2010، ومن ثم إلى 612.4 ألف عامل في تعداد عام 2020، والتي تشكل 31.6% من إجمالي العمالة غير القطرية لعام 2020.

الإطار (9-1): تطور التعدادات السكانية لدولة قطر

الرحالة J. G. Lorimer قدر عدد سكان قطر في عام 1904 بنحو تقريبا 27 ألف نسمة، بينما تم تقدير عدد سكان دولة قطر في عام 1970 بنحو 111 ألف نسمة، في أول تعداد سكاني بواسطة شركة أجنبية. ومع ذلك، لم يتم إجراء إحصاء شامل للسكان، والمساكن، والمنشآت من قبل أجهزة الإحصاء التابعة للدولة حتى عام 1986، حيث بلغ عدد السكان حوالي 369 ألف نسمة، ومن بعد ذلك، تم إجراء التعدادات السكانية الشاملة بشكل شبه منتظم في عام 1997، 2004، 2010، وأخيرا 2020.

وتعزى الغالبية العظمى من الزيادات السكانية المتسارعة التي شهدتها دولة قطر منذ عام 1986 إلى موجات من العمالة الوافدة، لتلبية الطلب المحلي على العمالة من جميع التخصصات للعمل في مختلف الأنشطة التنموية، إذ ارتفع عدد السكان خلال الفترة (1986 – 1996) إلى 522 ألف نسمة، أي بمعدل نمو سنوي 3.4% وفقاً لتعداد عام 1997، واستمر تدفق العمال للبلاد خلال الفترة (1997-2003) ليلبغ عددهم الإجمالي 744 ألف نسمة، أي بمعدل نمو سنوي 4.8% وفقاً لتعداد عام 2004. وما شهدته دولة قطر من نهضة تنموية على جميع الأصعدة خلال الفترة (2005 – 2010) والناجمة عن تطور الصناعة النفطية والغازية، وعوائد صادراتها المالية الكبيرة، إذ تضاعف عدد سكان دولة قطر بسبب تدفق العمالة الوافدة من جميع أنحاء العالم، وبجميع التخصصات والمؤهلات خلال الفترة نفسها، ليصل عدد السكان إلى 1.7 مليون نسمة وفقاً لتعداد عام 2010، بزيادة قدرها 128.4%.

ومؤخراً، أجرى جهاز التخطيط والإحصاء التعداد العام للسكان، والمساكن، والمنشآت لعام 2020، وأظهرت نتائجه أن عدد سكان دولة قطر بلغ حوالي 2.846 مليون نسمة، بزيادة قدرها 67.5%، مقارنة بتعداد عام 2010، ولكن بالمقارنة مع عام 1986، فإن معدل النمو السكاني يبلغ نحو 650%.

²⁴ للمزيد أنظر الإطار 2-5 في الجزء الثاني

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

التنمية الاقتصادية والنمو السكاني

من منظور الفوائد المستمدة من التطورات التقنية في مجال تسييل وتصدير الغاز الطبيعي خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، فقد شرعت دولة قطر منذ بداية التسعينيات في العمل بمبادئ الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي من خلال توسيع علاقاتها التجارية والاقتصادية في مجال صناعة الغاز الطبيعي المسال، مما أدى إلى تدفق عوائد مالية كانت محورية في توفير الموارد المالية الكافية لتوسيع الأنشطة الاقتصادية في جميع المجالات.

باختصار، أدى هذا إلى توسيع قاعدة الأنشطة الاقتصادية أفقياً ورأسياً، إذ ارتفع إجمالي الناتج المحلي الاسمي من 222 مليار ريال في عام 2006، (ما يعادل \$61 مليار دولار)، ثم إلى 751 مليار ريال في عام 2014، (ما يعادل \$183 مليار دولار)، قبل أن يتراجع إلى 526 مليار ريال في عام 2020 (ما يعادل \$144.4 مليار دولار)، بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز الناجمة عن تداعيات كوفيد-19، الشكل (12-1).

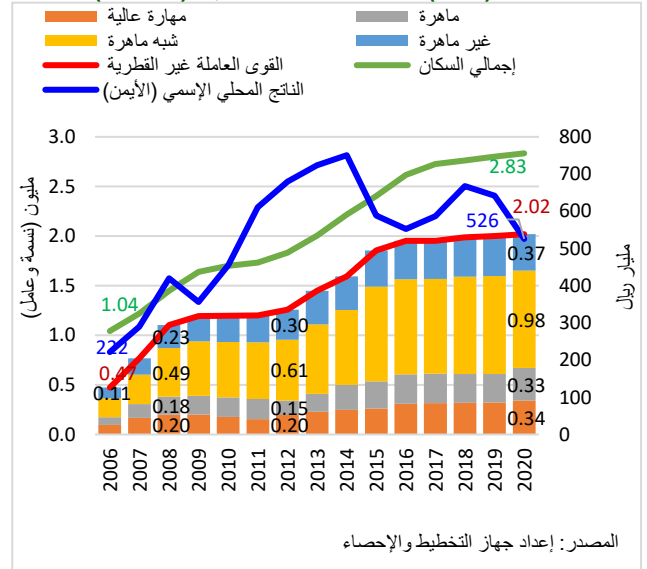
الإطار (10-1): فكرة عن السكان والتنمية

العلاقة الوثيقة بين السكان القادرين والتنمية الاقتصادية هي بديهية معروفة بين الاقتصاديين. إذ إن عدد السكان ومستوى نوعيته وطبيعته هيكله وطبيعة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يمارسها السكان تؤثر على مسار التنمية الاقتصادية ورفاهية المجتمع، إما بصورة إيجابية أو سلبية.

وهكذا أصبحت معرفة خصائص السكان من أهم عناصر التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأن الناس هم غاية التنمية ووسيلتها، لدورهم كمقدمين لواحد من أهم عناصر الإنتاج، وهم العمال، وفي نفس الوقت هم المستهلكون النهائيون للسلع والخدمات.

وحتى يتم تحقيق التوازن بين معدل الإنتاج ومعدل الاستهلاك، مما يؤدي إلى تحقيق مستوى عالٍ من إنتاجية الموارد الاقتصادية، ينبغي تبني سياسات تنموية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بصورة تكاملية، بحيث تأخذ في الاعتبار تحديد مستوى السكان بما يضمن إمكانية تأمين احتياجاتهم الصحية، والتعليمية، والعملية في إطار بما لا يخل بالموثوق الثقافي والاجتماعي.

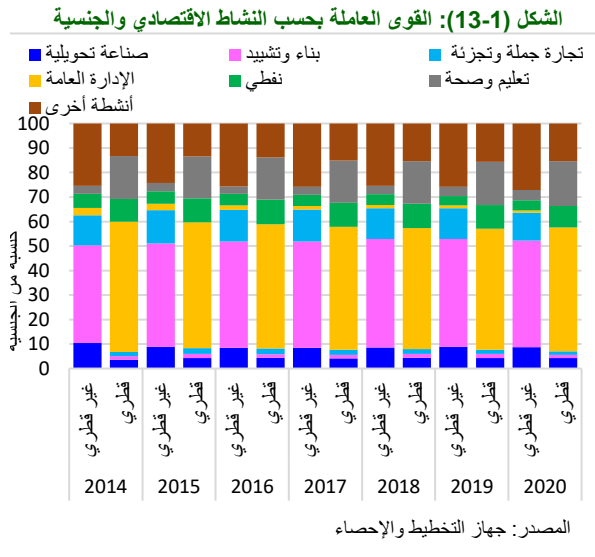
الشكل (12-1): العمالة الوافدة بحسب المهنة (مليون فرد)



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

2020، حيث مثلت القوى العاملة (القطرية وغير القطرية) حوالي 75% من إجمالي السكان في عام 2020، أي ما يعادل 2.13 مليون عامل، وتشكل العمالة الوافدة بدورها نحو 94.4% من الإجمالي، والتي تؤكد حقيقة أن نسبة القوى العاملة القطرية إلى غير القطرية تساوي 1:19. كما أن توزيع القوى العاملة بحسب الأنشطة الاقتصادية والجنسية يشير إلى أن القطاع العام يوفر فرص العمل للقوى العاملة القطرية، بينما توفر أنشطة القطاع الخاص فرص العمل للقوى العاملة الوافدة وخاصة في قطاع البناء والتشييد ثم الصناعة التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والأنشطة الأخرى.

لقد أدى التطور الكبير في إجمالي الناتج المحلي الاسمي إلى اتساع نطاق الاستثمارات المحلية والأجنبية وما صاحبها من توفير فرص العمل في مختلف التخصصات المتاحة لجميع أسواق العمل الدولية، إذ لعب شركاء دولة قطر دورًا محوريًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سواءً أكان في توفير التمويل والخبرة، أم في توفير العمالة الماهرة، وغير الماهرة مما أدى إلى زيادة عدد العمالة الوافدة كما يشير الشكل (1-12).



وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة السريعة في عدد السكان ترجع إلى حد كبير إلى تدفق العمالة الوافدة للعمل في مجال إنشاءات البنية التحتية التي تقوم بها دولة قطر منذ عام 2011، عندما تم اختيارها لتكون الدولة المضيفة لفعالية مونديال كأس العالم 2022، حيث تطلب الأمر إنشاء البنى التحتية اللازمة لإقامة الفعالية العالمية، مما أدى إلى توسع الأنشطة العمرانية والإنشائية أفقياً ورأسياً في جميع أنحاء الدولة، وبالتالي تطلب المزيد من الأيدي العاملة، التي أدت إلى زيادة تراكمية في عدد السكان بنسبة 66% خلال الفترة (2011 – 2020).

وعند النظر إلى مسار تطور نسبة العاملين بحسب الأنشطة الاقتصادية وبحسب الجنسية كما يشير الشكل (1-13)، فقد أدى ارتفاع مستوى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي القوى العاملة الوافدة إلى ارتفاع إجمالي عدد السكان المذكور سابقاً، من 1.04 مليون في عام 2006 إلى ما يقرب من 2.85 مليون في عام

الجزء الأول: الآفاق الاقتصادية 2021 – 2023

سالب 3.56% نتج عن تراجع الأنشطة غير النفطية بنحو سالب 4.5%، إلى جانب أنشطة القطاع النفطي بنحو سالب 2%، نتيجة التباطؤ الاقتصادي العالمي بسبب فرض تدابير احتواء كوفيد-19.

أما بالنسبة لأداء الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية)، فقد بلغ خلال الفترة (2017 إلى 2019) ما معدله حوالي 5.4% وبعده أقصى 13.8% وحد أدنى سالب 3.8%، جاء معظم النمو من أنشطة القطاع النفطي التي حققت متوسط نمو بلغ 13.4%، بينما حققت الأنشطة غير النفطية متوسط نمو أقل بكثير بنحو 2.07% نتيجة ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام على المستوى الدولي.

أما بالنسبة لعام 2020، فقد أظهرت البيانات الأولية أن الناتج المحلي الإجمالي الاسمي انخفض بنسبة سالب 18%، بسبب التراجع الحاد في أنشطة قطاع النفط بنسبة سالب 33.6%، متزامناً مع انخفاض كبير في أسعار النفط والغاز. وقد تفاقم هذا من خلال الانخفاض في الأنشطة غير النفطية بنسبة سالب 9.5% نتيجة للتأثير المتتالي عبر الاقتصاد لإجراءات احتواء كوفيد-19.

أما من حيث أداء الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021 فقد بلغ حوالي 1.45%، وجاء معظم النمو من الأنشطة غير النفطية التي حققت متوسط نمو بلغ 2.9%، بينما تراجعت الأنشطة النفطية بنحو سالب 0.8%، مع العلم أن الربع الثاني والثالث لعام 2021 شهد نمواً إيجابياً ملحوظاً لعدد من الأنشطة التي من أهمها الصناعة التحويلية، وقطاع النقل، وتجارة الجملة والتجزئة مقارنة بما تم تحقيقه في الربع الأول.

وأما فيما يخص نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بالأسعار الجارية) خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021 فقد بلغ حوالي 23%، وجاء معظم النمو من أنشطة القطاع النفطي التي حققت متوسط نمو بلغ 56%، وذلك نتيجة ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي للفترة 2020 - 2017

ملخص الجزء الثاني

تقليدياً، يحل في جزء الأداء من تقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر التطورات الاقتصادية للعام السابق، ولكن ما شهدته الاقتصاد القطري في عام 2020 - كغيرها من الاقتصادات الأخرى حول العالم - من تطورات استثنائية بسبب الانتشار السريع لوباء كوفيد-19، الذي أدى إلى حدوث تداعيات اقتصادية واجتماعية متعددة الأبعاد.

بالإضافة إلى ذلك، شهد عام 2020 والأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 تطورات إحصائية تمثلت في: (1) استكمال التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2020، (2) واستكمال تحليل بيانات المسح الاقتصادي للفترة (2017 - 2019)، (3) والتغيير في سنة الأساس من 2013 إلى 2018.

لذلك، يعرض هذا الجزء من التقرير التطورات الاقتصادية خلال فترة أطول بكثير، أي (2017 إلى سبتمبر 2021)، ويتضمن تحليل كمي ونوعي موجزاً عن تطورات جائحة كوفيد-19 وانعكاساتها على الظروف الاقتصادية والمالية العامة والقطاع المصرفي والتجارة الخارجية وما إلى ذلك.

وكما يشير الجدول (2-1)، بلغ متوسط معدل التغيير السنوي للناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) للفترة (2017 - 2019) حوالي 0.13% بحد أقصى 1.2%، وحد أدنى سالب 1.5%، وجاء معظم النمو من الأنشطة غير النفطية، التي حققت متوسط نمو يزيد قليلاً عن 1.1%، بينما تراجعت أنشطة القطاع النفطي بمتوسط 1.4%، نتيجة وصول عدد من حقول النفط والغاز إلى طاقتها الإنتاجية القصوى مما جعل إنتاجيتها تتراجع أثناء أعمال الصيانة الدورية لها.

كما أظهرت البيانات الأولية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2020 انكماشاً اقتصادياً بنحو

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

كما هو الحال في اقتصاديات العديد من البلدان الأخرى، شهدت معدلات تضخم أسعار المستهلكين في قطر زيادات كبيرة خلال الإحدى عشر شهراً الماضية، حيث ارتفعت من متوسط سالب 2.6% في نهاية عام 2020 إلى متوسط إيجابي 1.97% في نهاية نوفمبر عام 2021، وهذا يشير إلى أن التضخم في قطر يتأثر نسبياً، كما نوقش سابقاً، بالتطورات في أسعار السلع العالمية سواء بسبب انتعاش الطلب العالمي أو تعطل سلاسل التوريد.

أما بالنسبة لمؤشر أسعار المنتج في قطر، فهو يكاد يكون مساوياً لمؤشر أسعار الطاقة العالمية، ولهذا يتأثر بعددًا من العوامل التي من أهمها تذبذب: (1) مستوى المعروض من الإنتاج العالمي، (2) ومستوى الطلب من قبل الدول الصناعية الكبرى، الذي كان واضحاً خلال الانكماش الاقتصادي خلال أزمة كوفيد-19 في منتصف عام 2020، وحاليا يمر بمرحلة ثالثة ناتجة عن انتعاش الطلب والعرض، إذ مبلغ متوسط المؤشر خلال الفترة يناير – أكتوبر 2021 حوالي 59.4%.

في الأسواق الدولية، كما أن الأنشطة غير النفطية شهدت نمواً بمقدار 9.4% خلال الفترة نفسها.

أما فيما يتعلق بمعدل تغير مؤشر أسعار المستهلك (CPI) خلال الفترة (2017 – 2019)، فقد بلغ حوالي سالب 0.2%، بحد أقصى موجب 0.3%، وحد أدنى سالب 0.9%، نتيجة لانخفاض المستمر في تكلفة إيجارات المساكن وتكاليف الأدوات الرياضية ودخول الأماكن الترفيهية وتكاليف الاتصالات. هذا على الرغم من ارتفاع تكاليف النقل، والتعليم، والصحة، والأثاث والملابس.

شهد مؤشر أسعار المستهلكين بصفة متتالية انخفاضاً أكبر في معدلة في عام 2020، حيث أنهى العام عند سالب 2.6% نتيجة لانخفاض الطلب على النقل والفنون والترفيه والمطاعم والفنادق والأثاث والملابس، وكلها كانت نتيجة الإجراءات الإدارية الاحترازية لمواجهة متطلبات التباعد الاجتماعي عقب تفشي فيروس كوفيد-19، إلى جانب تداعيات القرارات الاقتصادية والمالية للحد من التداعيات الاقتصادية للوباء، بالتزامن مع انخفاض كبير في الأسعار والطلب العالمي على النفط ومنتجات الغاز خلال العام نفسه.

الجدول (1-2): مؤشرات الاقتصاد الكلي لدولة قطر 2015 – 2021

تقديرات أولية	المتوسط السنوي	قطري					
		2019	2018	2017	2016	2015	
3 أرباع 2021	- 2019 2017	2019	2018	2017	2016	2015	
1.5	0.1	0.7	1.2	-1.5	3.1	4.8	معدل تغير الناتج الإجمالي الحقيقي (%) = 2018=100
-3.6	-1.4	-1.7	-0.3	-2.3	-0.8	-0.8	القيمة المضافة للهيدروكربونات - حقيقي (%)
-0.8	1.1	2.2	2.2	-1.0	5.9	9.1	القيمة المضافة - غير الهيدروكربونات - حقيقي (%)*
-4.5	5.4	-3.8	13.8	6.2	-6.2	-21.6	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (%)
2.9	13.4	-11.9	30.5	21.6	-25.8	-43.9	القيمة المضافة للهيدروكربونات - اسمي (%)
-18.1	2.1	1.4	5.2	-0.3	5.6	3.1	القيمة المضافة - غير الهيدروكربونات - اسمي (%)
56.2	-0.2	-0.9	0.1	0.3	2.3	1.7	معدل تضخم أسعار المستهلك (%) (نوفمبر 2021)
-33.6	12.1	-9.5	25.9	19.8	-22.8	0.0	معدل تضخم أسعار المنتج (%) (أكتوبر 2021)
9.4	-0.1	1.6	2.8	-4.7	-6.5	2.6	رصيد الموازنة العامة (%) من إجمالي الناتج
-9.5	5.2	2.4	9.1	4.0	-5.4	8.5	رصيد الحساب الجاري (%) من إجمالي الناتج)*
2.0	59.7	60.8	65.0	53.4	42.2	49.3	المتوسط المرجح لسعر النفط للبرميل (\$) (دولار أمريكي)
-2.6	7.9	8.7	8.5	6.6	6.3	9.7	المتوسط المرجح لأسعار الغاز لمليون وحدة حرارية بريطانية (\$)
59.4							المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء ومصرف قطر المركزي ووزارة المالية
-28.7							تضمن الرسوم المالية والجمارك
1.0							
-1.5							
-2.5							
48.3							
6.5							

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

بلغ حوالي 5.2% من إجمالي الناتج المحلي، أي بحد أقصى 9.1% من إجمالي الناتج المحلي، وبحد أدنى 2.4% من إجمالي الناتج المحلي، قبل أن يتراجع في عام 2020 بنحو 2.5% من إجمالي الناتج المحلي.

ومع تحسن أسعار النفط والغاز خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021، تُظهر أحدث البيانات الخاصة بميزان المدفوعات خلال نفس الفترة أن ميزان الحساب الجاري حقق فائضًا بنسبة 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبسبب تذبذب أسعار النفط والغاز، تراجع رصيد المالية العامة في عام 2017 بنسبة 4.7% من إجمالي الناتج المحلي، إلا إنه شهد نمواً خلال عامي: 2018 و2019، بمتوسط 2.2% من إجمالي الناتج المحلي، قبل أن يتراجع في عام 2020 بنحو 1.5%. ومع تحسن أسعار النفط والغاز خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021. أظهرت بيانات المالية العامة خلال الفترة نفسها أن رصيد الموازنة حقق فائض بمقدار 1.02% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالمثل، شهد رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات خلال الفترة (2017-2019) متوسط نمو

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

الرابع من عام 2020، وبحسب تقديرات يناير 2021، ارتفع التراجع بشكل طفيف ليصبح سلبياً بنسبة 3.5%.

وبالنظر إلى التقدم الذي حققه العالم في مواجهة عواقب كوفيد-19 خلال الربع الأول من عام 2021، والذي عززه إنتاج لقاحات كوفيد-19 وبدء حملات التطعيم في جميع البلدان، قام صندوق النقد الدولي مرة أخرى بتعديل بعض تقديراته لأداء الاقتصاد العالمي لعام 2020 في إصدار شهر أبريل 2021، على أن الاقتصاد العالمي تراجع بنحو سالب 3.3%، قبل أن يستقر في إصدار شهر يوليو 2021 بنحو سالب 3.2%، وفي إصدار شهر أكتوبر 2021 بنحو سالب 3.1%.

وبالمثل، قام صندوق النقد الدولي عدة مرات بمراجعة تقديراته لاقتصادات دول الشرق الأوسط، ودول مجلس التعاون الخليجي لعام 2020 بما فيها اقتصاد دولة قطر التي خفض فيها حدة التراجع من سالب 4.3% في إصدار شهر أبريل 2020 إلى سالب 2.6% في إصدار شهر أبريل 2021، إلا إن جهاز التخطيط والإحصاء بحسب بيانه الصحفي في شهر أبريل 2021 توصل إلى أن الاقتصاد القطري في عام 2020 تراجع بنحو سالب 3.56% ثم عدل الصندوق في إصدار شهر أكتوبر 2021 إلى سالب 3.56%.

آثار كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي

خلال الفترة من مارس 2020 إلى نوفمبر 2021 (ومستمر)، شهد الاقتصاد العالمي تغيرات جذرية بسبب تداعيات إجراءات احتواء انتشار وباء (كوفيد-19)، والتي اتخذتها جميع دول العالم دون استثناء، لإنقاذ المجتمعات من المرض، ولتعزيز قدرة المنشآت الصحية لاستقبال جميع حالات الإصابة. وبما أنه ليس هناك مفاضلة بين حماية الأرواح، وحماية الاقتصادات من الانكماش، تبنت العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم سياسات تحفيز اقتصادي للتعامل مع تداعيات الوباء على كل من الصحة والاقتصاد.

وبناءً على التطورات في مجال تنفيذ السياسات الاقتصادية على المستوى العالمي وخاصة من قبل الدول العظمى، تقوم عدد من مراكز البحوث والمؤسسات والبنوك الدولية على تعديل افتراضاتها بشكل دوري عند إجراء تنبؤاتها الدورية، حيث يتضح من الجدول (2-2) أن صندوق النقد الدولي وبحسب الأعداد المختلفة التي أصدرها من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي خلال الفترة نفسها عدل من تقديراته لمستوى معدل التغير السنوي للنمو الاقتصادي لعام 2020، إذ في بادئ الأمر وبحسب إصدار شهر أكتوبر 2019 قدر للاقتصاد العالمي أن ينمو بحوالي 3.4%. ومع بداية ظهور فيروس (كوفيد-19) في الصين وانتشاره اللاحق على مستوى جميع دول العالم قدر الصندوق في إصدار

شهر أبريل 2020، أن يتراجع الاقتصاد العالمي بحوالي 3%، لكن مع اشتداد الأزمة عالمياً قدر في إصدار شهر أكتوبر 2020، تراجعته إلى سالب 4.4%. ولكن مع تحسن اقتصادات الولايات المتحدة والصين خلال الربع

الجدول (2-2): تقديرات معدلات نمو اقتصادات الدول المتقدمة والناشئة والشرق الأوسط لعام 2020

تاريخ إصدارات تقارير الصندوق لعام 2021	إصدارات عام 2020				إصدار قبل كوفيد-19		العالم
	يناير	أبريل	يوليو	أكتوبر	أبريل	أكتوبر 2019	
أكتوبر	-3.5	-3.3	-3.2	-4.4	-3.0	3.4	العالم
	-4.9	-4.7	-4.6	-5.8	-6.1	1.7	الدول المتقدمة
	-3.4	-3.5	-3.5	-6.6	-3.5	2.5	الولايات المتحدة
	-2.4	-2.2	-2.1	-3.3	-1.1	4.6	الدول الناشئة
	2.3	2.3	2.3	1.9	1.2	2.1	الصين
	-3.2	-2.9	-2.6	-4.1	-2.8	2.9	دول الشرق الأوسط
	0.0	-5.4	0.0	-6.6	-2.9	2.7	دول مجلس التعاون
	0.0	-2.6	0.0	-4.5	-4.3	2.8	قطر
	-3.9	-4.1	-4.1	-5.4	-2.3	2.2	السعودية

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة "آفاق الاقتصاد العالمي" أعداد متفرقة بحسب تاريخ إصدار التقرير والتي آخرها أكتوبر 2021

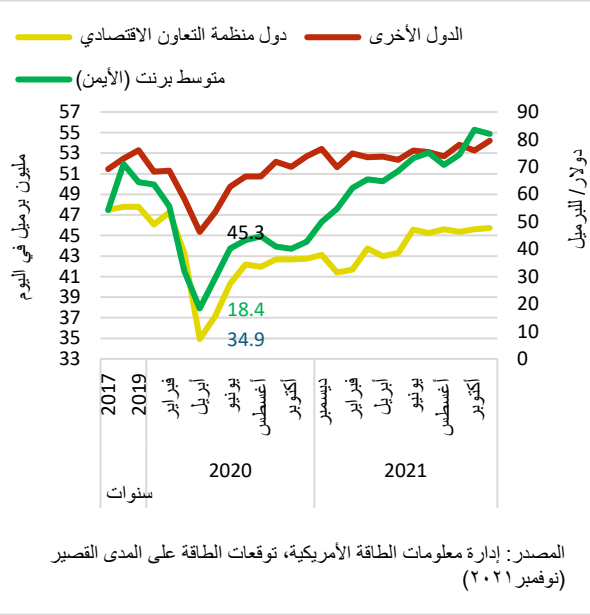
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

آثار كوفيد-19 على الاقتصاد القطري لعام 2020

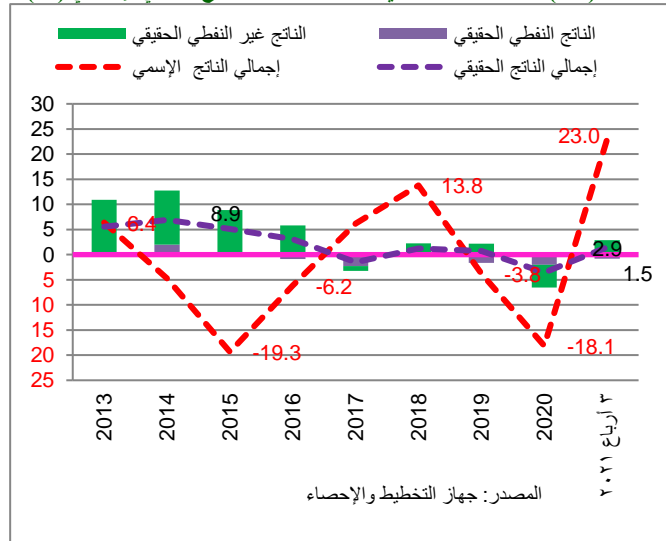
تأثير تقلبات أسواق النفط العالمية أدت تدابير الاحتواء المتعلقة بكوفيد-19 حول العالم إلى انهيار سوق النفط والغاز العالمية وانخفاض الطلب على كميات الاستهلاك وأسعارها، كما هو موضح في الشكل (2-2) بحسب تقديرات وكالة الطاقة الأمريكية (EIA)، وهو ما سيؤثر بشكل مباشر على عائدات تصدير النفط لدولة قطر، ثم الناتج المحلي الاسمي، والإيرادات العامة للدولة، وميزان المدفوعات، كما سيتم مناقشته في مواضيع التقرير المتفرقة.

لقد تأثر اقتصاد دولة قطر في عام 2020 كغيره من اقتصادات دول العالم بالتداعيات الصحية لوباء كوفيد-19 وإجراءات احتوائه، التي أدت إلى إحداث صدمة مزدوجة للاقتصاد القطري - خارجياً وداخلياً - وكان تأثير الصدمة الخارجية على الاقتصاد القطري أكبر، بسبب تركيبته المنفتحة على الاقتصادات الخارجية بنسبة 91%. وبالتالي فإن إجراءات احتواء كوفيد-19 أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على مجمل الأنشطة الاقتصادية على حدٍ سواء أكانت نفطية أم غير نفطية، أدت إلى انخفاض معدل التغير السنوي للناتج المحلي الإسمي في عام 2020 بحوالي سالب 18%، وللناتج المحلي الحقيقي بنحو سالب 3.6%، إذ جاء هذا التراجع من ضعف الأنشطة النفطية بنسبة سالب 2%، والأنشطة غير النفطية بنحو سالب 4.5%، والتي من أهمها: الأنشطة الفرعية لقطاع الخدمات، وبالتحديد تلك التي لها علاقة بأنشطة السياحة كالنقل، والفنادق والضيافة، والفنون والثقافة والأنشطة الرياضية. ولكن كما يلاحظ من الشكل (1-2)، فقد تحسن الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021.

الشكل (2-2): الاستهلاك العالمي للمشتقات البترولية السائلة (مليون برميل في اليوم)



الشكل (1-2): معدل التغير السنوي للأنشطة الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي (%)

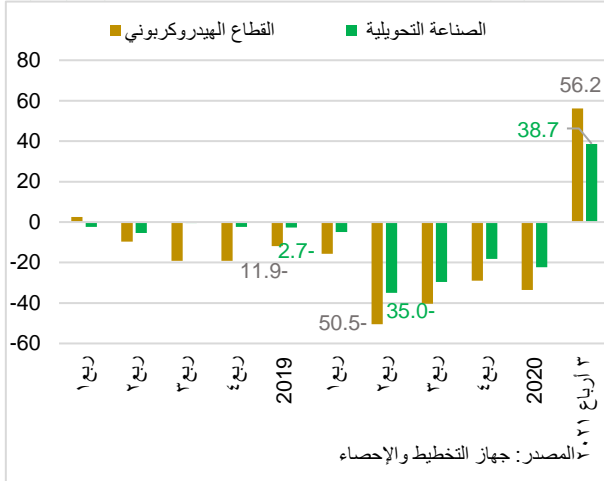


الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

لكن تجدر الإشارة إلى أن كلا القطاعين: التعدين (الهيدروكربونات / النفط) وقطاع الصناعة التحويلية، يعانون من انخفاض معدلات التغيير في قيمة إنتاجهم بالأسعار الجارية منذ ما قبل تنفيذ الإجراءات المضادة لكوفيد-19. ويرجع ذلك إلى طبيعة جانب البنية التحتية لهذين القطاعين، اللذين يهيمن عليهما كثافة رأس المال الثابت (حقول النفط والغاز والآلات والمعدات والمباني)، والتي بحد ذاتها تخضع للإهلاك (depreciation) التدريجي خلال فترة التشغيل، الأمر الذي يتطلب صيانة دورية. وبما أن طاقتهم الإنتاجية قد بلغت ذروتها منذ عدة سنوات، فإن أي انخفاض في الطلب وأسعار منتجات هذين القطاعين سيؤثر سلباً على معدلات التغيير السنوية، لأن كميات الإنتاج أصبحت شبه ثابتة في أحسن الأحوال.

وكما يلاحظ من الشكل (2-3)، فقد حققت كلا القطاعين نمواً كبيراً بالأسعار الجارية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021.

الشكل (2-3): القطاعات الهيدروكربونية والصناعة التحويلية (أسمي %)



الاستخراجية والتحويلية أداء الصناعات

ومما سبق يتضح أن تداعيات إجراءات احتواء كوفيد-19 أثرت بشكل خاص على صناعات التعدين واستغلال المحاجر التي يطلق عليها مجتمعة الهيدروكربونات (قطاع النفط والغاز ومشتقاتهما)، والتي تشكل في المتوسط 34% و39% من إجمالي الناتج المحلي الإسمي والحقيقي على التوالي، وكذلك على الأنشطة غير الاستخراجية (غير النفطية)، والتي من أهمها: أنشطة البناء والتشييد، النقل، والتجارة الداخلية، وبقية أنشطة الخدمات المتعلقة بالسياحة التي تعتمد بشكل كبير على الأسواق الخارجية، فضلاً عن أنشطة الصناعة التحويلية التي تعتمد على الصناعة الاستخراجية لأن 57% من مدخلاتها تأتي منها، مثل: صناعة التكرير، والبتروكيماويات، والأسمدة، مما يجعلها تتعرض لنفس عوامل التقلبات في أسواق النفط والغاز التي تتعرض لها أنشطة الصناعة الاستخراجية، والسبب يعود إلى أن كلاهما يصدران 86% من منتجاتهما إلى الأسواق الدولية، والباقي يستخدم محلياً. ومن الجدير بالذكر إن قطاع الصناعة التحويلية يشكل 8% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وحوالي 13% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

وبالتالي فقد أثرت الإجراءات على أداء قطاعي الصناعة الاستخراجية (الهيدروكربونية) والتحويلية في قطر بالأسعار الجارية اعتباراً من مارس 2020، كما هو مبين في الشكل (2-3). حيث انخفض الناتج المحلي للصناعة الهيدروكربونية للربع الثاني 2020 بنحو سالب 50%، بينما انخفض الناتج المحلي للصناعة التحويلية عن الربع نفسه بنسبة سالب 35%.

وما أن تحسنت أسواق النفط والغاز العالمية خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2020 حتى تحسن الانخفاض للناتج المحلي لكل من الصناعة الاستخراجية والتحويلية لكنه ظل سالباً حتى نهاية عام 2020. إلا أنهما حقق معدلات نمو موجهة خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021 بنسبة 56.2%، 38.7%، على التوالي.

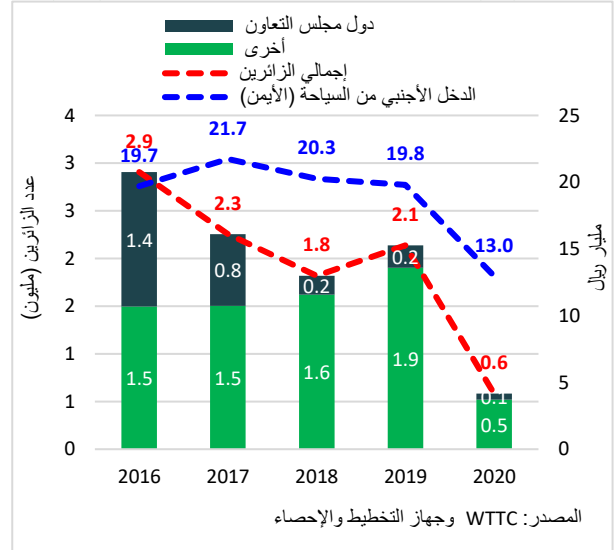
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

الفترة (2015 - 2020)، ويوظفان 45% من القوى العاملة في القطاع نفسه (71 ألف موظف).

ومن أجل التأكد من تأثير التدابير المتخذة لاحتواء كوفيد-19 على أنشطة السياحة القادمة إلى قطر، تتوفر البيانات حول عدد الوافدين إلى قطر من خلال منافذها البرية والبحرية والجوية كميّار تقريبي حيث يلاحظ من الشكل (2-4) انخفاض عدد القادمين بنسبة 73% من 2.1 مليون زائر في عام 2019 إلى 0.6 مليون زائر في عام 2020، إضافة إلى انخفاض إنفاق السياح الأجانب في قطر بنسبة 35%.

الانعكاسات على الأنشطة ذات العلاقة بالسياحة
تعد أنشطة السفر والسياحة من أهم الأنشطة الاقتصادية في معظم البلدان، لا يقتصر تأثيرها المباشر على الأنشطة التي ترتبط بها ارتباطاً مباشراً، ولكن بالإضافة إلى ذلك، فإن تأثيرها غير المباشر على الأنشطة الاقتصادية يؤثر على العديد من القطاعات الأخرى، بل وتعمل كعامل محفز للبعض الآخر. ووفقاً للتقارير السنوية للمجلس العالمي للسفر والسياحة في لندن (World Travel and Tourism Council)، احتمال من خلال استخدام منهجية حساب السياحة المعروف بـ (TSA) فإن الأنشطة الخدمية المتعلقة بالأنشطة السياحية هي النقل، والفنادق والضيافة، والفنون والثقافة، والأنشطة الرياضية، والتي قُدرت لدولة قطر بـ 9.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019 (WTTC، 2020).

الشكل (2-4): عدد القادمين إلى قطر كزائرين حسب المناطق (مليون)



وبما أن قطاع النقل والتخزين في قطر من القطاعات التي تتأثر بمتغيرات الجيوسياسية والتقلبات الاقتصادية الدولية، فقد تراجعت أنشطته في عام 2020 بنحو سالب 27.1%، حيث جاء معظم التراجع من أنشطة النقل الجوي بنحو سالب 49%، بينما أنشطة النقل البحري شهدت نمواً بمقدار 11.6% مما ساهم في تعويض الإنخفاض في النقل الجوي. ومن الجدير بالذكر أن النقل البحري والجوي يمثلان في المتوسط 75% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع النقل والتخزين خلال

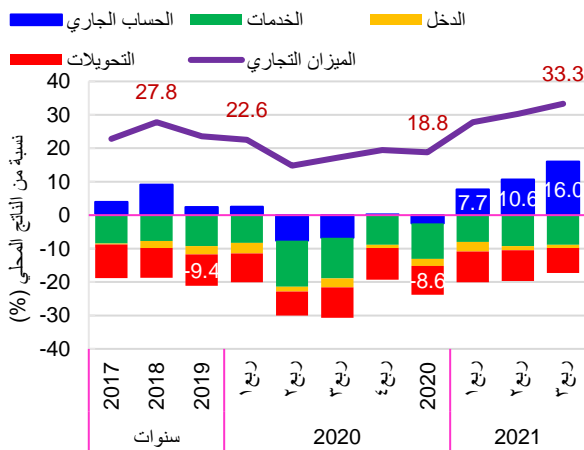
الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

12.5% في عام 2020 مقارنة بما تم إنفاقه فعلياً في عام 2019، وجاء معظم الانخفاض من خفض النفقات الرأسمالية بنسبة 21% للعديد من المشاريع الرأسمالية غير الضرورية، تلك التي لا علاقة لها باستكمال البنى التحتية الضرورية لاستضافة مونديال 2022. وبالمثل تم خفض النفقات الجارية غير الضرورية بما فيها العلاوات المتعلقة ببند المرتبات والأجور بنحو 7%.

وفي ظل الاستقرار النسبي لحجم وقيم الواردات السلعية، تلعب الصادرات السلعية الدور المحوري في تحديد مستوى صافي الميزان التجاري، وبالتالي الحساب الجاري سواءً كفائض أم كعجز، كما يشير الشكل (2-6). فعلى سبيل المثال، عندما تراجعت حصة الميزان التجاري السلعي والتي تحركها الصادرات الهيدروكربونية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 27.8% في عام 2018 إلى 18.8% في عام 2020، حقق الحساب الجاري عجزاً بحوالي سالب 2.5% من إجمالي الناتج المحلي. ومن الملفت للنظر إن من تداعيات كوفيد-19 هو تراجع نسبة التحويلات الجارية إلى الخارج من 9.4% في عام 2019 إلى 8.6% في عام 2020، والتي أغلبها تمثل عوائد العمالة الوافدة، والسبب يعود إلى انخفاض دخول بعض شرائح الموظفين غير القطريين.

ومع ارتفاع أسعار النفط والغاز خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021، ارتفع الميزان التجاري للسلع

الشكل (2-6): رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ومكوناته (%)

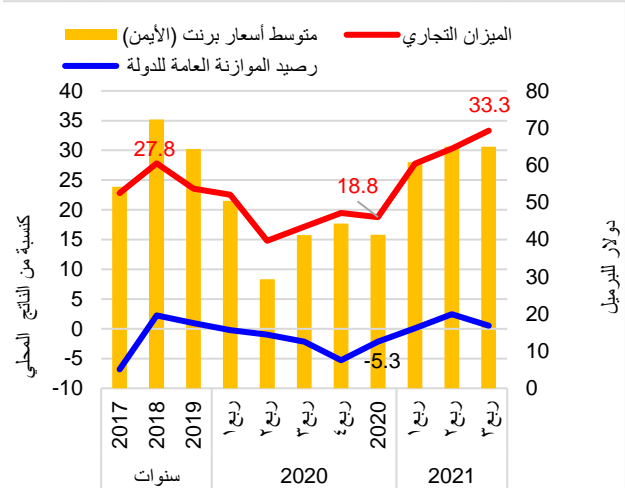


المصدر: مصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

الانعكاسات على رصيد المالية العامة والميزان التجاري

تشكل صادرات قطاعات الصناعة الاستخراجية والتحويلية في المتوسط حوالي 81.4% من إجمالي الصادرات السلعية خلال الفترة (2015 - 2020) بحد أقصى 86.8%، وحد أدنى 75.8%، والأهم أنها تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بنسبة 80.9% أي بحد أقصى 94.6% وحد أدنى 69.4%، وبالتالي فإن أي تقلبات في قيمة مبيعات منتجات هذين القطاعين يؤثر سلباً أو إيجاباً على رصيدي الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري لميزان المدفوعات، كما يشير الشكل (2-5).

الشكل (2-5): نسبة رصيدي الحساب الجاري والمالية العامة (%)



المصدر: وزارة المالية، إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

لقد انخفضت أسعار النفط عالمياً باستخدام متوسط أسعار برنت - على سبيل المثال - من \$64.4 للبرميل في عام 2019 إلى \$41.3 للبرميل في عام 2020، إلا إن المتوسط المرجح لأسعار النفط والغاز في قطر انخفضت بنحو 20% و 25% على التوالي، والتي أدت إلى انخفاض الإيرادات العامة لدولة قطر بحوالي 21% في عام 2020 مقارنة بما تم تحصيله فعلياً في عام 2019.

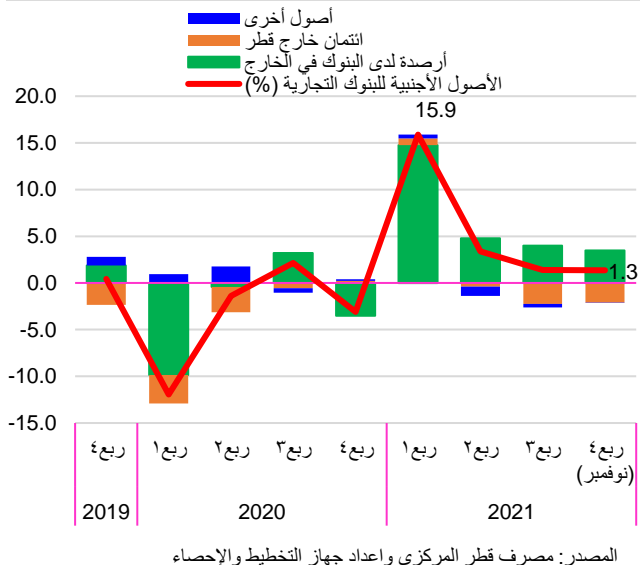
لذا أصدرت وزارة المالية تعميماً إلى جميع الوزارات والمؤسسات والهيئات الحكومية بتوجيهها بضبط النفقات، مما أدى إلى انخفاض إجمالي النفقات بحوالي

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

بالنسبة للثلاثة للأرباع الأولى من عام 2021، فقد تبدلت عمليات المصرف المركزي بحسب الحاجة على النحو الآتي: (1) في الربع الأول من العام نفسه خفض أصوله مع البنوك المحلية لصالح زيادة أصوله الأخرى، (2) في الربع الثاني خفض أصوله في استثماراته في السندات وأذون الخزانة الأجنبية وأرصده لدى البنوك المحلية لصالح زيادة أرصده لدى البنوك الأجنبية والأصول الأخرى، (3) في الربع الثالث خفض أرصده لدى البنوك الأجنبية لصالح زيادة استثماراته في السندات وأذون الخزانة الأجنبية، (4) والبيانات الأولية للربع الرابع لعام 2021 تشير إلى تكرار مسار العمليات المصرفية كما كانت عليه في الربع الثالث.

أما فيما يتعلق بانعكاسات الأزمة على الأوضاع النقدية للأصول الأجنبية للبنوك التجارية فيتضح من الشكل (2-8) أن البنوك التجارية سحبت جزءاً من أرصدها لدى البنوك الأجنبية في الربع الأول لعام 2020، لمواجهة زيادة طلب الائتمان المحلي من قبل المؤسسات العامة طوال عام 2020، وما أن تحسنت الأوضاع النقدية منذ الربع الثالث لعام 2020، حتى زادت البنوك التجارية من ودائعها الأجنبية لدى البنوك التجارية في الخارج، خاصة خلال الربع الأول من عام 2021 قبل أن تستقر خلال الثلاثة الأرباع الأخيرة من عام 2021، بالإضافة إلى ذلك، ساهم الائتمان خارج قطر سلباً خلال

الشكل (2-8): تطور الأصول الأجنبية للبنوك التجارية (نقطة مئوية و %)

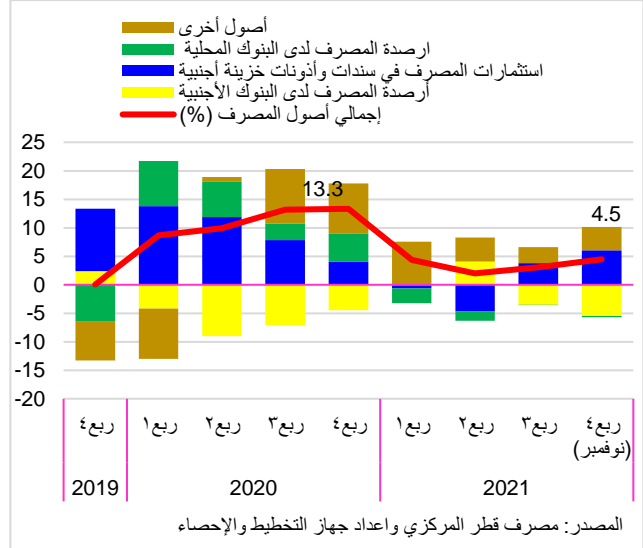


كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 18.8% في عام 2020 إلى 33.3% في سبتمبر 2021، مما جعل الحساب الجاري يحقق فائضاً بنسبة كبيرة خلال نفس الفترة، إذ بلغت على سبيل المثال في الربع الثالث 16% من إجمالي الناتج المحلي.

الانعكاسات على أعمال القطاع المصرفي

لضبط الأوضاع النقدية وميزان المدفوعات نسقت وزارة المالية مع مصرف قطر المركزي لإتخاذ الإجراءات اللازمة، إذ أصدرت وزارة المالية سندات سيادية دولية في أبريل 2020، والتي تم بيعها في الأسواق المالية للولايات المتحدة الأمريكية بنحو 10 مليارات دولار، لتمويل عجز الموازنة العامة.

الشكل (2-7): إجراءات المصرف لاستقرار السيولة المحلية (نقطة مئوية و %)



كما تم إجراء عمليات تبديل ومناقلة للأصول الأجنبية لمصرف قطر المركزي طوال عام 2020، كما يشير الشكل (2-7)، إذ تم سحب جزء من أرصدة المصرف لدى البنوك الأجنبية لصالح زيادة أرصده لدى البنوك المحلية. وعلى الرغم من أن المصرف ظل يحافظ على زيادة الاستثمارات في سندات أو أذون خزينة أجنبية، إلا إن مساهمتها في تشكيل معدل نمو الأصول الأجنبية للمصرف تناقصت تدريجياً، لصالح زيادة الأصول الأخرى.

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

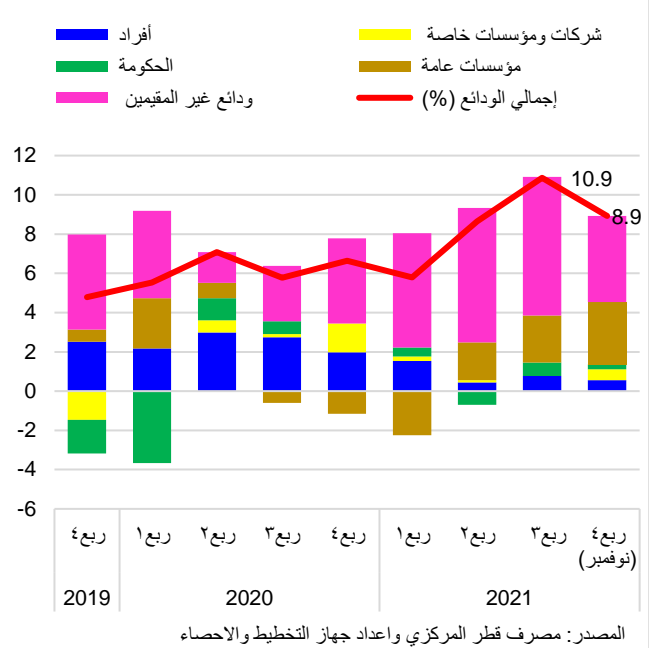
أما الشركات والمؤسسات الخاصة فقد ظلت مساهمتها في نمو الودائع متواضعة خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2020 قبل ان ترتفع نسبياً في الربع الرابع. ولذلك فإن مساهمتها استقرت خلال أرباع عام 2021.

أما ودائع المؤسسات العامة، وإن كانت بنسبة ضئيلة، فقد استمرت في المساهمة بشكل إيجابي في نمو إجمالي الودائع من الربع الثاني من عام 2020 حتى نوفمبر 2021.

لقد ساهمت ودائع الحكومة بشكل إيجابي خلال فترات تنفيذ إجراءات احتواء الفيروس سواء خلال عام 2020 وحتى الربع الأول من عام 2021، إلا إن مساهمتها تراجعت خلال الثلاثة الأرباع الأخيرة من عام 2021.

الثلاثة الأرباع الأخيرة من عام 2021 بعد مساهمة إيجابية خلال الربع الأول من العام نفسه.

الشكل (9-2): تطور مكونات الودائع بحسب الملكية (نقطة مئوية و %)



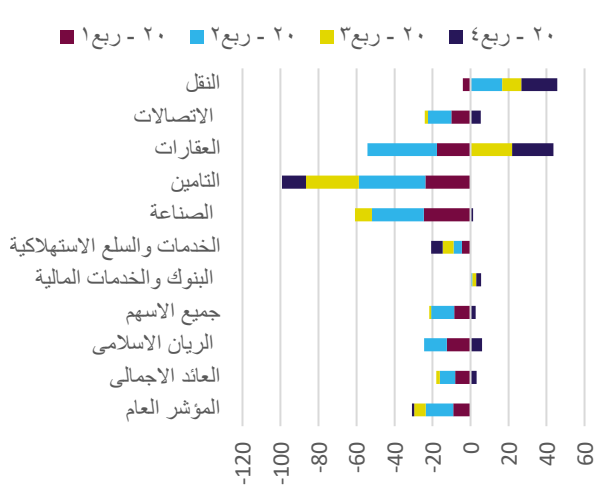
وبناءً على ما سبق يتضح أنه نتيجة عدم اليقين التي أحدثتها إجراءات احتواء كوفيد-19، انخفضت مساهمة ودائع غير المقيمين بشكل ملحوظ في تشكيل نمو ودائع الجهاز المصرفي خلال الربع الثاني لعام 2020، ثم تعافت مساهمتها بشكل كبير منذ بداية الربع الرابع لعام 2020 حتى أصبحت المحرك الرئيسي للنمو في إجمالي الودائع خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021، لكن يُلاحظ من الشكل (9-2)، أن مساهمتها انخفضت خلال الربع الرابع من عام 2021، ربما تعكس سياسة تنفيذها البنوك التجارية بهدف ترشيد عملية قبول تدفق الودائع غير المقيمة حتى يتم تجنب مخاطرها المستقبلية - على سبيل المثال - فيما لو تدفقت إلى الخارج بصورة مفاجئة.

وبالنسبة لمساهمة ودائع الأفراد فقد ارتفعت خلال الربعين الثاني والثالث لعام 2020، بسبب عدم اليقين وتفضيل الادخار بدلاً من الاستهلاك، لكنها أيضاً شهدت انخفاضاً منذ بداية الربع الرابع لعام 2020 بعد أن تم رفع القيود الاحترازية، وأصبحت مساهمتها أقل خلال أرباع عام 2021.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

2.29 مليون صفقة. ولكن من المثير للإهتمام بحسب التقرير السنوي لعام 2020 أن على الرغم من آثار جائحة كوفيد، إلا إن المعدل اليومي لقيمة الأسهم و عددها خلال عام 2020 بلغ حوالي 424.8 مليون ريال مقارنة مع 270.8 مليون ريال لعام 2019 وبنسبة ارتفاع 56.9%.

الشكل (2-10): معدل التغيير السنوي لمؤشرات البورصة العامة والقطاعية لعام 2020 (%)



المصدر: بورصة قطر واعداد جهاز التخطيط والاحصاء

أما على صعيد المساهمة القطاعية في معدل نمو حجم قيمة التداول في عام 2020، فقد احتل قطاع العقارات المرتبة الأولى حيث ساهم بحوالي 19 نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو السنوي البالغ 56.2%، وجاء في المرتبة الثانية القطاع المالي بنسبة 15 نقطة مئوية، يليه قطاع الخدمات والسلع الاستهلاكية بنسبة 9 نقطة مئوية، ثم قطاع النقل بنسبة 7 نقطة مئوية، وقطاع الصناعة بنسبة 5 نقطة مئوية. مع العلم بأن إجمالي قيمة التداول للقطاع المالي شكلت 36% من إجمالي حجم قيمة التداول البالغة 105.8 مليار ريال، يليها قطاع العقارات بنسبة 18.8%.

وعند مقارنة أسعار أسهم الإغلاق للشركات المتداولة خلال عام 2020 والبالغ عددها 47 شركة مع إغلاقاتها السابقة، فقد تبين بأن 31 شركة قد أظهرت ارتفاعاً في أسعار أسهمها، بينما انخفضت أسعار أسهم 16 شركة أخرى.

الانعكاسات على السوق المالية (بورصة قطر)

بعد أن أظهرت البيانات الشهرية للمؤشر العام لبورصة قطر لعام 2019 معدل تغير موجب بلغ في المتوسط حوالي 9.2% بحد أقصى 17.9% وحد أدنى سالب 2.1%، شهدت البيانات نفسها لعام 2020 تراجعاً ملموساً بلغ في المتوسط سالب 7.7%، بحد أقصى 1.1% وحد أدنى سالب 18.8%، وذلك جراء تأثير أسواق المال العالمية بانخفاض أسعار النفط والغاز وتداعيات إجراءات احتواء جائحة كوفيد-19 على المستويات المحلية والإقليمية والدولية. وبالمثل تراجع متوسط القيمة السوقية (رسملة السوق) للأسهم المتداولة في عام 2020 بحوالي 5.4% من 576 مليار ريال في عام 2019 إلى 545 مليار ريال في عام 2020.

وكما هو مبين في الشكل (2-10)، شهدت جميع القطاعات الرئيسية تراجعاً خلال أرباع عام 2020، لكنه كان بدرجات متفاوتة، باستثناء قطاعي النقل والعقارات، اللذان شهدا استقراراً ونموً إيجابياً. والمؤشر الرئيس المعير عن جميع القطاعات هو مؤشر جميع الأسهم، الذي أظهرت البيانات الشهرية أنه تراجع بمتوسط سالب 4.7%، بحد أقصى موجب 5%، وحد أدنى سالب 19.7%، وستتم مناقشة التطورات للأشهر (يناير – نوفمبر) من عام 2021 لاحقاً (قسم ملامح استقرار الأسواق المالية).

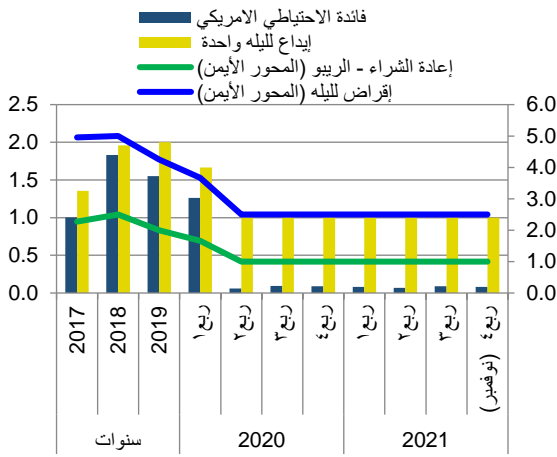
وفيما يخص التطور القطاعي، فقد أظهرت البيانات الربعية ارتفاع مؤشري القطاع المالي والنقل بنسبة 1.4% و 10.4% على التوالي. أما بالنسبة لبقية المؤشرات، فقد انخفضت جميعها ولكن أكبر انخفاض شهدته مؤشرا الصناعة والتأمين بنسبة 15.4% و 25.1% على التوالي.

بلغت قيمة التداول للأسهم (قيمة الأسهم) في عام 2020 حوالي 105.8 مليار ريال مقارنة مع 67.7 مليار ريال لعام 2019، أما كمية الأسهم، أي عددها أو حجم التداول التي سجلتها البورصة خلال عام 2020 فقد بلغ حوالي 55.1 مليار سهم، مقارنة بنحو 11.4 مليار سهم في عام 2019، نفذت من خلال عدد صفقات بلغت

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

صافي اقتراض 29.9 مليار ريال، مقارنة بنحو 14.5 مليار ريال كصافي اقتراض في عام 2019، إلا إن البيانات المصرفية تشير إلى تسديد قروض إعادة الشراء منذ شهر إبريل 2020، وأن حاملها لم يلجؤوا إلى مصرف قطر المركزي لمزيد من الاقتراض، حيث بلغ صافي السداد خلال فترة (أبريل - ديسمبر 2020) حوالي 28.8 مليار ريال، بعد ذلك، استمرت عملية السداد بقوة خلال الفترة (يناير - نوفمبر 2021)، إذ بلغ صافي السداد حوالي 20.5 مليار ريال.

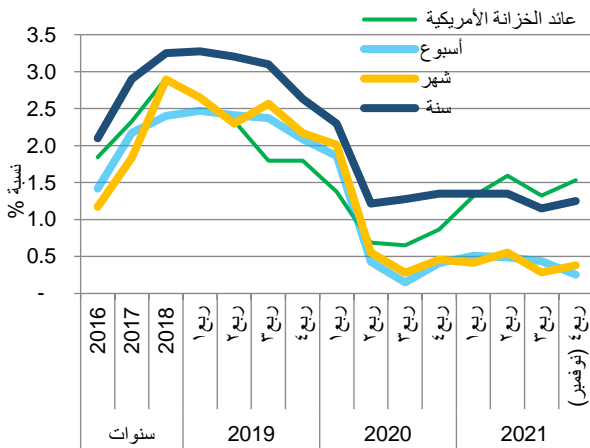
الشكل (2-11): معدلات سياسات الفائدة النقدية (%)



مصدر: مصرف قطر المركزي، بيانات الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تم التصفح أكتوبر 2021

وبسبب تداخل أنشطة البنوك التجارية القطرية مع أنشطة البنوك التجارية حول العالم، فإن أسعار الفائدة بين البنوك (2-12)، تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر، بأدوات

الشكل (2-12): الأسعار المرجحة للفائدة على المعاملات بين البنوك (%)



المصدر: مصرف قطر المركزي ووزارة الخزنة الأمريكية وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

أما فيما يتعلق بالشركات الخمس الأعلى حسب قيمة الأسهم المتداولة، فهي: بنك قطر الوطني بنسبة 11.8%، يليه مجموعة ازدان القابضة بنسبة 6.7%، وقطر لنقل الغاز المحدودة، والشركة المتحدة للتنمية بنسبة 5.2% لكل منهما، ومصرف الريان بنسبة 5.0%. أما فيما يخص الشركات الخمس الأكثر ارتفاعاً في أسعار أسهمها فهي: القطرية الألمانية للمستلزمات الطبية والتي ارتفع سعر سهمها بنسبة 284%، يليها دلالة للوساطة والاستثمار القابضة بنسبة 194%، ومجموعة ازدان القابضة بنسبة 189%، وشركة إنماء بنسبة 169%، وبنك قطر الأول بنسبة 110%. أما الشركات الخمس الأكبر انخفاضاً في أسعار أسهمها فهي: قطر الوطنية لصناعة الأسمنت حيث انخفض سعر سهمها بنسبة 26%، وقطر للوقود بنسبة 18%، وبنك قطر الوطني بنسبة 13%.

الانعكاسات على أسعار الفوائد

أستخدمت معظم البلدان أدوات السياسة النقدية، وفي مقدمتها أسعار الفائدة، للتخفيف من آثار فرض تدابير لاحتواء كوفيد-19 على اقتصاداتها. حيث عدل مصرف قطر المركزي في شهر مارس 2020 - أداة سوق النقد القطري QMR - المتمثلة في سعر فائدة الإقراض والإيداع لليلة واحدة لتصبحا 2.5% و1% على التوالي، وظلت كذلك حتى كتابة هذا التقرير في ديسمبر 2021، كما يشير الشكل (2-11)، واستقرارها عند هذا المستوى المنخفض، الذي عكس استقرار السياسات النقدية للاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، نظراً لارتباط سعر صرف الريال القطري بالدولار، حيث بلغ متوسط سعر الاحتياطي الفيدرالي خلال الفترة مارس 2020 - نوفمبر 2021 حوالي 0.11%، وذلك من أجل توخي الحذر من أي تداعيات سلبية على المستوى المحلي، والمتمثلة في التدفقات الخارجة والداخلية من وإلى النظام المصرفي القطري.

وبالمثل، قام مصرف قطر المركزي بتعديل نسبة سعر فائدة إعادة الشراء (الريبو) لتصبح 1% منذ مارس 2020 والتي شجعت على الاقتراض من البنك المركزي خلال الربع الأول من عام 2020 بنحو

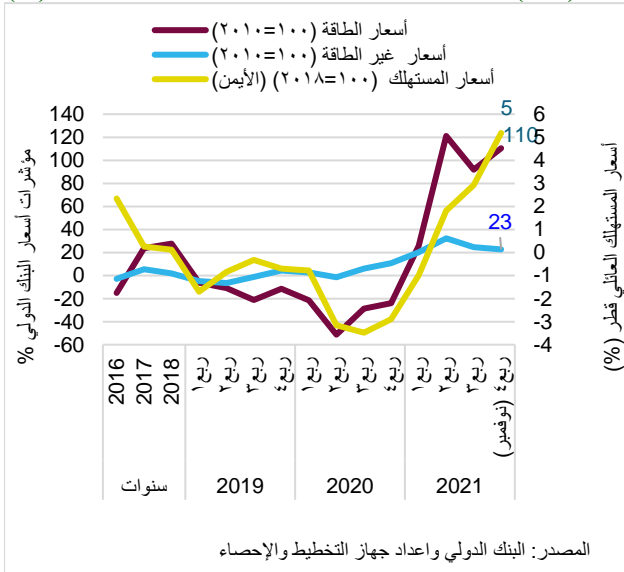
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

احتواء فيروس كورونا، ثم رفعها تدريجياً في معظم دول العالم.

ولتحديد أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع الأسعار خلال الفترة نفسها، تم تجميع المجموعات الرئيسية لمكونات سلة أسعار المستهلك، كما هو موضح في الشكل (2-14) إذ يتضح أن الأنشطة المتعلقة بالنقل والسياحة التي تأثرت بتداعيات كوفيد-19 خلال عام 2020، بما في ذلك الضيافة والإقامة والفنون والترفيه، كانت أيضاً وراء ارتفاع الأسعار خلال الثلاثة الأرباع الأخيرة من عام 2021، لا سيما بعد الرفع التدريجي للقيود المفروضة على تلك الأنشطة وخاصة النقل والمطاعم والمتنزهات.

ومع ذلك، ينبغي الانتباه إلى أن السياسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية، والمتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية تلعب دوراً مهماً في تشكيل معدل التضخم في قطر، كما حدث في عام 2017، نتيجة لإجراءات الحصار التي تم اتخاذها ضد الدولة. كما أن التغيرات في الطلب المحلي والدولي وحالة السياسات النقدية والمالية من شأنها أن تساهم في التضخم سلباً وإيجاباً عن طريق زيادة، وخفض كمية وأسعار الواردات. إذ يتضح ذلك من خلال ما حدث في عام 2020 عندما تم تخفيض أسعار الفائدة، وتم تقديم الدعم المالي السخي للعديد من القطاعات الاقتصادية، التي كان تأثيرها على

الشكل (2-13): مؤشر أسعار المستهلك وأسعار الطاقة وغير الطاقة العالمية (%)



السياسة النقدية المذكورة أعلاه. فضلاً عن تأثرها بمستويات أسعار الفائدة في مختلف مصارف العالم التي لها علاقة تجارية مع دولة قطر، إذ يلاحظ انخفاض معدلات العائد اليومي للحزارة الأمريكية وأسعار الفائدة على المعاملات الأسبوعية والشهرية والسنوية بين البنوك القطرية إلى أدنى مستوياتها خلال الربع الثالث من عام 2020، لكنها بدأت في الانتعاش تدريجياً حتى نهاية الربع الثاني من عام 2021، قبل أن تنخفض مرة أخرى خلال الربع الثالث لكنها شهدت ارتفاعاً خلال الربع الرابع (نوفمبر 2021).

الانعكاسات على الأرقام القياسية للمستهلك والمنتج

ينأثر مؤشر أسعار المستهلك العائلي بعدد من العوامل الديناميكية المتعلقة بمستوى العرض والطلب للسلع والخدمات، وفيما كانت منتجة محلياً أم مستوردة، كما تتأثر بطبيعة السياسات الاقتصادية إن كانت توسعية أم انكماشية، انظر الإطار (2-1). وبما أن قطر تستورد أكثر من 90% من احتياجاتها من الأسواق العالمية، فإن من أكبر العوامل الذي يؤثر على مؤشرات الأسعار لديها هو الأسعار الدولية للطاقة (وغير الطاقة)، كما يشير الشكل (2-13)، الذي يكشف مدى قوة الارتباط بين مؤشر أسعار المستهلك القطري، ومؤشرات أسعار الطاقة وغير الطاقة العالمية بحسب قاعدة البنك الدولي.

وقد شهدت معدلات تضخم أسعار المستهلكين في قطر زيادات كبيرة خلال الاثني عشر شهراً الماضية كغيرها من اقتصادات دول العالم، إذ ارتفعت من سالب 2.95% في نوفمبر من عام 2020 إلى موجب 6.1% في نوفمبر من عام 2021، مما يشير إلى ارتفاع الأسعار أعلى مما كانت عليه في عام 2020 بأكثر من 300%.

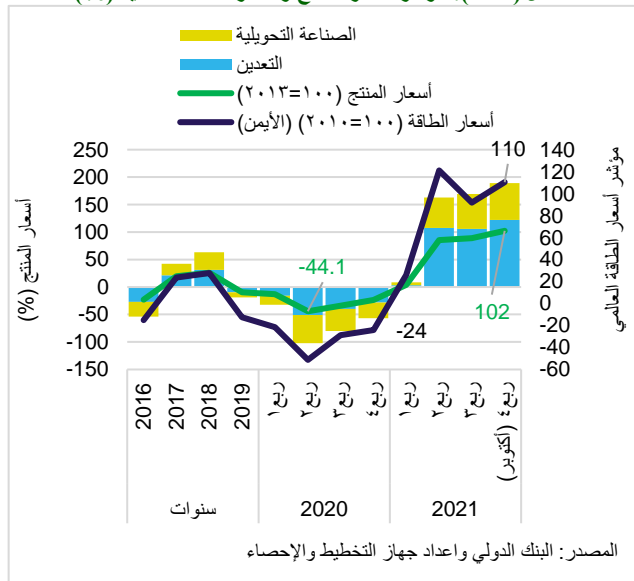
ومما سبق يتضح أن هناك ارتباط شبه كلي بين مؤشرات الأسعار المحلية والأسعار العالمية لقطاعات الطاقة وغير الطاقة وخاصة خلال الفترة (2020 – 2021)، والتي تأثرت بالتداعيات الاقتصادية لفرض إجراءات

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

مجتمعة إلى زيادة مساهمة المجموعة الغذائية وانخفاض مساهمة قطاع النقل والاتصالات في تشكيل معدل التضخم، مما قلل بدوره من مساهمة مجموعات الترفيه والخدمات الأخرى.

أما بالنسبة لمؤشر أسعار المنتج في قطر، فهو يكاد يكون مساوياً لمؤشر أسعار الطاقة العالمية، لأنه يتكون من أسعار ثلاث مجموعات صناعية تعتمد على أسعار النفط والغاز العالمية: التعدين (72.7%)، والتصنيع (26.8%)، والمرافق (0.5%)، والتي تلعب دوراً محورياً في تشكيل المؤشر كما يشير الشكل (2-15)، الذي يوضح أنه مر بثلاث مراحل خلال الفترة (2016 – أكتوبر 2021) التي عكست عدداً من العوامل التي من أهمها تذبذب: (1) مستوى المعروض من الإنتاج العالمي، (2) ومستوى الطلب من قبل الدول الصناعية الكبرى، الذي كان واضحاً خلال الانكماش الاقتصادي خلال أزمة كوفيد-19 في منتصف عام 2020، وحالياً يمر بمرحلة ثالثة ناتجة عن انتعاش الطلب والعرض، والتي تتزامن بالطبع مع انتعاش اقتصادات العديد من الدول بعد رفع جزء كبير من القيود الاحترازية لاحتواء انتشار الوباء. وكما يلاحظ من الشكل (2-15) فقد انخفض أسعار المنتجين في الربع الثاني من عام 2020 بنسبة سالبة 44%، إلا أنه ظل يتصاعد مع تصاعد أسعار الطاقة حتى بلغ 102% في أكتوبر 2021.

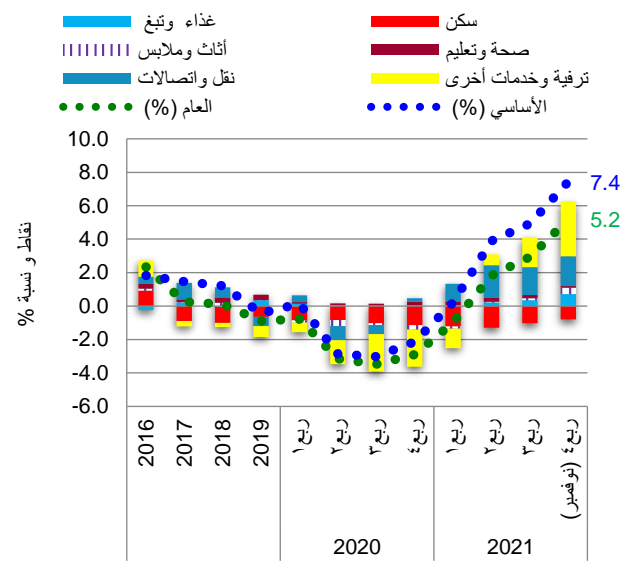
الشكل (2-14): مؤشر أسعار المنتج وأسعار الطاقة العالمية (%)



الأسعار سلبيًا وليس إيجابيًا كما تفترضه النظرية الاقتصادية التقليدية.

وعند دراسة تضخم تكاليف السكن من إيجارات وتكاليف مرافق مياه وكهرباء، والذي يظهر أيضًا في الشكل (2-14)، لا بد من النظر إليه في سياقه التاريخي، إذ أدت الزيادة في المعروض من العقارات وقلة الطلب إلى دفع تضخم أسعار المساكن إلى الانخفاض منذ عام 2016.

الشكل (2-15): مجموعات سلة مؤشر أسعار المستهلك



بالإضافة إلى ذلك، يمكن التعرف عليه أكثر عندما يتعلق الأمر بالمجموعة الغذائية، التي شهدت تأثيراً إيجابياً على معدل التضخم العام، إلا إنه بقي مستقراً بسبب تأثير سياسة دعم الحكومة للمنتجات الغذائية الزراعية الوطنية، ولا سيما منتجات الألبان واللحوم البيضاء، وكذلك سياسة تشغيل الموانئ القطرية بكامل طاقتها وإيجاد طرق شحن جديدة للأسواق العالمية، الأمر الذي أدى في مجمله إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية، وخفض تكاليف نقل الواردات.

وعند النظر إلى نفس السيناريو لعام 2019، يمكن ملاحظة أنه كان مزيحاً من تأثيرات التضخم الأجنبي، وتأثيرات السياسات المحلية، وأبرزها التخفيض المؤقت في أسعار الوقود الذي تزامن مع فرض ضرائب انتقائية على التبغ، والمشروبات الغازية الضارة، والتي أدت

الإطار (1-2): مفاهيم ومصطلحات للإطار النظري للأسعار والأرقام القياسية

تعد إحصاءات أسعار المستهلك والمنتج ومؤشراتها من أهم وسائل تشخيص الظروف الاقتصادية لرسم السياسات والتخطيط، إلا أن أهمها هو الرقم القياسي لأسعار المستهلك نظراً لعلاقته بنفقات الأسرة وتكاليف المعيشة، والذي من خلاله يتم رصد معدل التضخم الشهري. والتضخم هو ظاهرة مركبة تنتج عن عدة عوامل ((تغيرات موسمية اجتماعية وطقس ومناخ)، وتغيرات سياسات اقتصادية، ومتغيرات جيوسياسية)، وقد يحدث بأسلوب زاحف (Creeping Inflation)، أي يأخذ بالشكل التدريجي التصاعدي المستمر على المدى القصير والمتوسط والطويل، أو يأتي بشكل جامح (Hyper Inflation)، أي تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة جداً خلال فترة قصيرة من الزمن.

ولهذا يتطلب الأمر عند تحليلها مراقبة المتغيرات الديناميكية ليس فقط الأسعار وإنما تغير ادواق الناس ومدى توفر خيارات شراء سلع بمختلف الأسعار والجودة. أما من حيث المصادر المحتملة للتضخم، فقد تكون: (1) تضخم مستورد (Imported Inflation) والناجم عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة، والتي تنعكس في ارتفاع أسعار المنتجات المحلية النهائية في حال كانت سلع مدخلات، أو ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية النهائية، (2) تضخم الطلب (Demand Pull Inflation) والذي ينتج عن زيادة الطلب الكلي الفعال في ظل جمود العرض الكلي، (3) تضخم التكاليف (Cost Push Inflation) والذي ينتج عن ارتفاع تكلفة عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها والتي تتطلب سياسات تؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج.

ووفقاً للمعايير الدولية، هناك عدد من المعادلات الرياضية التي تستخدم في تركيب الأرقام القياسية، والتي من أهمها لاسبير Laspeyres وباشي Paasche وما بينهما فيشر Fisher، حيث وجميعها تستخدم الأسعار والكميات والأوزان الترجيحية للكميات في سنة الأساس، وتختلف المعادلات باختلاف الفرضيات، فعلى سبيل المثال معادلة لاسبير التي تستخدمها جميع دول العالم، تفترض ثبات أدواق المستهلكين واستمرارهم في استهلاك نفس كميات السلع حتى لو تغيرت أسعارها في الفترات الزمنية اللاحقة، لكن الأوزان الترجيحية لقيمة الأنفاق، تدخل فيها الكمية لأن ما ينفقه المستهلك، هو ناتج عن شراءه لكمية معينة بسعر معين. كما أنه يتم التعرف على أنماط الاستهلاك وتحديد الأوزان الترجيحية لكل من مجموعات الإنفاق الرئيسية والفرعية من خلال مسح الدخل والأنفاق للأسرة والذي كان آخر مسح لدولة قطر في عام 2018، إذ على ضوء نتائجه تم تحديد سلة السلع التي يتم جمع أسعارها بصفة دورية. ومن هنا فسنة الأساس بالنسبة لدولة قطر هي عام 2018، والتي يطلق عليها الأساس الثابت، وهي الفترة التي يقاس التغير منسوباً إليها، حيث يحتسب الرقم القياسي من خلال قسمة أسعار سنة المقارنة على أسعار سنة الأساس، وبالترجيح بكميات سنة الأساس. ويتطلع جهاز التخطيط والإحصاء إلى استخدام الطرق مثل "مؤشر السلسلة المرتبطة" المعروف بـ Chain Link Index

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

الإنعكاسات على سوق العقارات

شهد سوق العقارات في قطر انخفاضاً في الأسعار منذ أن أصبح السوق متشعباً بالمباني السكنية والمكاتب والمحلات التجارية في منتصف عام 2016، كما يشير الشكل (2-16). وعلى الرغم من أن الأسعار انخفضت بمعدل 7.4% خلال الفترة (2016-2020)، إلا أنها شهدت نمواً هامشياً بنحو 1% خلال الربعين الأول والثاني من عام 2019، ولربما بسبب انتعاش ثقة المستثمرين في المجال العقاري مدفوعاً بتصاعد أسعار النفط والغاز خلال عامي 2018 و2019.

بالإضافة إلى أنه بسبب تأثير إجراءات احتواء كوفيد-19 على الاقتصاد بشكل عام وعلى قطاع العقارات بشكل خاص، تراجعت أسعار العقارات بشكل أكبر خلال الربعين الأول والثاني من عام 2020، وذلك قبل أن تشهد انتعاشاً منذ الربع الثالث لعام 2020، وحتى نهاية الربع الثالث لعام 2021، بسبب: (1) استمرار السياسة النقدية التوسعية المتمثلة في انخفاض معدلات الفائدة على الودائع، (2) التخلي التدريجي عن القيود المرتبطة بإجراءات كوفيد، (3) السماح لغير القطريين بتملك العقارات والانتفاع بها في مناطق محددة من دولة قطر وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم (28) والصادر في أغسطس 2020، كما يشير الإطار (2-2)

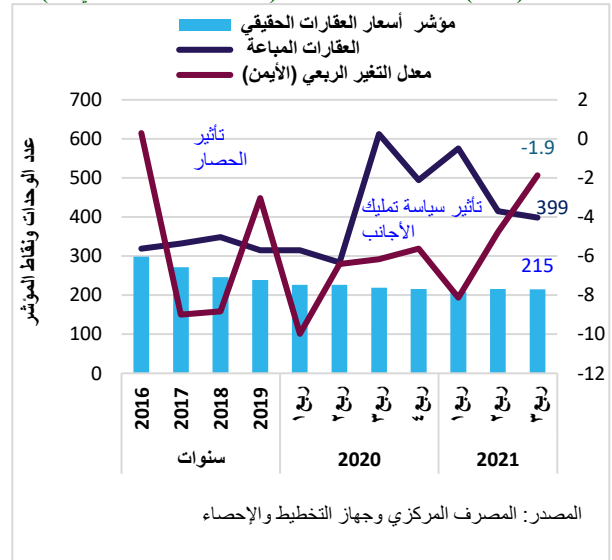
الإطار (2-2): السماح لغير القطريين بالتملك والانتفاع بالعقارات

في إطار تحقيق الهدف الإنمائي المتمثل في تنويع الأنشطة الاقتصادية، والتي صدر بخصوصها حزمة من التشريعات الاقتصادية خلال الفترة (2018-2019)، والتي هدفت بمجملها إلى جذب الاستثمارات الأجنبية في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من خلال تحسين بيئة الأعمال وتسهيل إنشاء الأعمال.

من أهم تلك التشريعات: (1) قانون رقم (16) لسنة 2018 والخاص بتنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها، والذي يهدف بالسماح للمستثمر غير القطري في مجال امتلاك العقارات "تملك حر"، أو الحصول على "حق الانتفاع" لمدة 99 عاماً في مناطق محددة بامتيازات معينة، (2) قانون رقم (1) لسنة 2019 والخاص بتنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي، والذي يسمح للمستثمر غير القطري أن يملك 100% من رأس مال الشركات المحلية في جميع القطاعات الاقتصادية، (3) قانون رقم (12) لسنة 2020 بتنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، والذي يهدف إلى توفير الإطار التشريعي لتنظيم مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية الكبرى، والذي سيؤدي إلى زيادة كفاءة تقديم الخدمات الحكومية، وزيادة فاعلية استخدام البنية التحتية، الأمر الذي يهدف إلى خفض نفقات الموازنة العامة للدولة، ويحسن استخدام الموارد المالية مع تعزيز القدرة التنافسية لشركات القطاع الخاص في قطر.

وقد استكملت سلسلة القوانين المذكورة أعلاه، بقرار مجلس الوزراء رقم (28) الصادر في 30 أغسطس لعام 2020، الذي هو بمثابة اللائحة التنفيذية للقانون رقم (16)، والذي حدد تسع مناطق "للتملك الحر" لغير القطريين، وستة عشر منطقة "لحق الانتفاع لمدة 99 سنة" لغير القطريين، ووضحت اللائحة شروط وامتيازات وإجراءات التملك والانتفاع.

الشكل (2-16): مؤشر أسعار العقارات (نقاط ومعدل التغير الربعي (%))



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

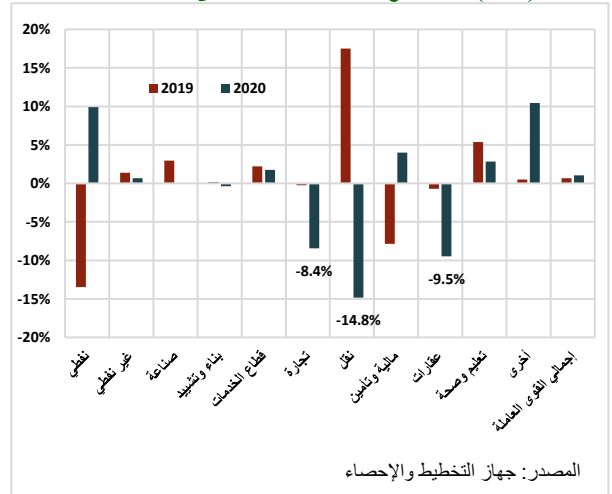
الانعكاسات على سوق العمل في قطر

كما نوقش سابقاً في الجزء الأول من هذا التقرير (قسم "تطوير التعدادات السكانية")، تستقطب دولة قطر العمالة الوافدة منذ عام 1971 من جميع أنحاء العالم في جميع التخصصات لتلبية الطلب المحلي المتزايد على العمالة للعمل في جميع الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية والخدمية، مما جعل سوق العمل في قطر خاضعاً لقوى العرض والطلب الاقتصادي كما هو موضح بإيجاز في الإطارات (2-3، 2-4).

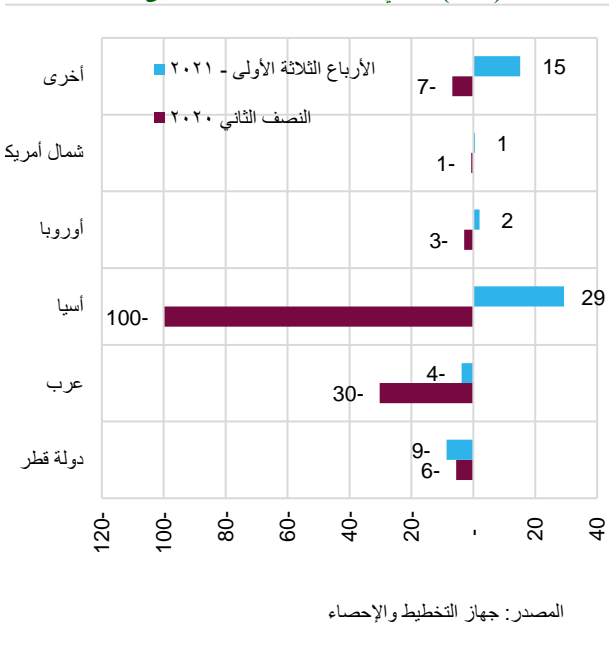
التي يصدرها جهاز التخطيط والإحصاء المتعلقة بعدد المغادرين والقادمين من وإلى دولة قطر خلال الفترة (يوليو 2020 – سبتمبر 2021)، كما هو مبين في الشكل (2-18) لإجراء تقدير أولى بعدد الانخفاض في مستوى القوى العاملة، إذ تبين أن عدد العائدين إلى البلاد أقل من أولئك الذين غادروا بحوالي 146 ألف شخص خلال النصف الثاني من عام 2020، في حين أن عدد العائدين إلى البلاد أعلى من الذين غادروا بحوالي 35 ألف خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021.

وبالتالي، هناك احتمال أن يكون التذبذب السكاني خلال عامي 2020 و2021 (من 2.81 مليون في أبريل 2020، إلى 2.38 مليون في يوليو 2021، قبل أن يرتفع مرة أخرى إلى 2.69 مليون في نوفمبر 2021)، والذي يعود إلى احتمالية أن أولئك الذين غادروا خلال النصف الثاني من عام 2020، لم يكن بغرض قضاء الإجازة السنوية المعتادة خارج قطر إما للسياحة أو للزيارات العائلية، بل ربما بسبب تسريح العمالة غير المهرة ونصف المهرة، حيث توقفت بعض الأنشطة الاقتصادية بسبب إجراءات مكافحة كوفيد-19، كما أكملت الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب مثل هذه الفئات من العمالة.

الشكل (2-17): أثر تراجع الأنشطة الاقتصادية على مستوى القوى العاملة



الشكل (2-18): صافي المغادرين والقادمين من وإلى دولة قطر



ومن الشواهد على ذلك أنه عندما أثرت تدابير احتواء كوفيد-19 على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية خلال عام 2020، شهد الطلب على العمالة لعدد من الأنشطة الاقتصادية انخفاضاً كبيراً كما هو موضح في الشكل (2-17)²⁵، إذ انخفض مستوى القوى العاملة في أنشطة النقل والتخزين بمعدل 14.8%، يليه انخفاض العمالة في تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 9.5%، ثم في العقارات بنسبة 8.4%، والسبب لأنها كانت من بين الأنشطة الأكثر تأثراً بتدابير احتواء كوفيد-19. وعلى الرغم من تراجع الطلب على القوى العاملة في بعض أنشطة الخدمات الحكومية (الإدارة العامة، التعليم، والصحة)، إلا أن عدد العمال المعيّنين كان أكبر من عدد العمال المسرحين والمتقاعدين في هذا القطاع نفسه. ولمزيد من المعرفة حول تطورات السكان والعمالة، تم استخدام بيانات النشرة الربعية للإحصاءات السكانية

²⁵ لمعرفة طبيعة البيانات، يتم مراجعة الإطارات (2-5)

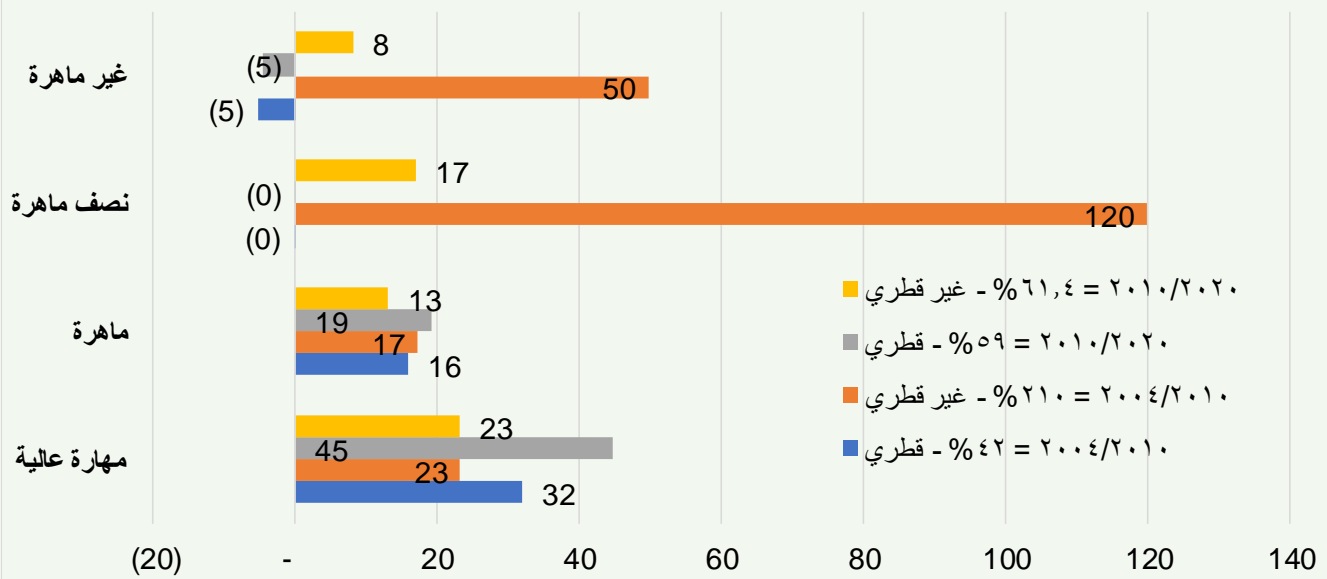
الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

الإطار (2-3): منعطفات تاريخية في هيكل الاقتصاد القطري والقوى العاملة

شهدت دولة قطر خلال الفترة (2006 - 2020) خمسة أحداث تنموية اقتصادية كان لها الأثر الأكبر على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهي: (1) زيادة إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال الذي ارتفع من 27 مليون طن في عام 2006 إلى 82 مليون طن في عام 2011، وما تلاه من تصدير نحو 77 مليون طن منذ ذلك الحين، وتضاعف أنشطة الصناعات التحويلية باستخدام مدخلات الغاز، (2) اعتماد الرؤية التنموية الشاملة "رؤية قطر الوطنية 2030" المتعلقة بالقرار الأميري رقم (44) لسنة 2008، والتي تلاها إعداد العديد من الاستراتيجيات على المستوى الوطني ومستوى الأنشطة الاقتصادية، (3) فازت قطر باستضافة مونديال 2022 وفقا لقرار الفيفا في 2 ديسمبر 2010، وأعقب ذلك تشكيل اللجنة العليا للمشاريع والإرث بهدف تنفيذ مشاريع البنية التحتية اللازمة لاستضافة البطولة، كالمشآت الرياضية والفنادق والمنتجعات السياحية، والبنية التحتية للمواصلات من مطارات وموانئ، بما في ذلك مخططات الطرق والمطرو وغيرها، (4) النتائج الإيجابية للإجراءات المتخذة لمواجهة الآثار السلبية للحصار خلال الفترة (2017-2020)، والتي ساعدت الاقتصاد القطري بشكل إيجابي من حيث زيادة الإنتاج المحلي للعديد من السلع الغذائية، ودفع الاقتصاد القطري ليصبح أكثر استقلالية في النقل الجوي والبحري، وإيجاد خطوط ملاحية جديدة، وتوسيع موانئ التصدير والاستيراد، (5) تداعيات إجراءات احتواء كوفيد-19 على معيشة الناس خلال الفترة (2020-2021).

ومن أهم نتائج هذه التطورات الزيادة الكبيرة في عدد سكان الدولة، حيث ارتفع من 0.74 مليون نسمة في تعداد 2004 إلى 2.84 مليون نسمة في تعداد 2020، أي بمعدل نمو تراكمي بلغ نحو 283%، وجاءت معظم الزيادة من زيادة القوى العاملة الوافدة، التي ارتفعت من 0.39 مليون عامل في تعداد 2004 إلى 1.2 مليون عامل في تعداد 2010، ثم ارتفعت مرة أخرى إلى 1.94 مليون في تعداد 2020، أي بمعدل نمو تراكمي بلغ نحو 210% و61% على التوالي. وهذه الزيادات في العمالة الوافدة ذات شقين، وهما: أولاً، ارتفعت مساهمة العمالة منخفضة المهارة وغير المهارة بنسبة 170 نقطة مئوية، بينما ارتفعت مساهمة العمالة الماهرة وذات المهارات العالية بنسبة 40 نقطة مئوية خلال الفترة (2004-2010)، ثم بنسبة 25 نقطة مئوية لغير المهارة، وبنسبة 36 نقطة مئوية للماهرة خلال الفترة (2010-2020) على التوالي. كما هو مبين في الشكل (1).

الشكل (1) للإطار (2-3) التوزيع النسبي للسكان النشطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) حسب المهنة بتعدادي (2004 مع 2010) و (2010 مع 2020)

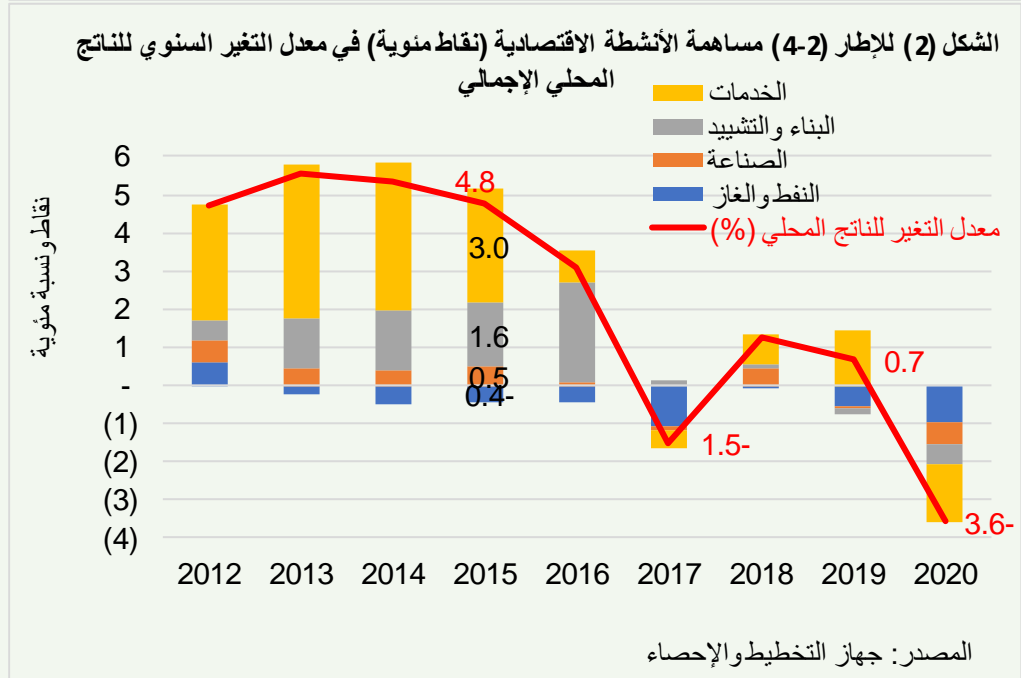
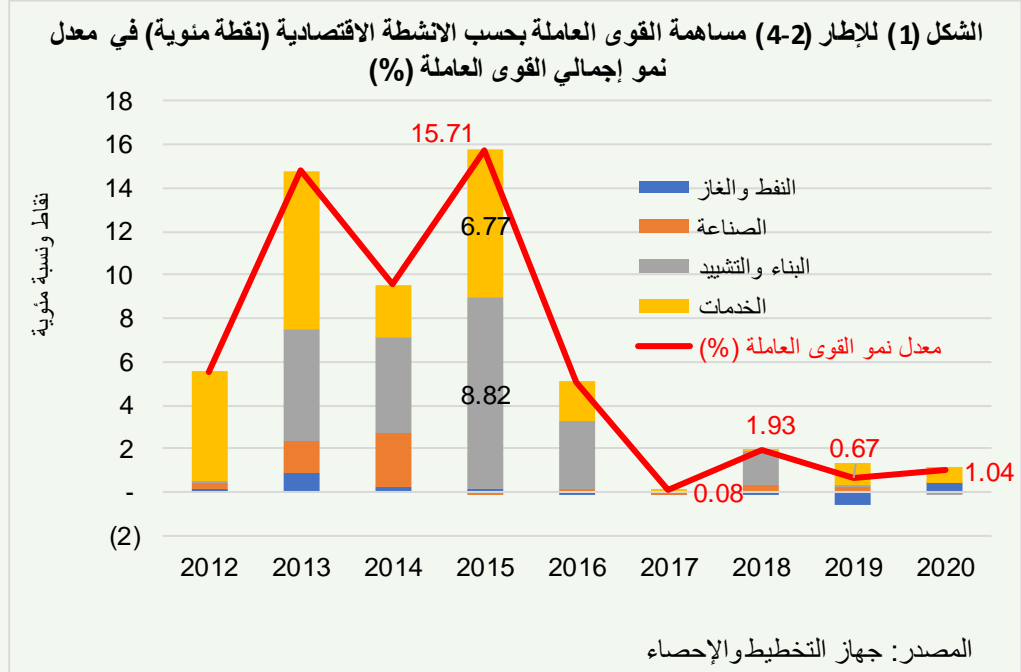


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

الإطار (4-2): مساهمة القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي

إن تدفق العمالة الوافدة أحدثت تغييرات متتالية في تركيبة القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية ومساهمتها في معدل التغير السنوي لإجمالي القوى العاملة، كما هو مبين في الشكل (1)، والتغير المقابل في مساهمة مكونات الأنشطة النفطية وغير النفطية في معدلات التغير السنوية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما هو مبين في الشكل (2). إذ يلاحظ كيف نمت مساهمة قطاع البناء والتشييد خلال السنوات التي شهدت فيها دولة قطر تنمية حضرية واسعة النطاق عبر جميع الأنشطة الاقتصادية، سواء في التأثير على معدل نمو القوى العاملة أم على الناتج المحلي الإجمالي.



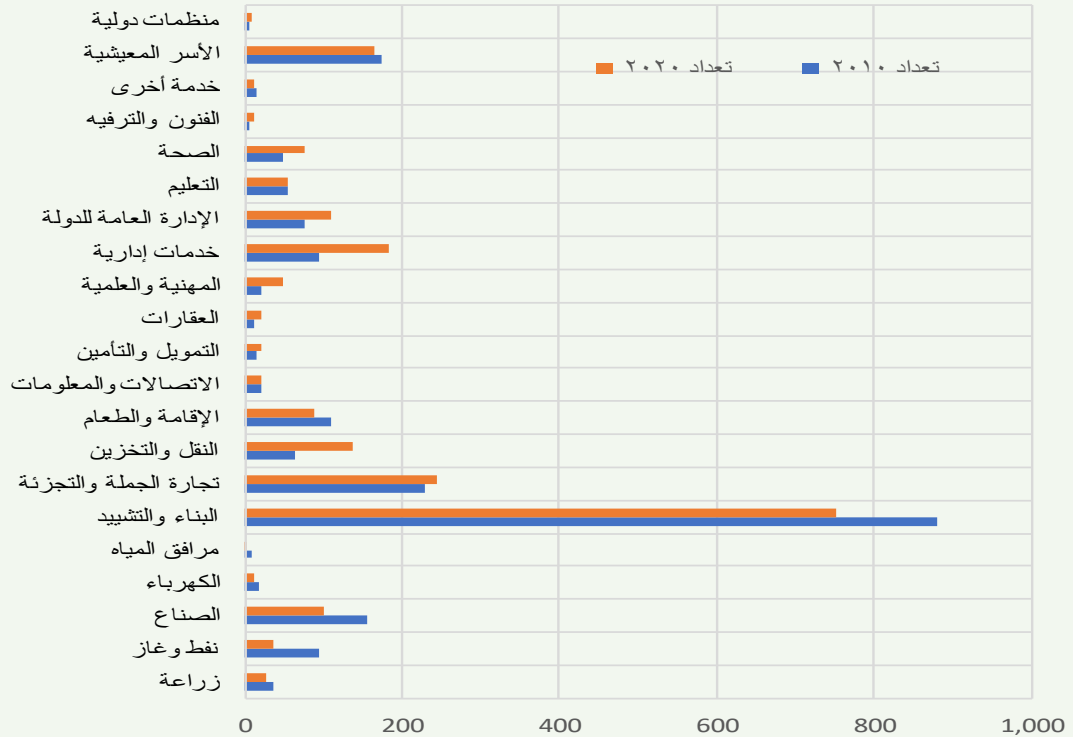
الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

الإطار (5-2): تطور هيكل السكان النشيطون اقتصادياً بين تعدادي 2010 و2020

شهد عدد السكان النشيطين اقتصادياً نمواً بنسبة 61.3% خلال العقد 2010-2020 كما هو مبين في الجدول (1)، وبنسب متقاربه للقوى العاملة القطرية وغير القطرية، لكن التوزيع النسبي حسب الأنشطة الاقتصادية تغير بشكل ملحوظ كما هو مبين في الشكل (1). لكن تجدر الإشارة إلى أن بيانات السكان النشيطين اقتصادياً لعام 2020 في شكل (2-17) استندت إلى التوزيع النسبي للأنشطة الاقتصادية في تعداد 2010، وليس إلى توزيعات الأنشطة الاقتصادية في تعداد 2020، بسبب زيادة عدد القوى العاملة في بعض القطاعات على حساب انخفاضها في قطاعات أخرى، على سبيل المثال لا الحصر، انخفض عدد القوى العاملة في قطاع البناء والتشييد لصالح زيادة القوى العاملة في إدارة الخدمات (اللوجيستية) وخدمات الإدارة العامة، كما يوضح الشكل (1).

المساهمة بحسب الجنسية (نقاط)	معدل التغير (%)	كنسبة من الإجمالي %		الإجمالي (ألف)		أناث (ألف)		ذكور (ألف)		
		2020	2010	2020	2010	2020	2010	2020	2010	
3.3	%59	%5.6	%5.6	114.0	71.6	46.4	25.2	67.5	46.3	قطريون
57.9	%61	%94.4	%94.4	1936.3	1199.9	290.2	128.8	1646.1	1071.1	غير قطريون
61.3	%61	%100.0	%100.0	2050.3	1271.5	336.6	154.0	1713.7	1117.4	الإجمالي

الشكل (1) للإطار (5-2) توزيع القوى العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2020 لكن بحسب توزيعات السكان النشيطين اقتصادياً وفقاً لهيكل تعداد عام 2010 وليس تعداد عام 2020



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

التدابير الإدارية والاقتصادية للحد من تداعيات الوباء

بسعة 18 ألف سرير، مع إجراء صفقات تجارية لشراء كافة المستلزمات للوقاية من الأمراض، والمستلزمات اللازمة لعلاج المرضى مثل: الأجهزة الطبية والأدوية العلاجية.

أما بالنسبة لحزمة السياسات الاقتصادية، فقد كانت توليفة من السياسات المالية والنقدية، لتحفيز الطلب الكلي المحلي ومعالجة صدمات العرض والطلب في آن واحد على النحو الآتي:

السياسات المالية

من أهم إجراءات السياسات المالية التي اتخذتها الحكومة تقديم حافز مالي بمبلغ 75 مليار ريال، لتمكين مصرف قطر المركزي تنفيذ السياسات النقدية التوسعية لدعم القطاع الخاص من خلال أربعة محاور، هي:

1. دعم آلية إقراض للبنوك التجارية بسعر إعادة الشراء بنظام (الريبو) (REPO) والذي يساوي 1%، بنحو 50 مليار ريال لتوفير السيولة حتى تتمكن من تسهيل إجراءات تأجيل أقساط القروض والفوائد للشركات المتضررة، بالإضافة إلى تخصيص ضمانات للبنوك المحلية لمنح قروض جديدة لشركات القطاع الخاص وبأسعار فائدة منخفضة.
2. ضخ 10 مليار ريال في سوق بورصة قطر عن طريق توجيه الصناديق الحكومية، لزيادة استثماراتها في البورصة بهدف تعزيز ثقة المستثمرين في السوق المالي (البورصة).
3. تفويض بنك قطر للتنمية لتنفيذ برنامج الضمانات الوطنية للاستجابة لتداعيات كوفيد-19 بحوالي (5 مليار ريال)، وذلك من خلال البنوك المحلية التي تعمل بنظام حماية الأجور بحيث تستطيع البنوك بتحويل الرواتب ومدفوعات الإيجار لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة العمالية المرتفعة، مثل: القطاعات المتعلقة بالسياحة، وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات اللوجستية.
4. إعفاءات خاصة من مدفوعات مستحقات الجمارك، ومرافق (الماء والكهرباء)، وإعفاءات من إيجارات

مع ظهور أول حالة إصابة بفيروس كورونا، اتخذت دولة قطر بسرعة جميع الإجراءات التي أوصت بها سلطات الصحة العامة للحد من انتشار الفيروس، بما في ذلك تعليق الدراسة في المدارس والجامعات الحكومية والخاصة اعتباراً من 9 مارس 2020، وبمجرد أن تجاوز عدد الحالات 200 حالة في 11 مارس 2020، أصدرت الحكومة ثلاث حزم من الإجراءات، وهي: تدابير تقييدية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لحماية السكان من الإصابة بالفيروس، وتدابير إدارية واستثمارات مالية لدعم قطاع الرعاية الصحية، وسياسات مالية ونقدية – تحفيزية – لتعافي الاقتصاد وتحقيق استقراره.

ستتم مراجعة طبيعة الإجراءات التقييدية للأنشطة الاقتصادية والخدمية في وقت لاحق، ولكن يمكن تلخيصها في: منع كافة أشكال التجمعات من خلال إغلاق الأنشطة الاقتصادية والخدمية والاجتماعية، ذات التواصل والاختلاط الكثيف كالمرافق التجارية، والسياحية، وأماكن العبادات، والأنشطة الاجتماعية، مع إيقاف وسائل النقل العام، ومنع السفر وتنظيم عملية استقبال المسافرين، وفي الوقت نفسه فرض العمل عن بعد من خلال تقليل النسبة المئوية للموظفين المسموح لهم التواجد في أماكن العمل.

أما التدابير الإدارية لدعم الرعاية الصحية، فقد تركزت على إيقاف كافة خدمات الرعاية الصحية للسكان باستثناء الحالات الطارئة، وذلك بهدف تخصيص المنظومة الصحية العامة والخاصة، لإجراء الفحوصات الخاصة بفيروس كوفيد-19، وتقديم الرعاية الطبية للمرضى من المصابين بالفيروس، وفرض الحجر المنزلي للمشتبه بحالاتهم. ومن أجل رفع الطاقة الاستيعابية للمعالجة، تم إنشاء مرفقين طبيين مؤقتين بطاقة استيعابية لأكثر من 4,640 سرير، لغرض تقديم الرعاية الصحية لحالات الإصابة الخفيفة، كما تم تجهيز مرافق طبية ميدانية أخرى للحالات الخفيفة والمتوسطة

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

سنتي 2022 و2023، فستكون فترة السداد بفائدة لا تتجاوز سعر مصرف قطر المركزي زائد 2%، وهذا يشير إلى أن الحاصل على الضمان سوف يستفيد من قرض بفائدة صفرية لمدة سنتين، ومنخفض لمدة سنتين أخيرتين بفائدة مقدارها 2%، والتي تضاف إلى معدل فائدة سوق النقد القطري QMR التي هي 2.5%، كما يشير الشكل (2-12 - أعلاه).

يُنفذ البرنامج من قبل البنوك المحلية التي تعمل بنظام حماية الأجرور تحت إشراف بنك قطر للتنمية، وبدون رسوم بنكية خلال فترة التقديم، للحصول على الضمان (مارس 2020 - سبتمبر 2021)، بحد أقصى 15 مليون ريال، حيث لا يتعدى التمويل للقطاعات المغلقة 2.5 مليون ريال شهرياً، على أن يتم صرف الضمان كأجرور، أو كإيجارات معفاة تورد إلى الحساب البنكي لمالك العقار.

وبحسب إفادة بنك قطر للتنمية حتى شهر أبريل 2021 فقد استفاد من البرنامج أكثر من أربعة آلاف شركة ومنتشأه للقطاع الخاص، والتي توظف أكثر من 320 ألف موظف.

مناطق الخدمات اللوجستية، والمدن الصناعية وأسواق الفرجان.

ولم تقتصر السياسة المالية على تقديم الدعم المالي والإعفاءات الجمركية، بل تضمنت زيادة نفقات الرعاية الصحية، وضبط النفقات الجارية غير الضرورية، وإعادة تخصيص النفقات الرأسمالية، وتقديم المساعدات للمؤسسات والأفراد والمستهلكين، مما جعل الأنشطة الاقتصادية بشكل عام تستمر بدون إجراء تسريح واسع للقوى العاملة. كما امتدت هذه السياسة المالية إلى التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة للعمل مع شركات القطاع الخاص لاستيراد السلع الغذائية والطبية لزيادة المخزون الاستراتيجي.

لدعم المنشآت برنامج الضمانات الوطني الصغيرة والمتوسطة

تأثرت العديد من الأنشطة الاقتصادية بإجراءات احتواء تفشي وباء كورونا (كوفيد-19)، لكن الأنشطة التي تقوم بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات الكثافة العمالية المرتفعة كانت الأكثر تضرراً، إذ أنشأت الحكومة برنامج ضمانات وطني بمبلغ قدره 5 مليار ريال، بهدف دفع رواتب الموظفين حسب نظام حماية الأجرور، ودعم مستحقات الإيجار للشركات المملوكة للقطاع الخاص (مصانع، ومرافق أعمال، ومستودعات، وسكن للعمال)، حتى لو كان الشريك القطري يمتلك فقط 10% منها. وكما هو مبين في الجدول (2-3)، فإن فترة برنامج الضمانات الوطني لكوفيد-19 هي أربع سنوات، منها سنتين فترة سماح بدون فوائد أو أرباح على الشركات المستفيدة، حيث ستقوم الحكومة بتحمل تكلفة الفوائد والأرباح خلال فترة السماح، أما بقية المدة أي

الجدول (3-2): أسعار فوائد برنامج الضمانات الوطني لكوفيد-19

إجمالي الفائدة	مساهمة بنك قطر للتنمية (نيابة عن وزارة المالية)	الفائدة التي سيدفعها العميل	
1.5%	1.5%	0	0-6 شهر
QMR + 1%	QMR + 1%	0	7-12 شهر
QMR + 2%	QMR + 2%	0	السنة الثانية
QMR + 2%	0	QMR + 2%	السنة الثالثة
QMR + 2%	0	QMR + 2%	السنة الرابعة

المصدر: مصرف قطر المركزي

من بنك لآخر داخل قطر من 10 ريالات إلى 60 درهم (0.6 ريال) للعمليات التي قيمتها أقل من مئة ريال، ومن ثم إلى 4 ريالات للعمليات التي قيمتها ما بين مئة ومليون ريال، يليها خصم فقط 6 ريالات للعمليات التي قيمتها أكثر من مليون ريال. ومن الجدير بالذكر أن تكاليف المعاملات في قطر منخفضة مقارنة بالدول الأخرى بشكل عام.

- كما تم إجراء عمليات تبديل ومناقلة للأصول الأجنبية لمصرف قطر المركزي طوال عام 2020، حيث تم سحب جزء من أرصدة المصرف لدى البنوك الأجنبية لصالح زيادة أرصده لدى البنوك المحلية.
- كما أن البنوك التجارية سحبت جزءاً من أرصدها لدى البنوك الأجنبية في بادئ الأمر، لمواجهة زيادة طلب الائتمان المحلي من قبل المؤسسات العامة طوال عام 2020.

السياسات النقدية لمواجهة تبعات كوفيد-19

كما تمت مناقشته سابقاً في النصوص المرتبطة بالأشكال (2-12 / 13)، لم يقتصر مصرف قطر المركزي على إدارته للأزمة عند تعديل أسعار الفائدة الرسمية لاحتواء تداعيات كوفيد-19 على الاقتصاد القطري. وإنما قام بالتنسيق مع وزارة المالية للحفاظ على السيولة المحلية من خلال بيع وشراء أذون الخزانة والسندات الحكومية وإصدار السندات الدولية. كما اتخذ المصرف عدة إجراءات إدارية²⁶ لتحقيق الاستقرار في العمل المصرفي، من بينها ما يلي:

- توجيه كافة البنوك والمصارف العاملة بالدولة لمراجعة وتفعيل خطط استمرارية الأعمال وتقييمها مع المخاطر المحتملة للأعمال وفقاً لمراحل انتشار الوباء.
- قام المصرف بإلغاء الرسوم المفروضة على نقاط البيع (POS) ورسوم السحب عبر الصراف الآلي ATM.
- قام المصرف بإلغاء كافة العمولات والرسوم على استخدام نظم الدفع بين محال الصرافة والبنوك العاملة في الدولة.
- توجيه كافة البنوك والمصارف العاملة بالدولة لمراجعة وتفعيل خطط استمرارية الأعمال وتقييمها مع المخاطر المحتملة للأعمال وفقاً لمراحل انتشار الوباء. قام المصرف بإصدار تعاميم للبنوك العاملة في دولة قطر – خاصة أثناء ذروة انتشار الوباء - بتعزيز الخدمات المصرفية للعملاء عبر الأنترنت، وذلك لتجنب زيارة العملاء لفروع المصارف مع ضمان استمرارية الأعمال.
- قام المصرف بتشكيل لجنة لمتابعة إجراءات الحد من انتشار فيروس كورونا، للتواصل مع المؤسسات المالية العاملة في الدولة، لمتابعة وتقييم كافة التوصيات والتدابير الصادرة من المصرف، ومعالجة العقبات التي تحول دون تنفيذها.
- خفض المصرف تكاليف معاملات تحويلات العاملين، حيث تم خفض الحد الأقصى للمعاملات

http://www.qcb.gov.qa/english/supervisionandcontrol/26pages/covid19_circulars.aspx

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

المحتملة لتقف عند 618 حالة في حال وجود بلد به أكثر من 266,962 إصابة بحلول بداية يناير 2022، (2) تحقيق استقرار في كثير من الأنشطة الاقتصادية عند حدودها الدنيا، والحد من الآثار السلبية للصدمات المفاجئة لانخفاض الأسعار، والطلب، والقوة الشرائية الناجمة عن عدم اليقين لدى المستهلكين والمستثمرين، (3) إن التدابير الإدارية التي تمثلت في لجوء العديد من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص إلى العمل عن بعد، مما ساهم في تسريع جهود القطاعين العام والخاص في رقمنة العديد من الأنشطة الخدمية والإنتاجية، والتي قد تؤدي في المستقبل القريب إلى رفع كفاءة استخدام الموارد، والتوسع في استخدام الخدمات المالية والمصرفية، وزيادة إنتاجية المؤسسات الصغيرة

ملاحم من تعافي واستقرار المؤشرات الكلية

مما سبق يتضح بأن انتشار الفيروس وإجراءات احتوائه كان لها تأثيرات مباشرة على الصحة العامة، وغير مباشرة على كل من جانبي: العرض والطلب للاقتصاد الناجمة في الأساس عن تقليص عمل الوزارات والهيئات الحكومية، وتراجع كثير من أنشطة القطاعين العام والخاص، وكما يشير الإطار (2-6). إلا إن تسخير القدرات المالية والصحية والإعلامية للدولة خلال الموجتين الأولى والثانية، وبالتزام مع التزام المواطنين والمقيمين بالإجراءات الوقائية للحد من انتشار الفيروس، ساهم في: (1) تعافي ما لا يقل عن 92.7% من الحالات المصابة، وخفض حالات الوفاة

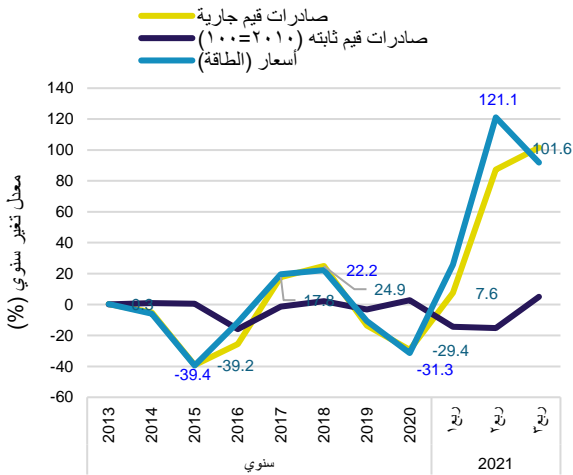
الإطار (2-6): مسار تطور القيود المفروضة جراء كوفيد-19

أهم التداعيات الاقتصادية والاجتماعية	الهدف والقطاعات الاقتصادية	طبيعة إجراءات الاحتواء
انخفاض الطلب الكلي وخلق نمط معيشي جديد يغلب عليه ظاهرة التباعد والانعزال بتداعيات غير معروفة، لكن هناك من يشير بأن نسبة الاكتئاب واستخدام المهندات بين المراهقين ارتفعت في كثير من البلدان، كما أن الشركات الصغيرة التي كانت تعتمد على تقديم خدمات التجارة والترفيه ربما خسر الكثير من الدخل والمدخرات لدرجة أن بعضها قد لا يتعافى مرة أخرى.	تهدف إلى الحد من التجمعات في أنشطة الفنون والترفيه، وتجارة الجملة والتجزئة، والفنادق والمطاعم وغيرها من أماكن التجمعات الاجتماعية	إيقاف وتقييد ممارسة العبادات في المساجد وأماكن العبادة، منع التجمعات الاجتماعية منع وتقييد إقامة فعاليات رياضية، ومخيمات حفلات الزفاف،
تعطل سلسلة التوريد وانكماش أنشطة قطاع النقل، وتجارة الجملة والتجزئة مما أدى إلى تقلص الأنشطة الخدمية والإنتاجية، بل وتسريح العمال.	تهدف إلى الحد من التجمعات في قطاع المواصلات	نقل داخلي بري وبحري نقل خارجي
تراجع إنتاج وإنتاجية كثير من الأنشطة الخدمية والإنتاجية بما فيها التعليم والصحة التي يقال إنها أدت إلى زيادة وقت جلوس الأطفال أمام شاشات التلفاز أو أجهزة الحاسوب أو الهواتف النقالة، لكنها ساهمت في أتمتة مزاولة بعض الأعمال بما فيها خدمات التعليم والصحة - عن بعد - مما زاد من التوسع في استخدام تقنيات الاتصالات المحلية والدولية لأغراض إنجاز الأعمال العامة والخاصة وكذلك التواصل الاقتصادي والاجتماعي.	تهدف إلى التقليل من الاختلاط في أنشطة الإدارة العامة والأنشطة المالية، والعقارية، والتشييد والبناء، وأنشطة القطاع الخاص المختلفة	مدارس، وجامعات، ومراكز تدريب، وخدمات رعاية صحية
تقلص إيرادات الدولة، مع زيادة النفقات الحكومية لمساعدة القطاعين العام والخاص مما أدى إلى حدوث عجز في الموازنة العامة وارتفاع المديونية العامة.	للحد من تقلبات أسعار النفط والغاز، وانخفاض الطلب والاستهلاك على المنتجات الوطنية، قدمت الحكومة دعم مالي	تقديم تسهيلات مالية وعينية وإدارية وتخفيضات الرسوم
انخفاض أرباح البنوك بسبب انخفاض الفائدة، في نفس الوقت تحول العملاء إلى استخدام التقنيات الحديثة في الأعمال المصرفية، واستفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأفراد من التسهيلات النقدية	للحد من أية تداعيات سلبية على السيولة المحلية، وأسعار الصرف، وتحقيق استقرار في التدفقات الداخلة والخارجية، تم تبني حزمة من إجراءات السياسات النقدية لدعم البنوك المحلية والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم	رفع أسعار الفائدة الرسمية، منح قروض بأسعار فائدة منخفضة، تقديم ضمان بنكي، منح إعفاءات جمركية ومن الإيجار والرسوم

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

وإغلاق الأعمال وما صاحبها من عدم اليقين، إلى جانب حرب الأسعار التي اندلعت بين الدول المنتجة والمصدرة للطاقة، أدت هذه العوامل مجتمعة إلى انخفاض معدل التغير في قيمة الصادرات الاسمية بنحو 29.4%، لكن عند احتساب قيمة الصادرات بالاسعار الثابته باستخدام مؤشر الطاقة الشهري للبنك الدولي على أساس دولار عام 2010 كمعامل مكمش، أظهرت بيانات الصادرات المحتسبة أنها نسبياً ارتفعت. ومن الجدير بالذكر أنه بمجرد تحسن الأسعار خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021، تحسنت القيمة الاسمية للصادرات بشكل ملحوظ بنسبة 57% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2020.

الشكل (2-19): مسار تطور الصادرات قديم جارية وثابته (%)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء والبنك الدولي أكتوبر 2021

والمتوسطة، والتي بدورها سترفع من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية، فضلاً عن زيادة الشفافية في بيئة الأعمال، لكن حتى تتحقق مثل هذه الطموحات، يتطلب الأمر من القطاع الخاص العمل جنباً إلى جنب مع الحكومة لمواصلة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية للبيانات لتسهيل استخدام أدوات الرقمنة في التعليم، والصحة، والتجارة، وسلاسل التوريد والإنتاج.

تأثير تحسن أسواق النفط والغاز

وكما ذكر سابقاً، ساهم انخفاض المتوسط السنوي للأسعار العالمية للنفط والغاز في عام 2020 إلى: (1) تراجع في الناتج المحلي الاسمي بنسبة 18%، (2) انخفاض في قيمة الصادرات السلعية بنسبة 29%، مما تسبب في: (أ) انخفاض الإيرادات العامة للدولة من النفط والغاز بنحو 21.5%، (ب) تراجع الحساب الجاري لميزان المدفوعات بنحو 2.5% من إجمالي الناتج المحلي، والتي بدورها أثرت على مسار الأنشطة غير النفطية، خاصة تلك التي تعتمد على تمويلات القطاع العام والمختلط، لكن نسبة التراجع تباينت على المستوى الربعي، حيث شهدت كثير من الأنشطة الاقتصادية تعافياً منذ بداية الربع الرابع لعام 2020 على النحو الآتي:

تعافي قيمة الصادرات القطرية

تتأثر القيمة الإسمية للصادرات القطرية بمستوى التغير في أسعار وكميات الطلب العالمية على المنتجات الهيدروكربونية، فأى تعديل في أسعار الطاقة سلباً أو إيجاباً، يؤدي إلى حدوث تغيير مباشر على منحني الصادرات بعلاقة طردية تبلغ 97% كما يتضح من الشكل (2-19)، إذ أدى انخفاض معدل التغير في أسعار الطاقة بنسبة 39.4% في عام 2015، إلى انخفاض معدل التغير في قيمة الصادرات بنسبة 39.2%.

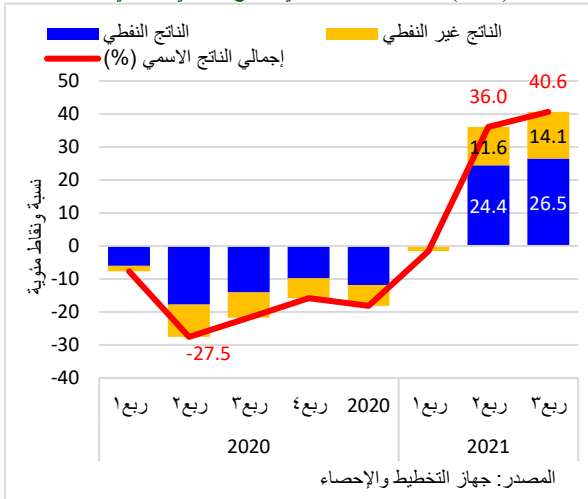
وبالمثل، بسبب انخفاض متوسط معدل تغير أسعار الطاقة في عام 2020 بحوالي 31.3% بسبب انخفاض الطلب العالمي نتيجة القيود على التواصل المجتمعي،

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

تعافي المكونات الرئيسية للنتائج المحلي الإجمالي

لقد كان لانخفاض أسعار النفط والغاز الأثر الأكبر على مسار معدل التغيير السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الربعي خلال عامي: 2020 و2021، إذ في بداية الجائحة ساهم القطاع النفطي في تراجع إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني من عام 2020 بحوالي سالب 17.8 نقطة مئوية مقابل مساهمة سالبة بنحو 9.8 نقطة مئوية للأنشطة غير النفطية، كما يشير الشكل (2-21). ومع ذلك، مع تحسن أسعار النفط والغاز منذ بداية الربع الثالث من عام 2020، انخفضت نسبة المساهمة السلبية مرة أخرى خلال الربع الرابع من عام 2020 قبل أن تستقر في الربع الأول من عام 2021 ثم تنمو لاحقاً في الربعين الثاني والثالث من عام 2021.

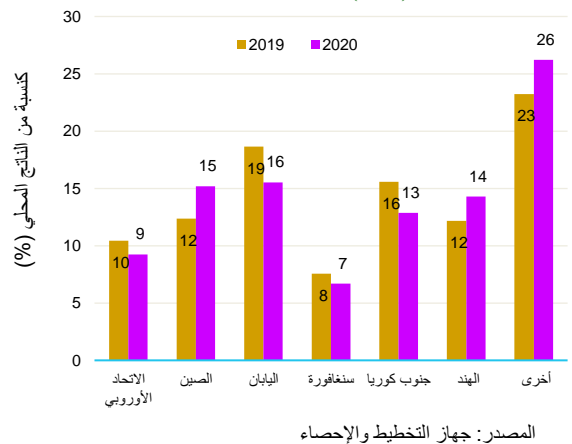
الشكل (2-21): مسار التطور الربعي للنتائج المحلي الإجمالي ومكوناته



أما معدل التغيير السنوي للنتائج المحلي الإجمالي الحقيقيي بالأسعار الثابتة، فقد شهد أيضاً انخفاضاً خلال الثلاثة الأرباع الأخيرة من عام 2020، والذي أستمر في الانخفاض حتى الربع الأول من عام 2021، قبل أن يشهد نمواً خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2021، الناجم عن الرفع التدريجي للقيود المفروضة لاحتواء كوفيد-19، كما يشير الشكل (2-22).

أما بالنسبة لمستوى التغيير في قيمة صادرات دولة قطر بحسب بلدان المقصد²⁷ لعام 2020 مقابل 2019، فيتضح من الشكل (2-20) إن أكثر من 75% منها تتجه نحو تلك الدول التي تأثرت بشكل كبير بالإغلاق الوبائي بجائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تراجع العوائد المالية المتأتية من الاتحاد الأوروبي، واليابان، وسنغافورة، وكوريا الجنوبية، إلا إن العوائد المالية ارتفعت من بقية البلدان الأخرى بما فيها الصين والهند. وأما بالنسبة لإجمالي قيمة الواردات فقد انخفضت من 106 مليار ريال في عام 2019 إلى 94 مليار ريال في عام 2020، إذ جاء معظم الانخفاض من تراجع قيمة استيراد الآلات والمعدات، ويليها المشتقات الهيدروكربونية، والسلع المصنعة، وغيرها، والذي يُعزى إلى تراجع الطلب الكلي على الاستهلاك والاستثمار والناجمة عن تغيير سلوك المستهلكين والمستثمرين، مثل: التغيير في نمط الاستهلاك، أو الانخفاض- أو مجرد الخوف من مثل هذا الانخفاض - في القوة الشرائية بسبب تراجع دخول الأفراد والمؤسسات، أو بسبب عدم اليقين التي سادت جميع أسواق دول العالم. كما إن انخفاض الطلب الكلي المحلي أدى إلى زيادة تراجع معدل التضخم من سالب 0.9% في عام 2019 إلى سالب 2.6% في عام 2020، انظر (قسم الأسعار).

الشكل (2-20): الصادرات بحسب بلد المقصد



27 الدول المصدر إليها المنتجات القطرية

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

ولكن بنسب متفاوتة تعكس مدى استفادة الأنشطة من: (1) رفع القيود المتعلقة بكوفيد-19، (2) دعم الحوافز المالية المقدمة من الحكومة بمبلغ يقدر بنحو 75 مليار ريال، إلى جانب الإعفاءات الضريبية والتخفيضات في الرسوم، والتدابير الإدارية الأخرى.

فيما يتعلق بالخدمات الحكومية، فقد شهدت نمواً جيداً في عام 2020، مما عكس آثار السياسات المنسقة الداعمة للإجراءات الحكومية لمواجهة تحديات جائحة كوفيد، ولكن بمجرد استقرار الوضع الصحي وتخفيف معظم القيود، تم تخفيف الدعم الحكومي للاقتصاد، وخاصة في مجال التوظيف.

يمكن الاستدلال على تأثير الدعم الحكومي من خلال النظر في تطور أنشطة القطاع المالي والتأمين، الذي لم يتأثر معدل نموه خلال عام 2020 بسبب ما تلقاه من دعم سواء كان مالياً أو إدارياً، في نفس الوقت، فإن قطاعي: تجارة الجملة والتجزئة، والقطاع الصناعي الذي يتكون من الصناعة التحويلية والكهرباء والمياه، حققوا معدل نمو إيجابياً منذ بداية الربع الأول من عام 2021، نتيجة إجراءات الدعم المقدمة على شكل الدعم المالي، والإعفاءات من الجمارك والإيجارات في المناطق الصناعية واللوجستية وأسواق الفرجان.

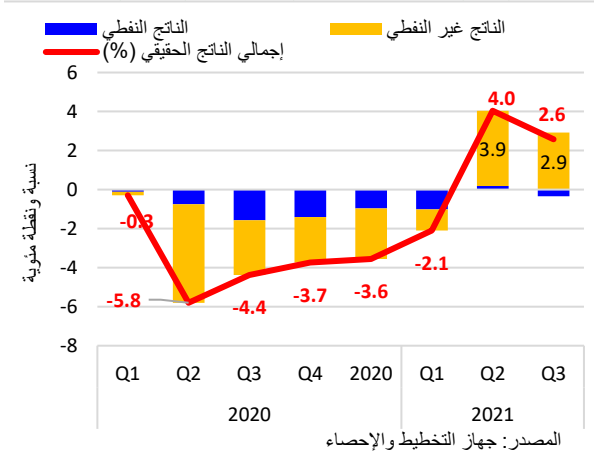
وبالمثل فإن الأنشطة الفرعية لقطاع الخدمات وأهمها: أنشطة النقل والتخزين، وتلك الأنشطة المتعلقة بالسياحة كالمطاعم والفنادق والفنون والثقافة، أظهرت مساهمتها

ومن الجدير بالذكر أن الأنشطة غير النفطية كانت أكبر مساهم في خفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثاني من عام 2020 بمقدار سالب 5 نقاط مئوية مقابل سالب 0.8 نقطة مئوية للأنشطة النفطية. واستمرت الأنشطة غير النفطية في المساهمة السلبية على معدل التغيير السنوي للناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية الربع الأول من عام 2021، قبل أن تصبح المحرك الفعلي للنمو خلال الربع الثاني والثالث من العام نفسه.

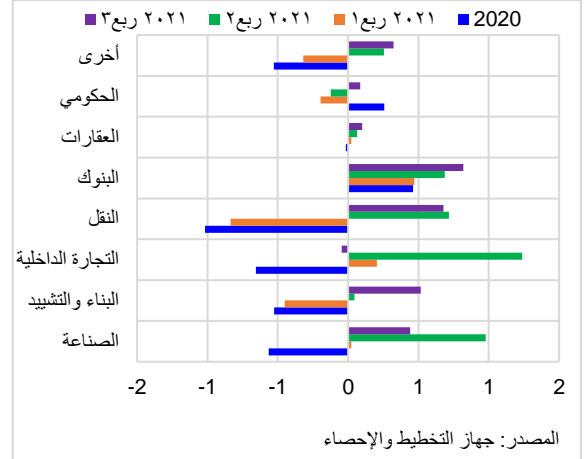
وعند التمعن في مساهمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأنشطة النفطية، فإنه يلاحظ أنها تستمر في تأثيرها المعتاد، فمنذ أن استقرت مساهمتها في عام 2013، فإنها تساهم بشكل سلبي في معدل التغيير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي، الناتج عن وصول القطاع إلى طاقته الإنتاجية القصوى. لذلك فإن أي توقف للإنتاج بسبب تقلبات الطلب، أو حتى أثناء تنفيذ أي صيانة دورية يتسبب بصورة واضحة في انخفاض الإنتاج، كما يشير الشكل (2-22)، إذ استقرت مساهمة قطاع النفط في الربعين الثاني والثالث من عام 2021، والتي تعكس التعافي الكامل من الانكماش الذي حدث خلال الفترة نفسها من عام 2020.

بالنسبة لمساهمة الأنشطة الفرعية للقطاع غير النفطي، ينضح من الشكل (2-23) أن جميع الأنشطة - باستثناء تلك المتعلقة بالخدمات الحكومية - شهدت انتعاشاً تدريجياً خلال الربعين الأول والثاني من عام 2021،

الشكل (2-23): مسار التطور الربعي للناتج المحلي الحقيقي ومكوناته



الشكل (2-22): مساهمة الأنشطة غير النفطية في معدل التغيير الحقيقي



الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

تأجيل دفع الضرائب، كما قدمت دعماً مالياً تحفيزياً بمبلغ 75 مليار ريال والتي تم توزيعه لدعم آلية إقراض للبنوك التجارية كما ذكر سابقاً بنحو 50 مليار ريال، بينما تم توجيه الصناديق الحكومية لزيادة استثماراتها في البورصة بمبلغ 10 مليار ريال، وتفويض بنك قطر للتنمية لتنفيذ برنامج الضمانات الوطنية للاستجابة لتداعيات كوفيد-19 بمستوى حولي (5 مليار ريال)، وتم تمويل إجمالي الدعم من خلال ضبط النفقات، كما هو مبين في الشكل (2-24) حيث تدرجت عملية تنفيذ إجراءات ضبط النفقات بحسب تدفق الإيرادات في الربع الأول من عام 2020، من خلال: (1) تخفيض المصروفات الرأسمالية ثم استقرارها خلال الفترة المتبقية من العام، (2) مواصلة تخفيض النفقات الجارية، والتي تشكل مصروفات المرتبات والأجور أحد بنودها عن طريق: (أ) خفض بعض الامتيازات والعلاوات المالية للموظفين القطريين، (ب) خفض نسبة المرتبات وإلغاء علاوات السفر لغير القطريين لكن من اللافت للنظر أنه ما أن ارتفعت أسعار النفط والغاز العالمية منذ بداية الربع الرابع من عام 2020، حتى شهدت الإيرادات العامة تحسناً ملموساً، الأمر الذي مكن وزارة المالية من دفع مستحقات الموظفين الذين تم تسريحهم لمن بلغوا سن التقاعد، أو تم الاستغناء عن العمالة الفائضة، وذلك مما أدى إلى زيادة نفقات الأجور والمرتبات في عام 2020، أما بيانات تنفيذ الميزانية للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 فتظهر نمو الإيرادات العامة بنسبة 8% والنفقات بنسبة 1.0%.

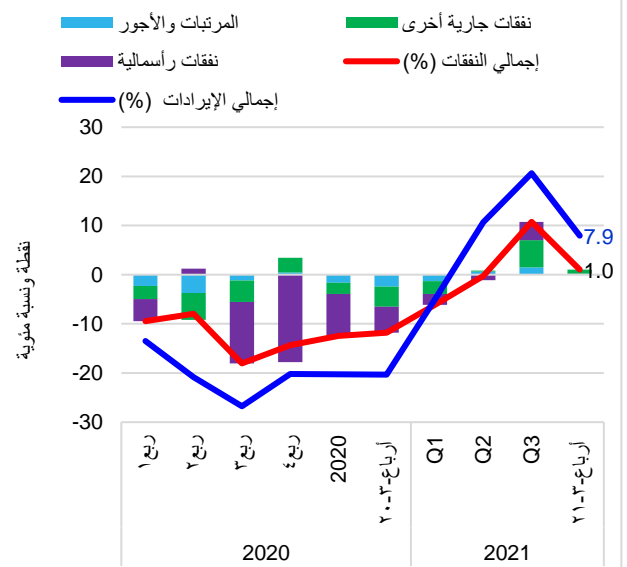
تعاوياً خلال الربعين الثاني والثالث من عام 2021، والتي كانت من بين الأنشطة الأكثر تأثراً بشكل أكبر بتدابير احتواء كوفيد-19.

ملاح من استقرار المالية العامة

نظراً لحقيقة أن معظم حكومات العالم اضطرت إلى تحمل أعباء مواجهة تداعيات إجراءات احتواء الوباء، فمن أبرز سمات تأثير جائحة كوفيد-19 على اقتصادات البلدان: (1) انخفاض الإيرادات العامة الناتج عن تراجع الأنشطة الاقتصادية، التي بدورها تؤدي إلى انخفاض الإيرادات المالية المحلية من الضرائب، ودخل الممتلكات؛ (2) أما النفقات العامة، الجارية والرأسمالية، فقد شهدت إما ارتفاعاً في الإنفاق العام عن طريق تقديم الحوافز المالية، أو ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي على بعض الخدمات الحكومية، مع اللجوء إلى تغطية العجز عن طريق زيادة الاقتراض المحلي والخارجي، وبحسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي²⁸ بلغت الحوافز المالية، والدعم للقطاعات المتضررة حوالي \$16 تريليون دولار.

فدولة قطر على غرار الدول الأخرى، تأثرت إيراداتها العامة بانخفاض أسعار النفط والغاز، بالتضافر مع

الشكل (24-2): تطور المالية العامة (نقطة مئوية و%)



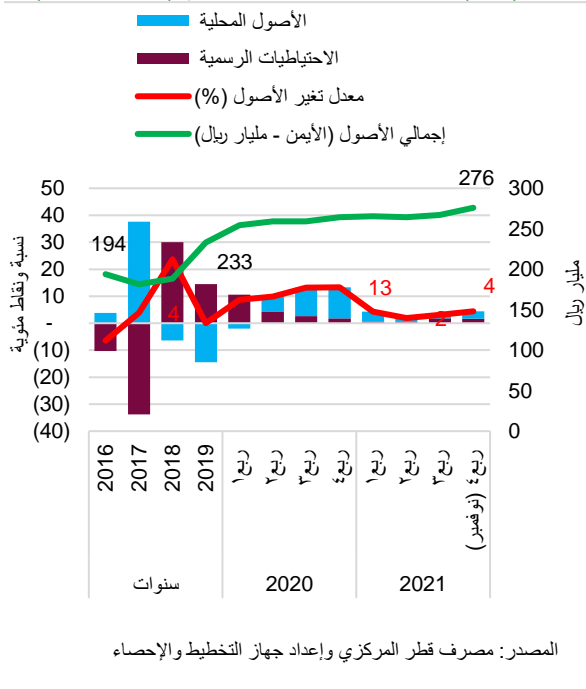
المصدر: وزارة المالية وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

موجودات المصرف ملامح من استقرار المركزي

أما بالنسبة لتدابير مصرف قطر المركزي لمواجهة تداعيات كوفيد-19 خلال الفترة (أبريل 2020 - نوفمبر 2021)، فهي مختلفة نسبياً عما تم اتخاذه من إجراءات أثناء الحصار من حيث حجم ونسبة التغيير، إذ أنه من الصحيح قد زاد من ودائعه لدى البنوك المحلية خلال الربع الأول من عام 2020 كإجراء احترازي لمواجهة أي ضغوط في السيولة المحلية، إلا إنه في الوقت نفسه، زاد من استثماراته في السندات الأجنبية وأذون الخزانة على حساب تخفيض أرصده لدى البنوك الأجنبية لغرض الحفاظ على الاحتياطات الرسمية عند مستويات أمنه.

واستمر المصرف المركزي في استخدام هذه الإجراءات

الشكل (25-2): تطور موجودات المصرف المركزي (نقطة مئوية و%)



المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

حسب الحاجة، على سبيل المثال، خلال الأشهر الإحدى عشر من عام 2021، رفع المصرف من استثماراته في سندات وأذون خزينة أجنبية من 85.9 مليار ريال في يناير 2021 إلى 105.7 مليار ريال في نوفمبر 2021، مقابل خفض أرصده لدى البنوك الأجنبية من 48.5 مليار ريال في يناير 2021 إلى 29.8 مليار ريال في نوفمبر 2021. كما هو الحال غالباً، وقد يكون من الأكثر ربحية الاستثمار في السندات وأذون الخزانة بدلاً

لم يقتصر التعامل مع تداعيات كوفيد-19 في عام 2020 على زيادة الدعم الحكومي من قبل الدول، وفقاً لتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي فحسب، بل زادت البنوك المركزية من ميزانياتها العمومية (الأصول المالية) بنحو \$7.5 تريليون دولار أمريكي، لتتكامل مع السياسات المالية التوسعية التي تبنتها الحكومات في جميع أنحاء العالم لتوفير السيولة اللازمة لمواصلة الأنشطة الاقتصادية.

أدت الإجراءات التي اتخذها مصرف قطر المركزي لمواجهة التحديات المالية التي شهدتها الاقتصاد القطري خلال الفترة (2016 - نوفمبر 2021) بما فيها تداعيات تقلبات أسعار النفط والغاز، وإجراءات الحصار 2017 - 2020، وإجراءات احتواء كوفيد-19 إلى ارتفاع ميزانيته العمومية بحوالي 82 مليار ريال خلال الفترة نفسها، أي بما يعادل \$22.5 مليار دولار، منها \$11.8 مليار دولار منذ بداية ظهور تداعيات كوفيد-19 (يناير 2020).

ومن أجل مواجهة التحديات التي واجهت الاقتصاد القطري منذ انهيار أسعار النفط في عام 2015، ركزت إجراءات مصرف قطر المركزي على الحفاظ على الاستقرار المالي وأسعار الصرف مقابل الريال، وكذلك اتخاذ إجراءات لإدارة السيولة المحلية. وكما يتضح من الشكل (25-2) أنه أثناء أزمة الحصار التي بدأت في منتصف عام 2017، والتي تسببت في خلق ضغوطات هائلة على السيولة، اضطر المصرف المركزي إلى سحب جزء من احتياطياته الخارجية المتمثلة في أرصده لدى البنوك الأجنبية، واستثماراته السائلة في سندات وأذون خزينة أجنبية وإيداعها في البنوك المحلية. وبمجرد استعادة الاستقرار المالي، عكس المصرف المركزي هذه الإجراءات في العامين، هما: 2018 و2019، والربع الأول من عام 2020، حيث خفض ودائعه لدى البنوك المحلية لصالح زيادة أرصده لدى البنوك الأجنبية، واستثماراته في السندات الأجنبية وأذون الخزانة.

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

يساوي \$57.6 مليار دولار، منها حوالي 72.9% كاحتياطيات رسمية.

من الاحتفاظ بالاستثمارات كودائع بمعدلات فائدة منخفضة.

يتضح من بيانات القاعدة النقدية، كما هو مبين في الشكل (26-2)، أن إدارة السيولة المحلية خلال عام 2020 استندت إلى زيادة القاعدة النقدية بنسبة 28.6%، من خلال:

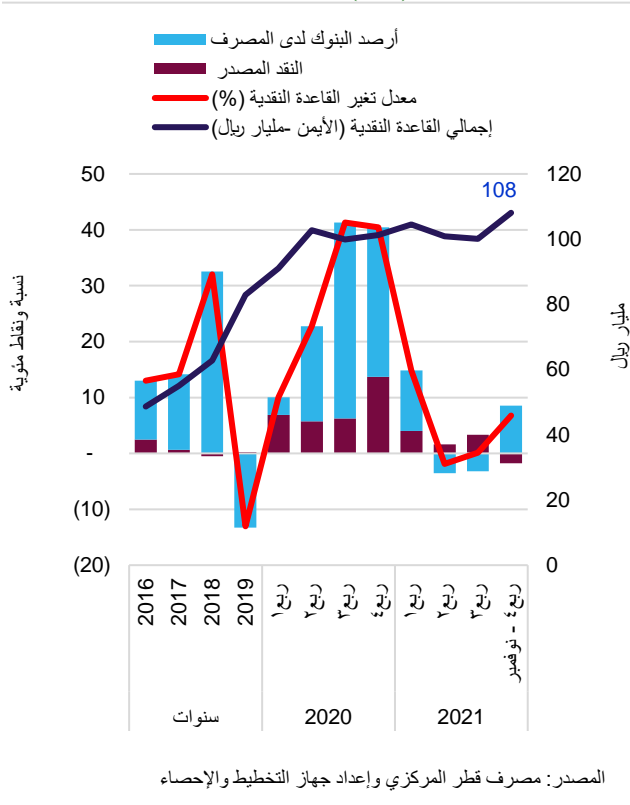
- (1) زيادة العملة المصدرة بنسبة 8.1 نقطة مئوية.
- (2) زيادة ودائع البنوك التجارية في البنك المركزي بمقدار 20.5 نقطة مئوية.

أما الزيادة في العملة المصدرة فقد تعكس بدورها زيادة قيمة احتياطيات الذهب الناتجة عن زيادة حساب إعادة التقييم نتيجة ارتفاع أسعار الذهب العالمية. فيما يتعلق بالزيادة في ودائع البنوك التجارية، فهي تتكون من "الاحتياطيات الفائضة" و "الاحتياطيات الأخرى" التي يتم إيداعها عادة في مصرف قطر المركزي للاستفادة من مدفوعات الفوائد، وفي نفس الوقت إتاحتها لاستخدامها في سداد مستحققاتها عند الحاجة. كما يستخدم مصرف قطر المركزي هذه الاحتياطيات كمقياس للسيولة الأولية، حيث تشير الزيادة إلى وفتتها، بينما يشير انخفاضها إلى ندرتها.

كما تكررت الإجراءات نفسها خلال الفترة (نوفمبر 2020 – نوفمبر 2021) حيث زاد متوسط القاعدة النقدية بنسبة 14%، وقد جاءت هذه الزيادة من زيادة العملة المصدرة بمتوسط 4.4 نقاط مئوية، ومن زيادة ودائع البنوك التجارية (الأخرى) لدى المصرف المركزي بنسبة 2.4 نقطة مئوية، أي غير فائض الاحتياطيات والاحتياطيات الالزامية.

وبشكل عام يمكن قياس الملاءة المالية للمصرف باستخدام معيار كفاية الاحتياطيات الدولية كنسبة من النقد المصدرة والبالغة حوالي 624% في نهاية نوفمبر 2021، بينما المطلوب بموجب القانون ان تكون 100%. ومن الجدير بالذكر أن مستوى إجمالي الاحتياطيات الدولية، والسيولة بالعملات الأجنبية بلغت حوالي 209.6 مليار ريال في نوفمبر 2021، بما

الشكل (26-2): تطور القاعدة النقدية



الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

من رقمين إلى رقم فردي، حيث أصبح 6.3% بدلاً مما كان عليه في عام 2020 حوالي 13%.

أما فيما يخص التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع العام (حكومة ومؤسسات عامة) في عام 2019، فقد سددت الحكومة والمؤسسات شبه الحكومية جزءاً من مديونيتها للجهاز المصرفي، لكن المؤسسات العامة الحكومية زادت بشكل واضح من عملية الاقتراض بنسبة 14.6% مقارنة بعام 2018. وبسبب استخدام الحكومة جزء من ودائعها في القطاع المصرفي – يمكن لتسديد القروض – فقد تراجع إجمالي ودائع القطاع العام بنسبة أعلى من تراجع ائتمان القطاع العام، مما أدى إلى اتساع الفجوة بينهما من 26 مليار ريال لعام 2018 إلى 37 مليار ريال لعام 2019، بنسبة نمو مقداره 40% في عام 2020.

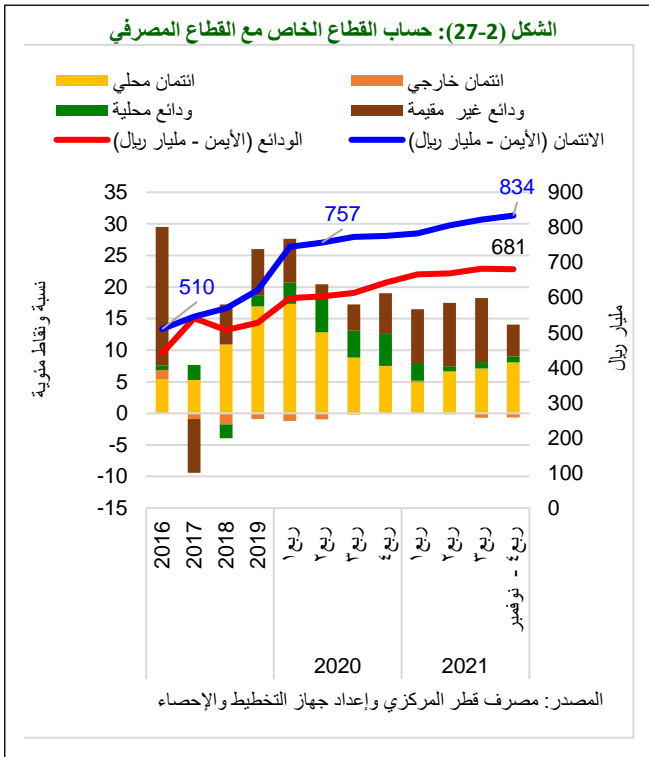
ملاح من ضغوطات السيولة المحلية

نمت التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص خلال عام 2019 بنحو 16.1%، كما في الشكل (2-27)، والتي أدت إلى جذب ودائع غير المقيمين لتنمو بمعدل 23%، بينما نمت ودائع المقيمين بنحو 2.4%، إذ جاء معظم نمو التسهيلات الائتمانية من الائتمان المحلي خاصة لتلك الأنشطة المتعلقة بتجارة الجملة أو التجزئة، وأنشطة الخدمات، مثل: خدمات صيانة آبار النفط، وتوزيع الغاز، والمهن الحرفية، والاستشارات القانونية وخدمات البيع والسمسرة، وغيرها. ولكن في ظل تواضع نمو الودائع المحلية التي تشكل حوالي 64% من إجمالي الودائع، فقد اتسعت الفجوة بين مستوى إجمالي الودائع وإجمالي الائتمان للقطاع الخاص من 62 مليار ريال في ديسمبر 2017 إلى 93 مليار ريال في ديسمبر 2018، وبزيادة مقدارها 51% مقارنة بعام 2018.

ومع استمرار ارتفاع الائتمان المحلي وودائع غير المقيمين، مقابل استقرار الودائع المحلية خلال عام 2019، فقد أدى إلى زيادة اتساع الفجوة من 93 مليار ريال في ديسمبر 2018 إلى 145.5 مليار ريال في ديسمبر 2019، وبزيادة مقدارها 56%.

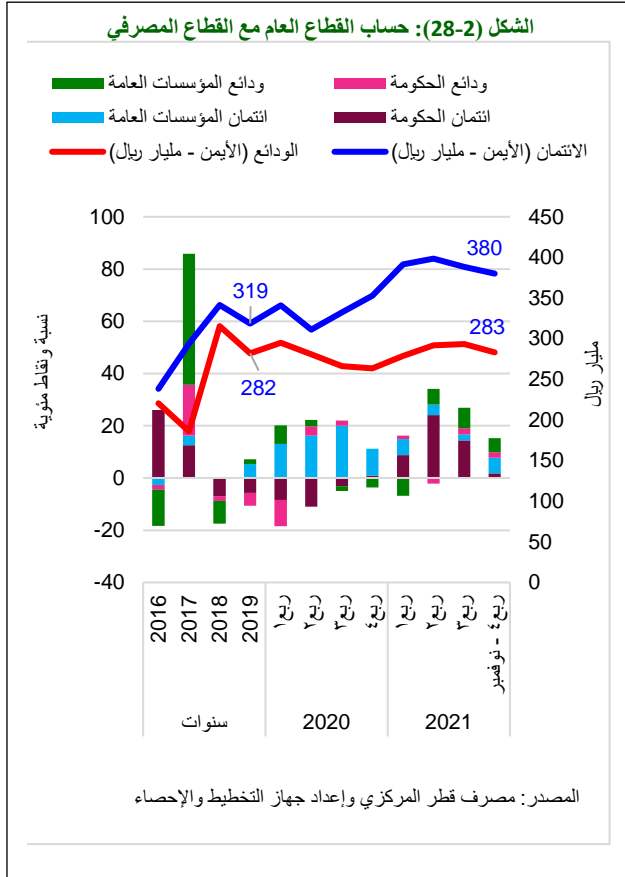
ومع تراجع الأنشطة الاقتصادية خلال عام 2020 نتيجة لإجراءات احتواء انتشار وباء كوفيد-19، فقد بلغت الفجوة في المتوسط حوالي 148.8 مليار ريال خلال عام 2020، بحد أقصى 165 مليار ريال في أغسطس 2020، وبحد أدنى 134 مليار ريال في ديسمبر 2020، وبالتالي فقد ارتفع متوسط الفجوة بنحو 2.2% مقارنة بشهر ديسمبر 2019.

أما خلال الفترة يناير – نوفمبر من عام 2021، فقد بلغت الفجوة في المتوسط حوالي 132 مليار ريال، بحد أقصى 153 مليار ريال في نوفمبر 2021، وبحد أدنى 104 مليار ريال في أبريل 2021، وبالتالي فقد انخفض متوسط الفجوة بنحو 11.7% مقارنة بالفترة نفسها عام 2020. نتيجة نمو ودائع غير المقيمين بمتوسط 25.8%، مقروناً بانخفاض وتيرة نمو الائتمان المحلي



الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

واصلت الحكومة عملية سداد مستحقات الاقتراض للقطاع المصرفي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام، بينما زادت المنشآت العامة، كما في 2018 و2019، من اقتراضها مرة أخرى خلال الفترة نفسها، كما يشير الشكل (28-2). في المقابل، واصلت الحكومة استخدام ودائعها لدى الجهاز المصرفي خلال الربع الأول 2020، لكنها ما لبثت أن زادت بسرعة من ودائعها خلال الربع الثاني من عام 2020 بهدف دعم القطاع المصرفي لمواجهة تداعيات كوفيد-19، إلا إنه في نفس الوقت، سحبت المؤسسات العامة جزءاً من ودائعها لدى القطاع المصرفي، وكانت المحصلة النهائية لعام 2020 أن تراجع إجمالي ودائع القطاع العام بنسبة أعلى من تراجع ائتمان القطاع العام، مما أدى إلى اتساع الفجوة بينهما من 44 مليار ريال في ديسمبر 2019 إلى متوسط 60.7 مليار ريال في عام 2020، وبنسبة نمو مقداره 37%.



أما خلال الفترة (يناير – نوفمبر من عام 2021)، فقد ارتفعت الفجوة إلى متوسط 114 مليار ريال، بحد أقصى 135 مليار ريال في أبريل 2021، وبحد أدنى 95 مليار ريال في سبتمبر 2021، وبنسبة اتساع في الفجوة 87% مقارنة بمتوسط الفترة نفسها من عام 2020، نتيجة استئناف كل من الحكومة والمؤسسات العامة الاقتراض من الجهاز المصرفي بمتوسط 18.4% خلال الفترة نفسها مقارنة بمتوسط عام 2020، بينما ظل نمو الودائع متواضعاً عند حوالي 2%.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

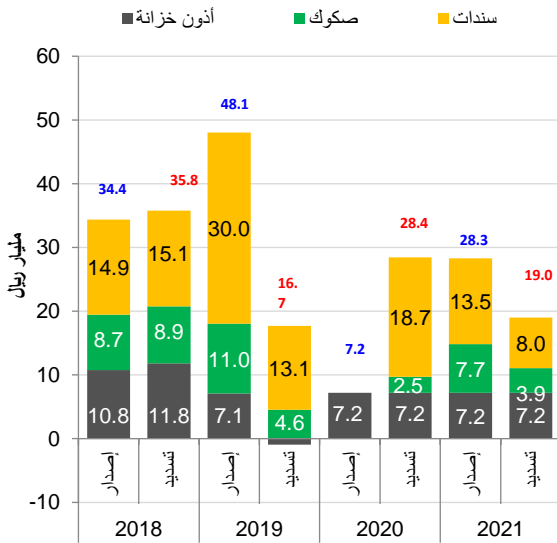
ملاح من استقرار الدين العام

إجمالي الدين العام إلى حوالي 382 مليار ريال في نهاية عام 2021، كما يوضح الشكل (2-29).

أما عن موقف حركة تدفقات الدين المحلي من أدوات الدين العام - سندات وصكوك (وإلى حد ما أنونات خزانة) خلال عامي: 2020 و2021، فهي على النحو الآتي: في عام 2020 تم إصدار 7.2 مليار ريال كأذون خزانة لتحل محل ما تم تسديده، كما أنه لم يتم إصدار أي سندات خزينة، وإنما تم تسديد سندات عادية بمبلغ 18.75 مليار ريال وصكوك بمبلغ 2.5 مليار ريال، مما يعني أنه تم ضخ حوالي 21.3 مليار ريال كسيولة بسوق النقد القطري في عام 2020.

وعند حساب صافي الدين العام لعام 2021، فتشير التقديرات الأولية حتى منتصف شهر ديسمبر 2021 بأنه تم إصدار 7.2 مليار ريال كأذون خزانة لتحل محل ما تم تسديده والبالغ حوالي 7.2 مليار ريال، وتم إصدار سندات خزينة عادية بمبلغ 13.45 مليار ريال، وسندات صكوك بمبلغ 7.65 مليار ريال، ويتوقع أن يتم تسديد سندات خزينة بنهاية عام 2021، بمبلغ 19 مليار ريال، كما يشير الشكل (2-30)، موزعة ما بين عادية بمبلغ 7.98 مليار ريال، وصكوك بمبلغ 3.85 مليار ريال، مما سيؤدي إلى إمتصاص سيولة بمقدار 9.28 مليار ريال إلى سوق النقد القطري.

الشكل (2-30): إصدارات أذون وسندات الخزانة (عادية وصكوك)

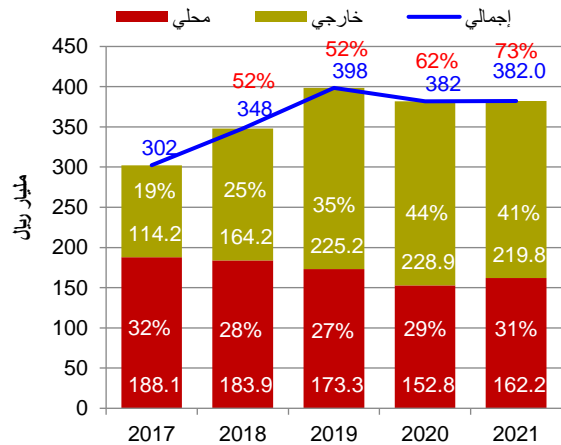


المصدر: موقع مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

أنخفض صافي الدين العام (مديونية الحكومة) من 398 مليار ريال في عام 2019 إلى 382 مليار ريال في نهاية عام 2020، كما في الشكل (2-29)، ويعزى معظم هذا الانخفاض إلى سداد أقساط الدين المحلي، إلى جانب عدم إصدار أي أدوات دين عام محلي خلال عام 2020، مما أدى إلى انخفاض إجمالي الدين المحلي من 173.3 مليار ريال في عام 2019 إلى 152.8 مليار ريال في نهاية عام 2020. وفيما يتعلق بصافي مستوى الدين الخارجي في ديسمبر 2020، فقد ارتفع من 225 مليار ريال في عام 2019 إلى 229 مليار ريال في نهاية عام 2020، بسبب إصدار سندات سيادية دولية في عام 2020، بالإضافة إلى الاقتراض من المؤسسات المالية الدولية بشروط سعر الليبور (سيتم إلغاء سعر الليبور انظر الإطار 2-7)، إلا أنه تم سداد جزء كبير من أقساط المديونية الخارجية خلال عام 2020، كما هو مذكور أعلاه، مما جعل صافي الزيادة في إجمالي الدين الخارجي بنحو 4 مليار ريال.

واستناداً إلى بيان الموازنة العامة للربعين الثاني والثالث من عام 2021، الصادر عن وزارة المالية، فإنه يشير إلى أن إجمالي أقساط الدين الخارجي التي تم سدادها وسيتم سدادها خلال عام 2021 حوالي 15.3 مليار ريال. وفيما يتعلق بصافي تدفق الدين المحلي لعام 2021 سيبلغ نحو 10.2 مليار ريال، وبالتالي سيصل

الشكل (2-29): تطور مديونية الحكومة (كقيمة ونسبة من الناتج المحلي)



المصدر: وزارة المالية وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء ديسمبر 2021

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

الإطار (2-7): نحو استبدال معيار ليبور لأسعار الفائدة

تم استخدام السعر المعروف بين البنوك في لندن - المعروف باسم LIBOR - على مدى العقود الأربعة الماضية معيارًا رئيسيًا لتحديد أسعار الفائدة التي يتم احتسابها على أساس قابل للتعديل، ومجموعة متنوعة من رهون العقارية. يتم احتساب الليبور بخمس عملات: الجنيه الإسترليني البريطاني، والفرنك السويسري، واليورو، والين الياباني، والدولار الأمريكي. بينما تم إنشاؤه لأول مرة في أواخر الستينيات، إلا أنه تم استخدامه رسميًا كمعيار على نطاق واسع منذ عام 1986، وتشير التقديرات إلى أن القروض العقارية السكنية، والقروض الاستهلاكية على أساس ليبور وصلت إلى \$1.2 تريليون دولار و\$1.3 تريليون دولار في عام 2019، على التوالي. لكن سيتم إيقافه بحلول 31 ديسمبر 2021. الفكرة هي أن 18 بنكًا دوليًا يقدمون افتراضاتهم حول المعدلات التي يعتقدون أنهم سيدفعونها إذا اضطروا إلى اقتراض أموال من بنك آخر في سوق الإقراض بين البنوك في لندن. وللمساعدة في الحماية من الارتفاعات أو الانخفاضات الشديدة التي قد تؤدي إلى انحراف سعر LIBOR، تقوم إدارة التبادل القاري للمعيار (ICE) بحذف أعلى أربع افتراضات وأدنى أربع افتراضات وذلك قبل احتساب المتوسط من العشرة المتبقية.

منذ عام 2008، دعا عدد من الوكالات ذات الصلة في جميع أنحاء العالم إلى تفكيك ليبور، بما في ذلك ICE، بحجة أن هذا المعيار قد أسىء استخدامه مما تسبب في الأزمة المالية لعام 2008، ولا سيما إساءة استخدام مقايضات التخلف عن سداد الائتمان (CDS). بالإضافة إلى ذلك، في عام 2012، كشفت التحقيقات المكثفة حول الطريقة التي تم بها إساءة الاستخدام لمعدل الليبور وعلى نطاق واسع وطويل الأمد من قبل العديد من البنوك - بما في ذلك باركليز، ودويتشه بنك، ورابوبانك، ويو بي إس ورويال بنك أوف سكوتلاند - للتلاعب بأسعار ليبور من أجل الربح.

لكن الحجة الأكثر أهمية وراء إلغاء الليبور هي ما أشار إليه ICE في تقييمه حول هذه القضية، إذ أفادت أن البنوك أصبحت لا تعمل بالطريقة التي أسس عليها الليبور، ونتيجة لذلك، أصبحت أسعار الليبور معيارًا أقل موثوقية بسبب التقنيات المصرفية الجديدة، ولهذا السبب لم تعد شركة ICE مهتمة بضممان LIBOR بعد نهاية عام 2021.

تتحرك الاقتصادات الرئيسية في العالم الآن بعيدًا عن استخدام سعر ليبور، باستخدام ما يسمى بانتقال ليبور، ببديلين من أسعار الفوائد لتحل محل الليبور، والتي تسمى "مرجعيات خالية من المخاطر" ("RFRs")، كما يشير الجدول (1)، تركز هذه البدائل على ما يلي: "في المملكة المتحدة، أوصت مجموعة العمل بشأن المعدل المرجعي الخالي من المخاطر للجنيه الإسترليني" ("مجموعة العمل باستخدام المتوسط المرفس للجنيه الإسترليني (SONIA)، وفي الولايات المتحدة السعر المرجعي البديل أوصت اللجنة (ARRC) باستخدام سعر التمويل المضمون (SOFR) باعتباره RFR لاستبدال الجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي على التوالي. كذلك أيضا هناك سعر الصرف قصير الأجل (STR €) لليورو، لكن يركز هذا الإطار على SONIA وSOFR.

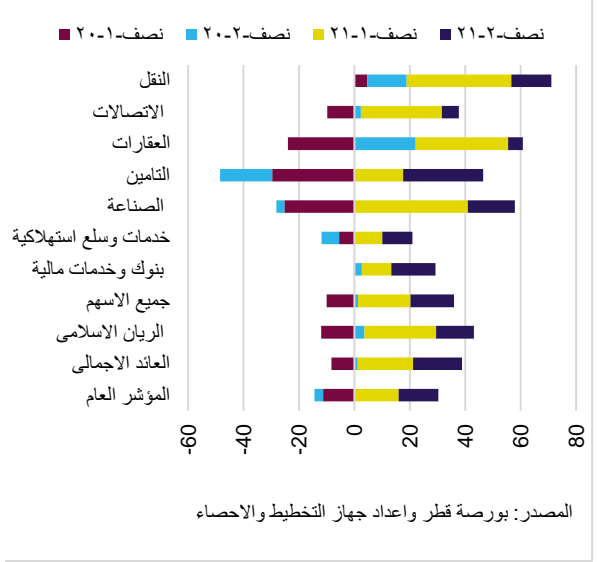
الجدول (1) للإطار (2-7): بديلين من أسعار الفوائد لتحل محل الليبور، والتي تسمى "مرجعيات خالية من المخاطر" ("RFR")			
المضمون	SONIA	SOFR	LIBOR
	بين عشية وضحاها	بين عشية وضحاها	فترات من المبيت حتى 12 شهرًا 7
	النظر إلى الوراء والتاريخية	النظر إلى الوراء والتاريخية	التطلع إلى الأمام
العملات	GBP	دولار أمريكي	الجنيه الإسترليني، والدولار الأمريكي، والين، والفرنك السويسري، واليورو
وقت النشر	لندن (في يوم العمل 09.00 (T + 1) التالي بلندن	(بالتوقيت الشرقي القياسي) (في يوم 08.00 (T + 1) العمل التالي في نيويورك	للجنيه الإسترليني ويومي (T) لندن (في يوم عمل لندن 11.55 (T-2) عمل في لندن قبل
قياس المفهوم	الاقتراض غير المضمون بين عشية وضحاها	الاقتراض الآمن بين عشية وضحاها	الاقتراض غير المضمون للفترة المعنية
المصدر: تم الحصول على معلومات النصوص والجدول أعلاه من المواقع التالية https://www.forbes.com/advisor/investing/what-is-libor			
https://www.wfw.com/articles/libor-transition-what-why-when-how			

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

ملاح من استقرار السوق المالية (بورصة قطر)

بعد أن أظهرت البيانات الربعية للمؤشر العام لبورصة قطر لعام 2020 تراجعاً بنسبة سالب 7.7%، وبحد أقصى سالب 13.5% وحده أدنى سالب 1.3%، أظهرت بيانات الأرباع الأربعة²⁹ من عام 2021 نمواً بلغ في المتوسط 15.1%، وبحد أقصى 21.7% وحده أدنى 10.2%، وذلك جراء التحسن الذي شهدته جميع القطاعات مع بعض التباين من قطاع إلى آخر، كما يشير الشكل (2-31).

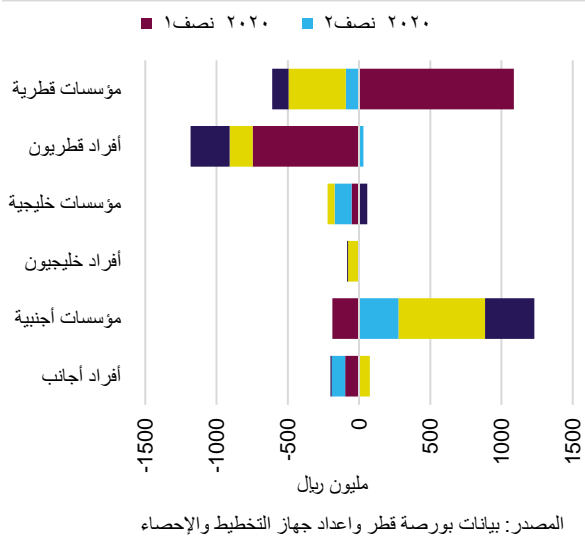
الشكل (2-31): تطور مؤشرات الأسهم بحسب القطاعات الاقتصادية



حيث يلاحظ إن استجابة المستثمرين من كافة الجنسيات في بورصة قطر من حيث صافي التداولات كانت سلبية خلال عام 2020، في حين كانت استجابة المؤسسات الاستثمارية من داخل قطر إيجابية ولم تتأثر صافي صفقاتها، يمكن أن يعزى ذلك إلى حزمة الدعم المالي للحكومة الممنوحة للسوق المالي من خلال توجيه الصناديق الحكومية – كمؤسسات مالية - لزيادة استثماراتها في البورصة بمبلغ 10 مليار ريال، من جانب آخر كانت استجابة مؤسسات الاستثمار الأجنبية من حيث صافي تداولاتها سلبية خلال النصف الأول من عام 2020، إلا إن صافي تداولاتها تحولت إلى إيجابية بنهاية عام 2020، وظلت تحقق صافي مشتريات إيجابية حتى نهاية نوفمبر 2021، مما يدل على عودة ثقتها بالاستفادة مما تقدمه بورصة قطر من أرباح ومنافع اقتصادية ومالية.

أما بالنسبة لـصافي صفقات التداول لمستثمري دول مجلس التعاون الخليجي، فقد كانت سلبية سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات خلال عام 2020 حتى الربع الأول من عام 2021. ولكن خلال الفترة (ابريل – نوفمبر 2021)، أظهرت البيانات أن صافي الاستثمار المؤسسي من المستثمرين الخليجين عادت إلى مستوى إيجابي، بينما ظل صافي محفظة الاستثمار الفردي سلبياً حتى نهاية نوفمبر 2021.

الشكل (2-32): تطورات قيمة تداول بورصة قطر خلال 2020-2021



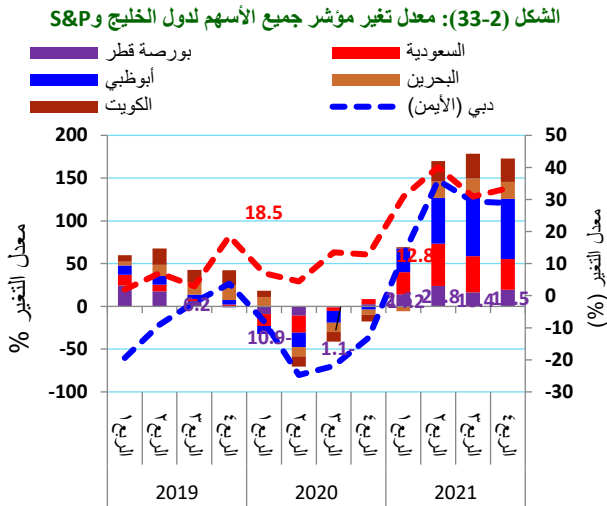
من المفهوم على نطاق واسع أن عواقب التدابير الوقائية والقيود التي فرضتها العديد من الاقتصادات الرائدة من إجراءات لاحتواء انتشار وباء كوفيد-19 منذ بداية الأزمة مارس 2020، وحتى نهاية عام 2021، والإجراءات اللاحقة لرفع معظم القيود، أدت إلى تقلب سلوك المستثمرين تجاه الاستثمار، أو عدم الاستثمار في البورصات العالمية، بما في ذلك بورصة قطر، حيث أظهرت بيانات صافي قيمة التداول في بورصة قطر (شراء الأسهم ناقص بيع الأسهم)، إلى حدوث تباين ملموس في استجابة المستثمرين في بورصة قطر بحسب جنسية ونوعية المساهمين، وكذلك سواء أكانوا أفراداً أم مؤسسات، كما يشير الشكل (2-32).

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

وفيما يتعلق بنسبة سعر الأسهم إلى قيمتها الدفترية، فقد بلغت في قطر حوالي 1.45، والتي هي أقل من السعودية وأبو ظبي، لكنها متقاربة مع الكويت، وأعلى من دبي والبحرين. ومن حيث الأرباح الموزعة، فقد بلغ مؤشر أرباح بورصة قطر حوالي 2.75%، والتي هي متساوية مع دبي وأقل من أبو ظبي لكنها أعلى من بقية الأسواق الخليجية الأخرى.

أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون الخليجي

ولقياس مدى أداء مؤشرات أسواق الأوراق المالية في مجلس التعاون الخليجي، وكذلك مؤشر S&P (ستاندراند اند بورز)، فقد استخدم مؤشر جميع الأسهم في هذا التقرير، حيث أظهرت مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية خلال عام 2020 (تم استبعاد عمان) كما يشير الشكل (2-33)، أنها تراجعت بحوالي سالب 8.4% متراوحاً ما بين سالب 18.4% كحد أقصى، وسالب 1.2% كحد أدنى، مقابل 9.5% نمو في مؤشر S&P، وجاء معظم التراجع من بورصة دبي (16.9%)، تليها أبو ظبي، السعودية، الكويت، فقطر (4.64%)، ثم البحرين (4.2%). إلا إن جميع الاسواق استعادت عافيتها خلال الأربعة الأرباع من عام 2021، بمتوسط نمو بلغ حوالي 28.8% متراوحاً ما بين 55.4% كحد أقصى، و 12.44% كحد أدنى، مقارنة بنمو مؤشر S&P (33.8%)، وجاء معظم النمو من بورصة أبو ظبي (55.4%)، تليها السعودية، الكويت، دبي، فقطر (18.5%)، والبحرين (13.6%).



المصدر: Refinitiv Eikon (ديسمبر 2021)، وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

أما من حيث متوسط تكلفة وأرباح الأسهم في الأسواق الخليجية، فيشير الجدول (2-4)، إلى أن الإقبال على شراء الأسهم في السعودية هو الأعلى بنسبة سعر السهم إلى الأرباح حوالي (23.2 نقطة)، والتي تدل على توقعات المستثمرين بشأن نمو الأرباح في هذه الدول.

الجدول (2-4): تطور أداء مؤشرات بورصات دول مجلس التعاون الخليجي

جميع الأسهم	العام	ADI.	DFMGI.	TASI.	BAX.	KWSE.	
	دولة قطر	ابوظبي	دبي	السعودية	البحرين	الكويت	
	3,519	11,082	7,652	2,901	11,180	1,666	6,813
نقطة المؤشر							
PE	16.12	16.15	21.10	14.67	23.25	12.94	20.77
نسبة الأسعار إلى الأرباح							
PB	1.45	1.49	2.24	0.89	2.67	0.98	1.38
نسبة السعر إلى القيمة الدفترية							
(%)	2.75	2.83	2.99	2.74	2.38	1.99	2.35
عائدات الأرباح							
التقلب - 200 يوم	9.14	9.86	11.40	13.51	10.22	6.32	7.46
(%)	9.97	6.19	51.67	16.42	28.07	11.82	22.84
الأداء خلال عام مضى							
(%)	14.72	12.13	68.73	27.85	39.89	20.64	28.81
معدل تغير السعر السنوي							

المصدر: أعداد جهاز التخطيط والإحصاء من بيانات Refinitiv Eikon تم تنزيلها في ديسمبر 2021

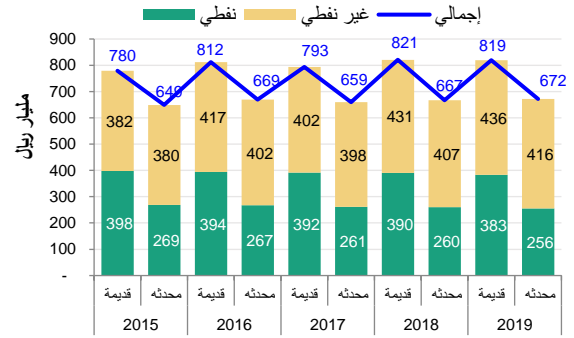
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

التطور الاقتصادي للفترة (2017 - 2019)

والذي يعكس التغير الذي حدث لمعامل مكمش الناتج المحلي الإجمالي بسبب تغيير سنة الأساس كما يشير الجدول (2-5) إذ بسبب ما شهدته أسواق السلع والخدمات عالمياً من تقلبات حادة في الأسعار خلال الفترة (2013 – 2019) ارتفع معامل مكمش الناتج المحلي الإجمالي بمتوسط سنوي بلغ حوالي 19.5%، ويعزى معظم هذه الارتفاعات إلى التقلبات التنافسية لأسعار النفط والغاز التي أدت إلى تضخم معامل مكمش القيمة المضافة للأنشطة الهيدروكربونية بمتوسط 49.5%، والذي قلص من قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

أدى تحديث سنة الأساس من 2013 إلى 2018 وتحديث تحليل الناتج المحلي الإجمالي ببيانات المسح الاقتصادي للأعوام: 2017 و2018 و2019 إلى تغيير كبير في القيم السنوية ومعدلات التغير في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية كما هو موضح في الإطارات (2-8 و2-9). وكما يشير الشكل (2-34) إلى أن القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الفترة (2015 – 2019) قد تعدلت إلى الأسفل بمتوسط سنوي بلغ حوالي 17.5%،

الشكل (2-34): القيمة الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي (2015 – 2019)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الجدول (2-5): معامل الإنكماش للقطاعات الرئيسية للناتج المحلي

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	
81	85	75	69	76	100	100	معامل مكمش الناتج المحلي (2013=100) (نقاط)
59	66	50	42	56	98	100	مكمش القيمة المضافة للقطاع الهيدروكربوني
101	102	99	97	96	101	100	مكمش القيمة المضافة غير الهيدروكربونية
96	100	89	83	91	121	123	معامل مكمش الناتج المحلي (2018=100) (نقاط)
90	100	76	61	82	145	147	مكمش القيمة المضافة للقطاع الهيدروكربوني
99	100	97	97	97	102	102	مكمش القيمة المضافة غير الهيدروكربونية
%17	%18	%18	%19	%20	%21	%23	معامل مكمش الناتج المحلي (%)
%51	%52	%53	%48	%48	%48	%47	مكمش الناتج الهيدروكربوني (%)
%2-	%2-	%1-	%0	%0	%1	%2	مكمش الناتج غير الهيدروكربوني (%)
61	65	53	42	49	95	102	متوسط سعر النفط للبرميل (\$) دولار أمريكي
9	8	7	6	10	13	14	متوسط اسعار الغاز لمليون وحدة حرارية بريطانية (\$)

المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

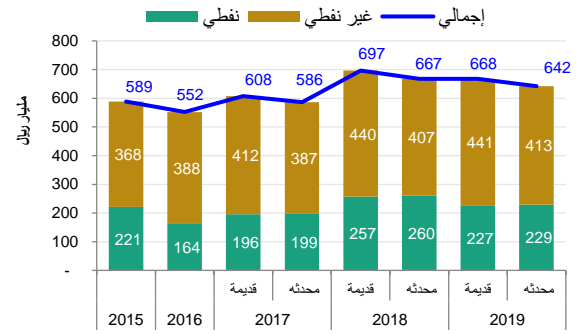
الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

وإنتاج أنشطة البناء والتشييد، (2) تضيق الفجوة بين قيمتي الناتج المحلي الإسمي والحقيقي، (3) انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 2% بسبب تضخم المكمش، واستقرار معدل النمو السكاني عند نسبة 2.2%.

أما فيما يتعلق بالتعديلات التي حدثت لمعدل التغير السنوي لكل من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة (2013 – 2019)، والتي تم إعادة احتسابها على ضوء سنة الأساس الجديدة، فيتضح أن معدلات التغير تذبذبت للإسمي لتعكس التغيرات في الأسعار، بينما تدرجت في الانخفاض بالنسبة للحقيقي لتعكس التغيرات في كمية الإنتاج، كما يشير الشكل (2-36).

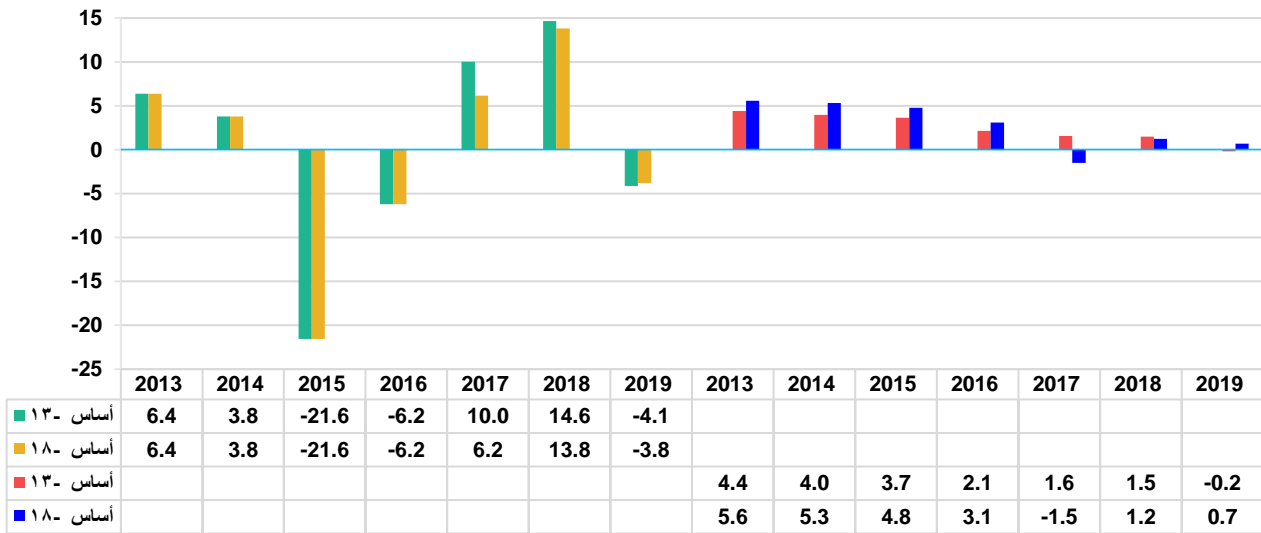
كما أن القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية شهدت تعديلاً إلى الأسفل بمتوسط 3.9% خلال الفترة (2017 – 2019)، كما يشير الشكل (2-35)، بسبب تحديث بيانات الناتج المحلي ببيانات المسوح الاقتصادية السنوية خلال الفترة نفسها، مما أدى إلى: (1) تصحيح تقديرات بيانات إنتاج الغاز الطبيعي المسال

الشكل (2-35): القيمة الإسمية للناتج المحلي الإجمالي (2015 – 2019)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الشكل (2-36): معدل التغير السنوي للناتج المحلي الحقيقي والاسمي (%)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الإطار (2-8): إعادة تقدير الحسابات الوطنية على أساس أسعار عام 2018

توصي الدلائل الإرشادية للحسابات القومية، منها: SNA 2008 بأهمية تغيير سنة الأساس على الأقل، كل خمس سنوات لتأخذ في الحسبان التغييرات النسبية للأسعار. ونظراً لما شهده الاقتصاد القطري من تطورات اقتصادية واجتماعية وتعديلات، بما فيها الجوانب الايجابية والسلبية من تداعيات الحصار على عدد من الأنشطة الاقتصادية، فإن مواصلة احتساب الناتج المحلي على اساس اسعار 2013 التي أصبحت لا تمثل، ولا تعبر بشكل كاف عن القيمة السوقية لمنتجات القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما إن أوزان السلع الاستهلاكية والخدمية قد تعدلت نسبياً. مع أخذ هذه العوامل في الاعتبار قامت إدارة الإحصاءات في جهاز التخطيط والإحصاء بإعادة احتساب الناتج المحلي للأعوام: 2011 و2019 باستخدام:

- بيانات مسح إنفاق ودخل الأسرة لعام 2018، لاحتساب الناتج المحلي بطريقة الإنفاق، واحتساب اوزان جديدة للرقم القياسي لأسعار المستهلك (2018 بدلاً عن 2013
- تغيير سنة الأساس لاحتساب الناتج المحلي الإجمالي من أسعار عام 2013 إلى أسعار عام 2018
- بيانات المسوح الاقتصادية السنوية (2017، 2018، 2019) وبيانات تكميلية محدثة من مصادر أخرى: كوزارة المالية، وقطر للطاقة، وبورصة قطر، ومن مؤسسات عامة وخاصة، التي أدت في مجملها إلى:
 - تغيير تركيبة الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) مع تغيير الأوزان، كما يشير الشكل أدناه (1)
- انخفاض نسبة القطاع الهيدروكربوني من حوالي 55% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2013 إلى 39% في عام 2018
- انخفاض نسبة قطاع الصناعة بما فيها مرافق الكهرباء والماء من 11% إلى 9% خلال الفترة نفسها
- وذلك، لصالح زيادة نسبة قطاع الخدمات من 29% إلى 40%، ونسبة قطاع البناء والتشييد من 5% إلى 12%

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

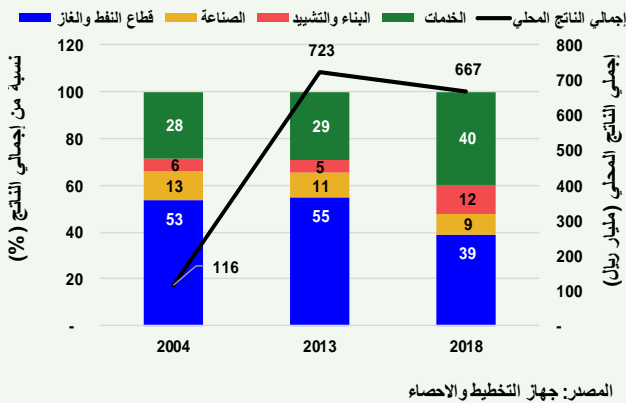
الإطار (9-2): تحديث بيانات الناتج المحلي للأعوام 2017، 2018، 2019 ببيانات المسوح الاقتصادية السنوية

من أهم العوامل التي أكدت على أهمية إجراء تعديل لسنة الأساس هي ما أظهرته النتائج النهائية لمسح إنفاق ودخل الأسرة (HEIS) لعام 2018 من تغييرات طفيفة على سلة الاستهلاك العائلي، فضلا أن المسح تم تنفيذه خلال الفترة التي كانت فيها أسعار النفط والغاز العالمية مرتفعة لكننا نسبياً منخفضة عما كانت عليه في سنة الأساس لعام 2013، كما هو موضح في الجدول (2-5 أعلاه).

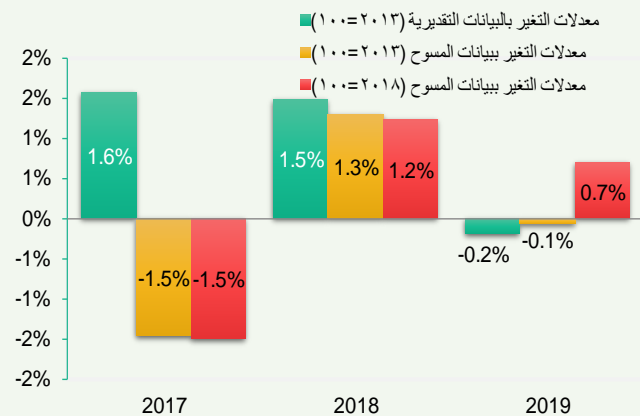
كما أن احتساب الناتج المحلي للأعوام: (2017، 2018، 2019)، باستخدام بيانات المسوح الاقتصادية السنوية، أدت إلى تغيير معدلات النمو السنوية للأعوام نفسها، مقارنة بما تم نشره سابقا في البيانات الصحفية وتقارير جهاز التخطيط والإحصاء بما فيها تقرير الآفاق الاقتصادية، كما يشير الشكل (1) رقم: (12) للفترة (2020-2022) باستخدام بيانات سنوية مجمعة من الناتج المحلي الإجمالي الفصلي،

وعلى الرغم من أهمية تغيير سنة الأساس كل خمس سنوات لإحتساب الناتج المحلي الحقيقي كما يشير الشكل (2)، إلا إنه ما زال يعتري هذه المنهجية كثير من القصور، إذ إنها لا تتواءم مع ما يشهده عالم اليوم من تغييرات سريعة سواء في تكنولوجيا الإنتاج، أم في أنماط الاستهلاك والاستثمار، أم التجارة الخارجية، ولهذا تستخدم معظم الدول المتقدمة طريقة بديله تعرف باسم الأساس المتحركة chain link index

الشكل (2) للإطار (9-2): التغير في حصة القطاعات الرئيسية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكل تغيير سنة الأساس



الشكل (1) للإطار (9-2): معدلات تغير الناتج المحلي الحقيقي قبل وبعد تغيير سنة الأساس واستخدام بيانات المسوح الاقتصادية السنوية



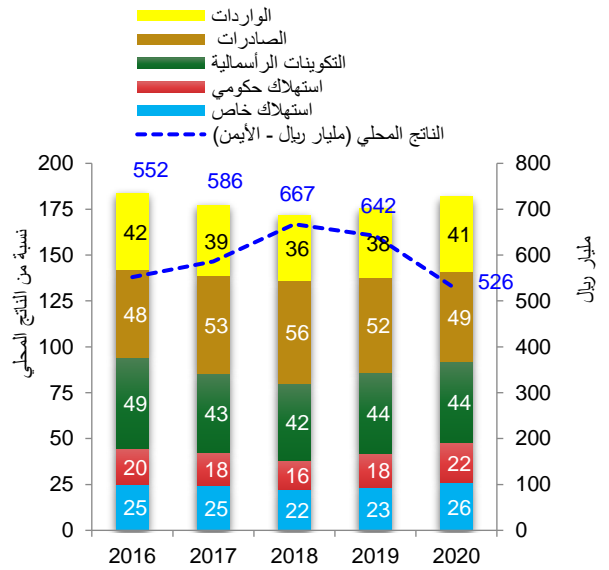
الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

أما فيما يتعلق بمساهمة مكونات الإنفاق في تكوين متوسط معدل التغير السنوي للناتج المحلي الحقيقي خلال الفترة (2014 – 2019)، فقد تبدلت مساهماتها ما بين موجب وسالب، إلا إن الصادرات ظلت تقود عملية التغير: فعندما تزداد مساهمته يتحرك معدل التغير إلى الأعلى، وعندما تنخفض يتحرك إلى الأسفل، كما يشير الشكل (2-38)، حيث يلاحظ أن مسار صافي التجارة الخارجية (صادرات السلع والخدمات ناقصاً واردات السلع والخدمات) يُساهم في حدوث دورات اقتصادية متعاقبة للاقتصاد القطري بمراحلها المختلفة ما بين النمو والانكماش. إذا يُلاحظ بأنه عندما يحقق صافي التجارة الخارجية فائضاً يزداد الطلب الكلي، ربما لأن هذا الفائض يستخدم لزيادة الاستهلاك مع تعزيز الاستثمار الخاص والحكومي، والعكس صحيح، أي أن العجز يؤثر لاحقاً على معدلات الاستهلاك والاستثمار، إلا أن عام 2020 كان عاماً استثنائياً بسبب تداعيات إجراءات احتواء كوفيد-19 على الطلب الكلي (استهلاك واستثمار).

الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق

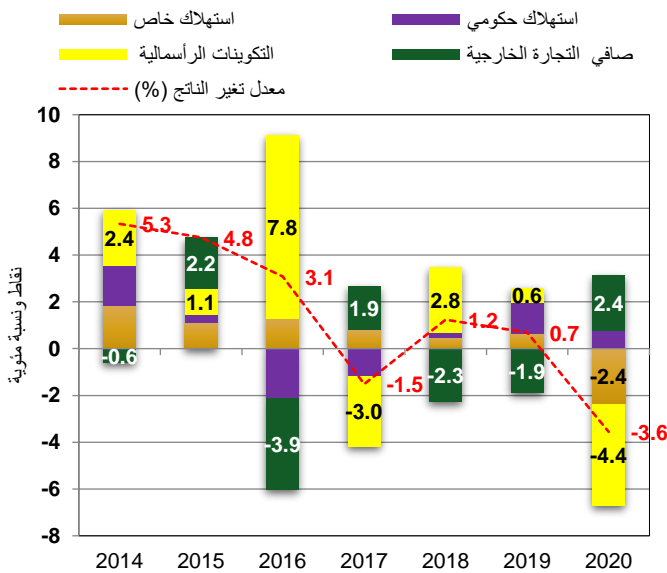
تبين مما سبق أن تحديث بيانات الناتج المحلي الإجمالي الإسمي ببيانات المسوح الاقتصادية السنوية للأعوام: 2017 و 2018 و 2019، قد أدى إلى تعديل معدل تغيره السنوي، ومن ثم تغيير نسبة مكوناته بحسب طريقة الإنفاق للفترة نفسها، كما يشير الشكل (2-37)، إذ مقارنة بعام 2016، انخفضت نسبة التكوينات الرأسمالية لصالح زيادة نسبة بقية المكونات لكن بدرجات متفاوتة، ولعل السبب يعود إلى أن بيانات المسوح الاقتصادية صححت التقديرات الخاصة بمكون التكوينات الرأسمالية، الذي يُستخدم فيها مكون المخزون كحد باقي (Residual)، لامتناس الفوارق الحسابية الإحصائية، عندما يتم احتساب الناتج المحلي بطريقة الإنفاق، وذلك حتى يتساوى مع احتساب الناتج المحلي بطريقة الإنتاج.

الشكل (2-37): نصيب مكونات الناتج المحلي بطريقة الإنفاق



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الشكل (2-38): مساهمة بنود الإنفاق إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي



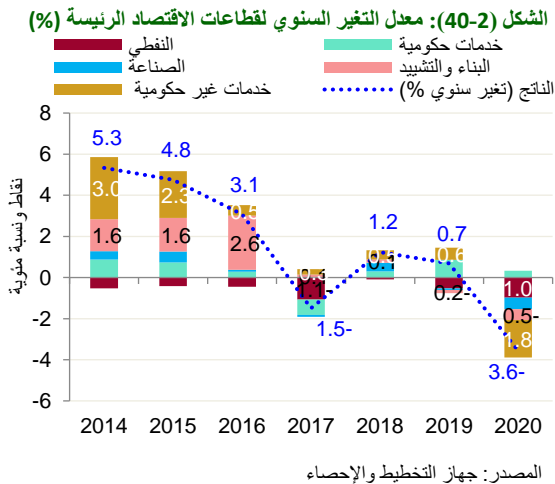
المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

وعائداتها، (3) رفع كفاءة استخدام الموارد لزيادة الإنتاجية، وفي نفس الوقت تعظيم الفوائد من الاستثمارات العامة والخاصة.

وباستخدام البيانات الحقيقية المقابلة للأنشطة الاقتصادية خلال الفترة نفسها، يتضح من الشكل (2-40)، أن الاقتصاد القطري مرّ بدورات اقتصادية متعاقبة تتأرجح بين الانكماش والنمو، حيث كان لقطاعي الخدمات والبناء والتشييد الدور الأبرز في تشكيل الدورات الاقتصادية إلى ما قبل 2017، نتيجة الاستثمارات العامة والخاصة في مجال البنى التحتية والحركة العمرانية وما صاحبهما من تنشيط الخدمات الحكومية وغير الحكومية، كما أن أنشطة الصناعة التحويلية شهدت نمواً في مجالي المصافي والبتروكيماويات. أما خلال الفترة (2017 – 2019) فقد شهدت مساهمة البناء والتشييد تراجعاً نتيجة استكمال جزء كبير من البنى التحتية واستقرار مساهمة أنشطة الصناعة التحويلية، إلا إن الخدمات غير الحكومية ظلت تساهم بصورة إيجابية في معدلات النمو الاقتصادي. أما تأثيرات إجراءات احتواء كوفيد-19 في عام 2020، فقد أثرت بشكل واضح على مجمل مساهمة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لعام 2020.

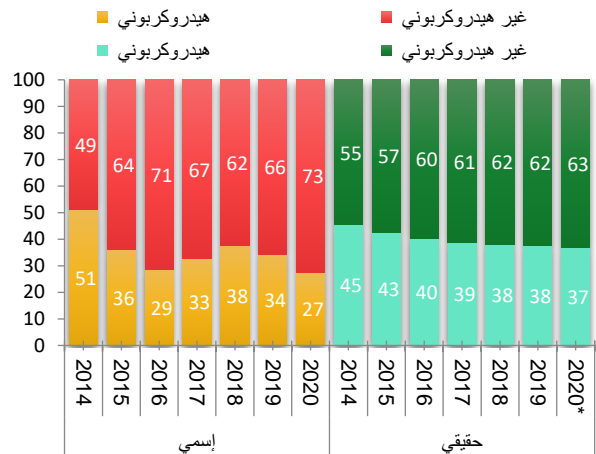
من ناحية ثانية استمرت المساهمة السلبية لقطاع الهيدروكربونات (النفطي) في تكوين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة (2014-2019)، ويرجع ذلك إلى الاستقرار النسبي للكميات



إمكانية تنويع الأنشطة الاقتصادية

واجه الاقتصاد القطري عدة تحديات رئيسة خلال الفترة (2014-2020)، ساهمت في إحداث تغييرات نسبية في هيكل الاقتصاد، من أهمها: (1) تقلب الأسعار العالمية والطلب على منتجات النفط والغاز ومشتقاتهما من الصناعة التحويلية، (2) توفر التمويل اللازم لإنشاء البنية التحتية المتعلقة بتنويع الاقتصاد، أو استضافة كأس العالم 2022، (3) مواجهة إجراءات الحصار على دولة قطر والتمثلة في إغلاق حركة الملاحة الجوية والبحرية مع إغلاق المنفذ البري الوحيد مع السعودية مما أدى إلى حدوث صدمات اقتصادية واجتماعية، (4) تداعيات إجراءات احتواء كوفيد-19 على جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل (2-39): التوزيع النسبي للقطاعات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي



وباستخدام بيانات المسوح الاقتصادية السنوية للفترة (2014-2019)، والبيانات التقديرية لعام 2020، تبين أن نسبة حصة القطاع الهيدروكربوني انخفضت بحوالي 3.8 نقطة مئوية بالأسعار الجارية (الإسمي)، وبنسبة 1.1 نقطة مئوية بالأسعار الثابتة (الحقيقي)، وذلك لصالح زيادة نسبة الأنشطة غير الهيدروكربونية، كما يشير الشكل (2-39)، الذي قد يعزو إلى تأثير السياسات الاقتصادية، والتدابير الإدارية التي نفذتها الحكومة لتحقيق التنوع الاقتصادي عن طريق: (1) الحد من التأثيرات السلبية للحصار، (2) السعي لاكتساب قدر أكبر من المرونة في مواجهة التقلبات في أسواق النفط والغاز مع تقليل الاعتماد على هذه الأسواق باعتبارها المصدر الوحيد لتمويل واردات الدولة

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

والفندقة والضيافة، واستقرار العقارات والإدارة العامة الحكومية.

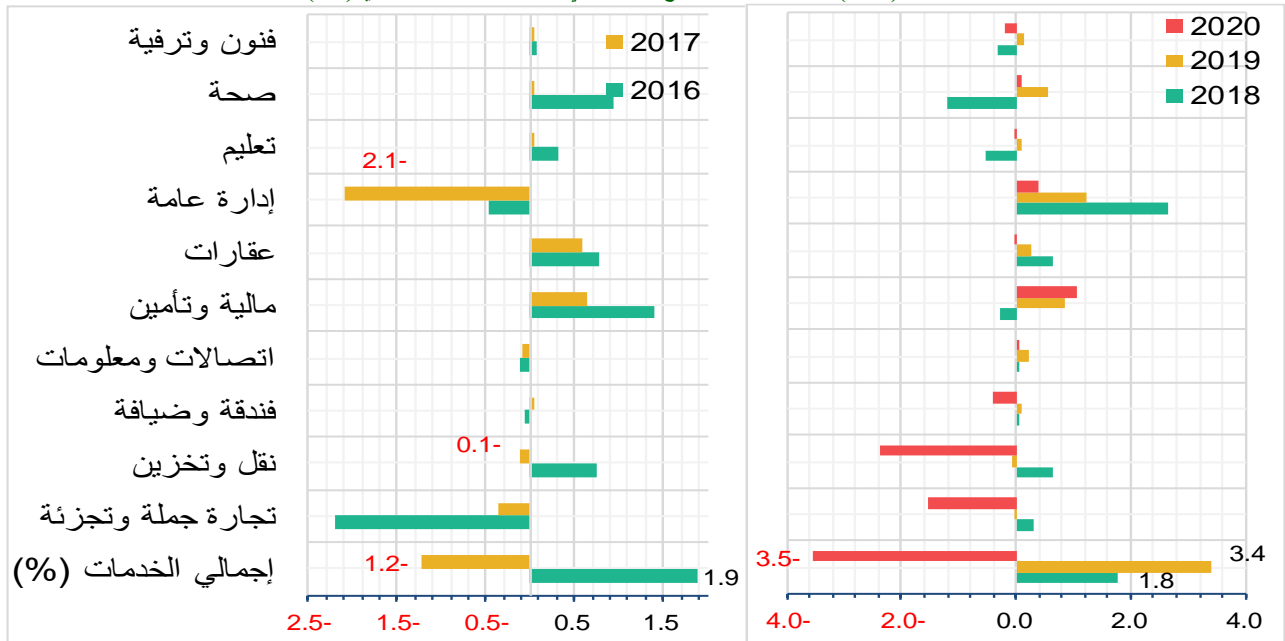
لكن تداعيات إجراءات احتواء كوفيد-19، أدت إلى تراجع أداء معظم أنشطة قطاع الخدمات في عام 2020، والناجمة عن تراجع مساهمة الطلب الكلي (الاستهلاك والاستثمار) في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذ انخفضت مساهمة الاستهلاك الخاص والحكومي بمقدار 2.2 و0.5 نقطة مئوية، على التوالي. في حين أن مساهمة التكوينات الرأسمالية (عام وخاص) تراجعت بنسبة 7.8 نقطة مئوية، كما تراجعت مساهمة الواردات والصادرات بمقدار 4.4 و12 نقطة مئوية على التوالي.

المنتجة مع تفاوت محدود ليعكس الصيانة الدورية، ومتطلبات التحديث للعديد من حقول النفط والغاز.

قطاع الخدمات

استحوذ قطاع الخدمات في المتوسط على 42.1% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، وعلى 68% من الأنشطة غير النفطية خلال الفترة (2015 – 2020)، وبما أنه من أكثر القطاعات تأثراً بأية أوضاع جيوسياسية وأمنية، وكذلك التداعيات المتعلقة بالصحة كإجراءات احتواء كوفيد-19، تشير بيانات الناتج المحلي المحدثة بسنة أساس 2018، وبيانات المسوح الاقتصادية السنوية، أن معدل التغير السنوي لقطاع الخدمات شهد تراجعاً في عام 2017 بنسبة سالب 1.2% مقارنة بموجب 1.8% في عام 2016، ويعزى ذلك إلى حد كبير بسبب عواقب الإجراءات الجيوسياسية، لكن عند مقارنتها بمعدلات التغير بالعامين اللاحقين: 2018 و2019، يتضح من الشكل (2-41)، أن معدلات التغير أصبحت موجبة، بل وزادت عما كانت عليه قبل ظهور الأزمة السياسية حيث بلغت في عام 2019 حوالي 3.4%، وذلك بسبب استعادة عافية قطاع الخدمات وخاصة تجارة الجملة والتجزئة، والنقل،

الشكل (2-41): مساهمة أنشطة قطاع الخدمات في تشكيل معدل تغيره السنوي (نقاط)

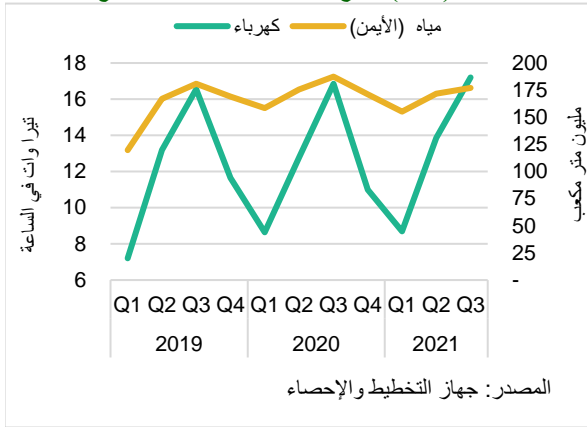


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء (تم توزيع الخدمات المالية والجمارك)

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

إنتاج الكهرباء والماء

الشكل (2-42): إنتاج المياه والكهرباء بحسب الأرباع



بلغ متوسط ما تم إنتاجه من مياه الشرب المحلاة من مياه البحر في دولة قطر حتى نهاية عام 2020 حوالي 692.4 مليون متر مكعب، كما بلغ ما تم إنتاجه من الطاقة الكهربائية المولدة حوالي 49.2 (تيراوات) في الساعة خلال العام نفسه. وكما يلاحظ من الشكل (2-42) تتأثر عملية إنتاج الكهرباء بالتغيرات الموسمية أكثر من تأثر عملية إنتاج المياه، والسبب يعود إلى الضرورة الصحية لاستخدام تكييف الهواء للحفاظ على برودة الأماكن العامة والخاصة أثناء موجات الحر. بلغ إنتاج مياه الشرب المحلاة من مياه البحر حتى نهاية سبتمبر 2021 نحو 503.8 مليون متر مكعب، وبلغ إنتاج الطاقة الكهربائية حوالي 39.7 تيراواط في الساعة. بافتراض أن الربع الرابع من عام 2021 سيكون هو نفس الربع من عام 2020، سيكون إجمالي المياه أقل، لكن الكهرباء ستكون أكثر.

تطور المالية العامة

الموازنة رصيد

حقق رصيد المالية العامة³⁰ في عام 2020 عجزاً بمقدار سالب 2.1% من الناتج المحلي الإجمالي، بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز، التي انخفضت من المتوسط المرجح \$60.8 دولار للبرميل في عام 2019 إلى متوسط \$48.3 دولار للبرميل خلال عام 2020.

لقد حدث العجز بالرغم من انخفاض النفقات من 208.4 مليار ريال في عام 2019 إلى 182.4 مليار ريال في عام 2020، ويُعزى ذلك إلى أن العجز كان بسبب انخفاض الإيرادات العامة بشكل أكبر من انخفاض النفقات، إذ انخفضت من 214.7 مليار ريال في عام 2019، إلى 171.2 مليار ريال في عام 2020، كما ورد في الشكل (2-43)، أي أن نسبة انخفاض الإيرادات العامة (20.3%) أكبر من نسبة انخفاض النفقات (12.5%). لكن تحسن أسعار النفط والغاز خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2021 أدى إلى تحقيق فائض بنحو 1% من الناتج المحلي الإجمالي.

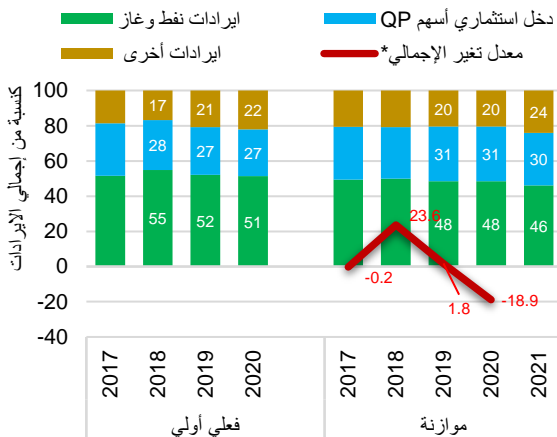
الإيرادات العامة

بلغ إجمالي الإيرادات العامة في عام 2020 نحو 171.2 مليار ريال، ما يعادل \$47 مليار دولار، إذ شكلت نحو 32.6% من الناتج المحلي الإجمالي، والتي جاءت من إيرادات النفط والغاز بنسبة 51.3% من إجمالي الإيرادات العامة، بينما شكلت الإيرادات الاستثمارية لمؤسسة قطر للطاقة نسبة 26.6%، وشكلت الإيرادات الأخرى نسبة 22.2%، كما ورد في الشكل (2-44).

ومن جانب آخر أظهرت الحسابات الأولية للإيرادات الفعلية لعام 2020، أنها انخفضت بنسبة 18.9% مقارنة بما هو مخطط أو متوقع لها في ميزانية 2020، لكن عند مقارنتها بما تم تحصيله فعلياً في عام 2019، فتكون قد انخفضت بحوالي 20.3%، ويُعزى ذلك أساساً إلى الانخفاض في مساهمة إيرادات النفط والغاز بحوالي 11.3 نقطة مئوية، يليه تراجع عائدات الاستثمار من قطر للطاقة بنسبة 5.8 نقطة مئوية، ثم تراجعت مساهمة الإيرادات غير النفطية الأخرى بنسبة 3.2 نقطة مئوية.

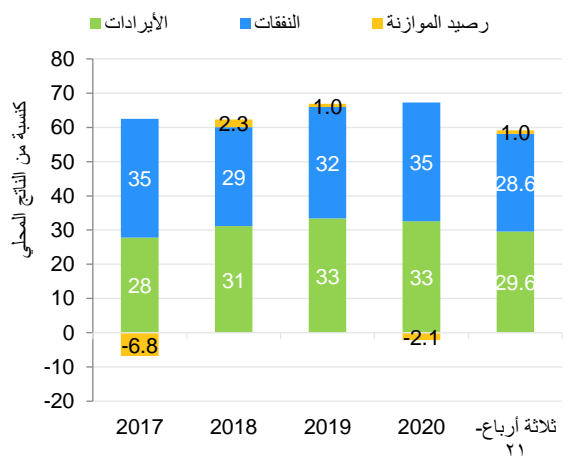
لقد قدرت الإيرادات العامة في موازنة 2021 بنحو 160.1 مليار ريال، تعادل في الحجم ما تم اقتراحه في موازنة 2020. إلا أن ذلك التقدير يقل عما تم تحصيله فعلياً في عام 2020 بنسبة 6.5%، ويرجع ذلك أساساً

الشكل (2-44): الإيرادات العامة ومعدل تغير مكوناتها عما خطط له



المصدر: وزارة المالية وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء (*تم مقارنة الموازنات بالفعلي)

الشكل (2-43): رصيد المالية العامة (%)



المصدر: وزارة المالية وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

مرتبات العاملين في الحكومة من غير القطريين بسبب الإجراءات المتعلقة بمواجهة الوباء.

أما بالنسبة لتنفيذ موازنة 2021 من حيث النفقات العامة، فقد أظهرت البيانات المنشورة على موقع وزارة المالية، إن إجمالي ما تم إنفاقه خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021 بلغ حوالي 137.3 مليار ريال بما يعادل 71% من الإجمالي المخطط له في الموازنة، ولكن بزيادة مقدارها 1% عما تم إنفاقه بالفعل خلال الفترة نفسها من عام 2020.

إلى تبني افتراضات حذرة منها التوقعات المنخفضة لكميات صادرات المنتجات الهيدروكربونية وأسعارها، حيث تم إعداد موازنة عام 2021 على أساس سعر بيع النفط \$40 دولار للبرميل مقارنة بـ \$55 دولار خلال الفترة (2018-2020).

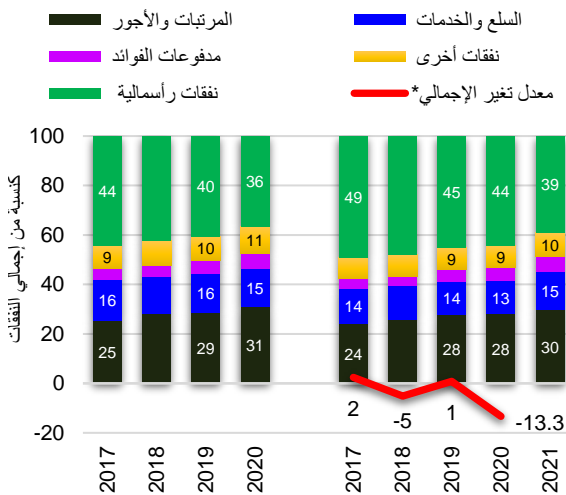
أما بالنسبة لما تحصيله من إيرادات خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021 حوالي 142.2 مليار ريال بما يعادل 89% من الإجمالي المخطط له في الموازنة، ولكن بزيادة مقدارها 7.9% عما تم فعلا تحصيله خلال الفترة نفسها من عام 2020.

النفقات العامة

بلغ إجمالي النفقات العامة الفعلية الأولية في عام 2020 حوالي 182.4 مليار ريال، أي ما يعادل \$50 مليار دولار، والتي شكلت حوالي 34.7% من الناتج المحلي الإجمالي، إذ تحتل النفقات الرأسمالية نسبة 36%، تليها نفقات المرتبات والأجور بنسبة 31%، ونفقات السلع والخدمات بنسبة 15%، ونفقات الفوائد بنسبة 6.4%، ونفقات أخرى بنسبة 10%، كما في الشكل (2-45). واللافت للنظر انخفاض النفقات العامة بنسبة 12.5% مقارنة بالنفقات الفعلية لعام 2019، والتي أيضا تراجت عما تم تقديره كنفقات عامة في موازنة عام 2020 بحوالي 13.3%. ويعود التراجع في إجمالي النفقات الفعلية في عام 2020 مقارنة بالنفقات الفعلية لعام 2019، إلى انخفاض مساهمة نفقات المرتبات والأجور بـ 3.9 نقطة مئوية، ونفقات السلع والخدمات بـ 1.5 نقطة مئوية، ونفقات مدفوعات الفوائد بـ 2.3 نقطة مئوية، والنفقات الرأسمالية بـ 8.5 نقطة مئوية.

ومن ناحية أخرى قدرت النفقات العامة في موازنة عام 2021، بحوالي 194.7 مليار ريال، بنقص مقداره 7.5% عما تم تقديره كنفقات عامة في موازنة عام 2020. ويُعزى هذا النقص بشكل رئيس إلى انخفاض النفقات الرأسمالية بحوالي 18.6% بسبب استكمال كثير من مشاريع البنى التحتية، وكذلك إلى تراجع نفقات الأجور والمرتبات بحوالي 1.9% بسبب خفض

الشكل (2-45): الإنفاق العام ومعدل تغير مكوناته عما خطط له

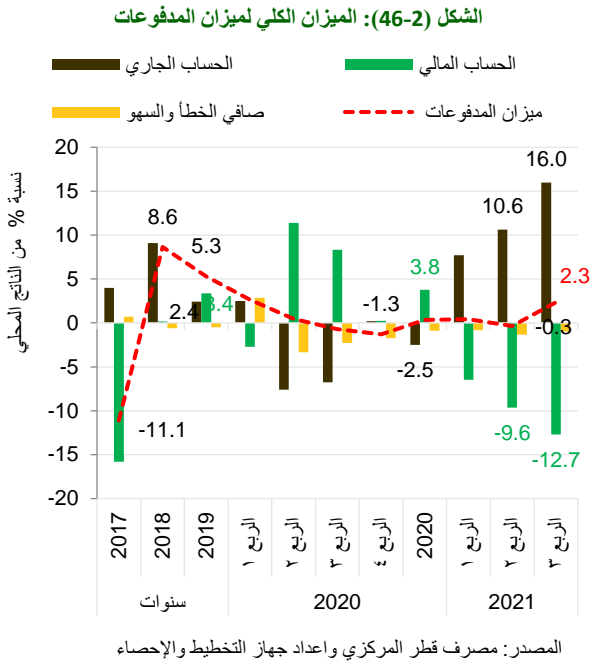


المصدر: وزارة المالية واعداد جهاز التخطيط والإحصاء (*تم مقارنة الموازنات بالفعل)

ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية

الميزان الكلي لميزان المدفوعات

حقق الميزان الكلي لميزان المدفوعات في عام 2020 فائضاً قدره 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يبين ذلك الشكل (2-46)، وبقيمة إجمالية بلغت 1.86 مليار ريال، أي ما يعادل \$0.5 مليار دولار، والذي يعني إن احتياطي الدولة من النقد الأجنبي قد ارتفع بالمبلغ والنسبة نفسها. وتكرر المشهد نفسه في الربع الأول من عام 2021، إلا أنها تراجعت في الربع الثاني من عام 2021 بنسبة سالب 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي قبل أن تشهد نمواً في الربع الثالث من عام 2021 بنسبة 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويُعزى معظم فائض الميزان الكلي خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021 إلى فائض الحساب الجاري، مقابل العجز في الحساب المالي، كما سيتم مناقشته لاحقاً.



الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

على اقتصادات العالم وما يترتب على ذلك من تراجع في الطلب على الطاقة.

ومن الواضح إن ميزان الخدمات يقيس قيمة الخدمات المتعلقة بمعاملات الميزان التجاري من حيث تقدير تكلفة الخدمات المطلوبة للتصدير والاستيراد؛ فضلاً عن تسجيل ميزان الخدمات للمعاملات المتعلقة بخدمات النقل، والتأمين، والسياحة والسفر، والاتصالات التي مجملها تأثرت بتداعيات كوفيد-19، ولذلك فقد شهد معدل التراجع في ميزان الخدمات مزيداً من التدهور بمقدار 1.3 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها.

في المقابل، تأثر ميزان الدخل بتداعيات كوفيد-19 إيجابياً لصالح دولة قطر، لأن تراجع أرباح الاستثمار الأجنبي في قطر أدى إلى تراجع التدفقات الخارجة، لكن ومع ذلك الرصيد الصافي لا يزال سالباً. وكذلك بالنسبة لميزان التحويلات الجارية، فإن انخفاض دخول العمالة الوافدة أدى إلى تراجع نسبي بسيط في التدفقات الخارجة من دولة قطر إلى العالم الخارجي على شكل عوائد للمغتربين.

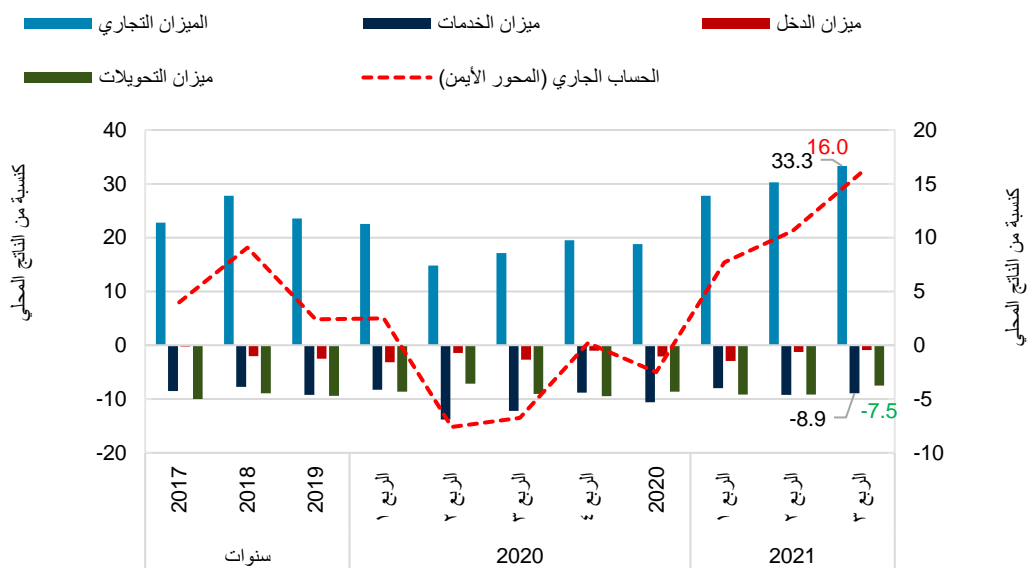
واستناداً إلى أداء الأرصدة الصافية لكل من (تجارة السلع، والخدمات، والدخل، والتحويلات الجارية) في عام 2020، سجل الحساب الجاري عجزاً بنسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي بقيمة إجمالية بلغت 13.2 مليار ريال، أي ما يعادل \$3.6 مليار دولار. لكن أستاذة تحقيق فوائض خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021.

الحساب الجاري

يتكون الحساب الجاري من الميزان التجاري، وموازن الخدمات، والدخل، والتحويلات الجارية، إن الميزان التجاري السلبي³¹ هو المؤثر الفعلي لتحقيق فائض أو عجز في الحساب الجاري، بينما تأثير الموازين المتبقية (الخدمات، والدخل، والتحويلات الجارية) محدود، ورصيداً دائماً بالسالب، لأن تدفقات قطر إلى الخارج أعلى من التدفقات إلى الداخل، كما يشير الشكل (2-47)، حيث بلغ متوسط صافي الميزان التجاري السلبي المحلي الإجمالي مقارنة بنحو موجب 23.6% لعام 2019. يليه صافي ميزان التحويلات بحوالي سالب 8.6% مقارنة بنحو سالب 9.4% لعام 2019، يليه صافي ميزان الخدمات بنحو سالب 10.6% مقارنة بنحو سالب 9.2% لعام 2019، ثم صافي ميزان الدخل بنحو سالب 2.1% مقارنة بنحو سالب 2.5% لعام 2019.

ومما سبق، يمكن أن يستنتج إن انخفاض الميزان التجاري بنحو 4.8 نقطة مئوية عما كان عليه في عام 2019 كان سببه انخفاض العائدات المالية من انخفاض صادرات الهيدروكربونات نتيجة تداعيات كوفيد-19،

الشكل (2-47): رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات ومكوناته



المصدر: مصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

31 (الفرق بين الصادرات والواردات السلبي)

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

الحساب المالي ومكوناته

الاستثمار الأجنبي المباشر

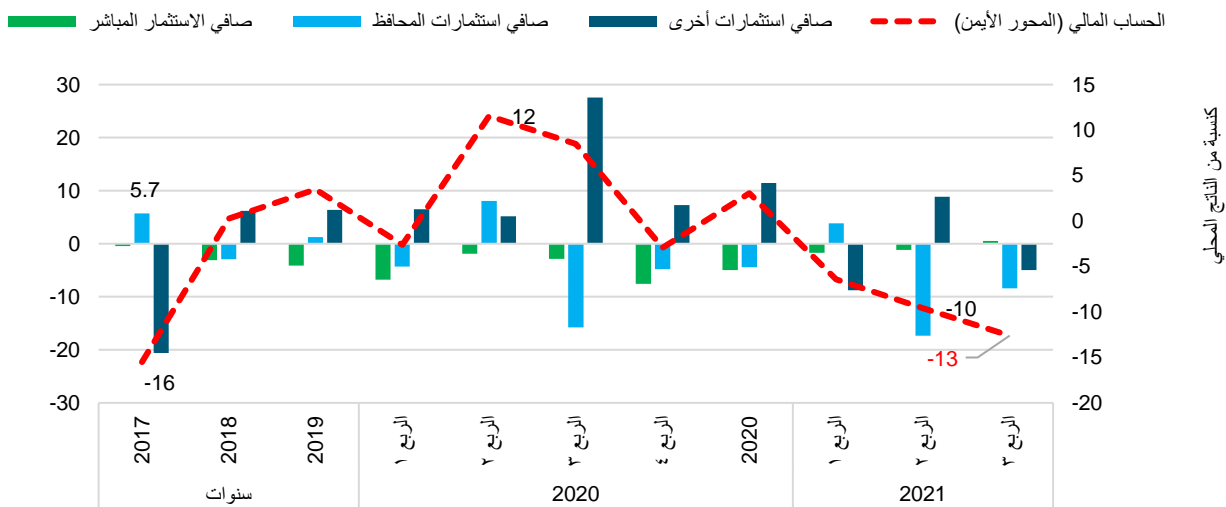
شهد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) في قطر خلال الفترة (2017-2020) تطورات ملحوظة لصالح زيادة التدفقات الخارجة للمستثمرين المقيمين في قطر، للحصول على أصول استثمارات أجنبية في الخارج، حيث كانت أعلى بكثير من التدفقات الداخلة من المستثمرين غير المقيمين خارج قطر للحصول على أصول في شركات وطنية في قطر، لذلك شهد صافي حساب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يشهد عجزاً خلال الفترة نفسها، وهنا ينبغي الإشارة إلى أن الربع الثاني من عام 2019، والربع الرابع من عام 2020 قد حقق تدفقات نقدية داخلة بلغت حوالي 1.4 مليار ريال و1.95 مليار ريال على التوالي، ربما لصالح الاستثمارات داخل هيئة المناطق الحرة بقطر.

شهدت مكونات الحساب المالي تقلبات ملحوظة خلال عامي 2019 و2020. إن إصدار سندات سيادية دولية، أو الاقتراض من الخارج (سندات الدين)، أو سداد أقساط القروض، أو العمليات البنكية المتعلقة بالعملاء والودائع بين البنوك القطرية والبنوك الأجنبية، كان لها أثراً في المجلد على تحقيق فائضا في الحساب المالي بنسبة 3.8% و2.7% من إجمالي الناتج المحلي على التوالي، كما يشير الشكل (2-48).

وعلى الرغم من الانعكاسات الاستثنائية لكوفيد-19 على ميزان المدفوعات في عام 2020، إلا إن تقلبات مكونات الحسابات المالي كررت المشهد نفسه لعام 2019، من حيث الزيادة الكبيرة في الربع الأول لتعكس إصدار السندات الدولية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، ثم التذبذب في الأرباع الثلاثة المتبقية، لتعكس التطورات في السياسات النقدية والتجارية.

أما بالنسبة للأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021، فقد استمر الحساب المالي في الانخفاض، مدفوعاً بانخفاض صافي استثمارات المحفظة والاستثمارات الأخرى، على الرغم من أن المحافظ والاستثمارات الأخرى شهدت نمواً في الربع الأول والربع الثاني على التوالي، قبل أن ينخفضا معاً في الربع الثالث.

الشكل (2-48): الحساب المالي لميزان المدفوعات ومكوناته



المصدر: مصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

محافظة الاستثمار الأجنبي

مليار ريال خلال عامي: 2018 و2019، قبل أن تجري عملية عكسية في عام 2020، عندما أقدم المستثمرون الأجانب في بورصة قطر على بيع الأسهم بحجم أكبر من شرائها مما جعل صافي حساب خصوم الأوراق المالية يصل إلى سالب 1.8 مليار ريال.

أما من حيث تطور صافي سوق السندات، فإن قيام الحكومة والقطاعات الأخرى بشراء سندات دين أجنبية بغرض الاستثمار قد أدى إلى انخفاض الأصول القطرية بمقدار 15.3، و2، و28 مليار ريال خلال الفترة (2018 – 2020)، وبالمقابل فإن إصدار سندات للبيع، بغرض الاقتراض من سوق الولايات المتحدة الأمريكية، قد أدى إلى زيادة الخصوم بنحو 40، و41، و10 مليار ريال خلال الفترة نفسها.

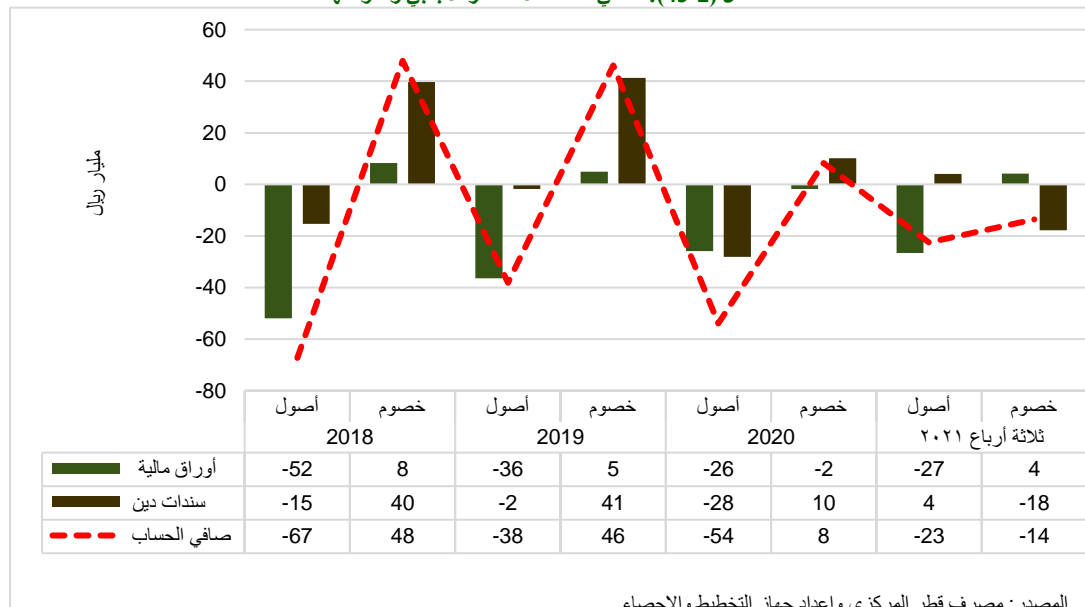
أما خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021، فقد انخفضت الأصول بنحو 27 مليار ريال، احتمال لشراء سندات أجنبية، لكن الخصوم القطرية زادت بنحو 4 مليار ريال احتمال لزيادة استثمار المستثمرين الأجانب في بورصة قطر، أما فيما يتعلق بسندات الدين، فقد ارتفعت الأصول بنحو 4 مليار ريال، لعله لتسديد جزء من مديونية سندات الدين الأجنبية، والذي أدى إلى خفض الخصوم بنحو 18 مليار ريال.

ميزان المحافظ الاستثمارية الأجنبية يسجل المعاملات في أسواق الأوراق المالية الدولية المتعلقة بسوق الأسهم أو بسوق سندات الدين، إذ يبين الشكل (2-49)، أن صافي الحساب شهد تقلبات شبه منتظمة خلال الفترة (2018-2020)، الناجمة عن أثار إجراءات السياسات الاقتصادية والمالية التي نفذتها الحكومة لمواجهة الأحداث الجيوسياسية وتداعياتها، والتي من أبرزها دعم السيولة المحلية، وتمويل عجز الموازنة العامة، وتسديد الدين العام المحلي والخارجي، علاوة على ذلك، يمكن بالطبع أن تُعزى هذه التقلبات أيضاً إلى انخفاض الإيرادات العامة بسبب تداعيات كوفيد-19 على قيمة الصادرات.

ومن الواضح أن صافي الإجراءات الحكومية والقطاعات الاقتصادية المستهدفة في عمليات الأوراق المالية، ومن ذلك شراء سندات أجنبية بغرض الاستثمار، قد أدى إلى انخفاض الأصول القطرية بنحو 52، و36.4، و25.8 مليار ريال على التوالي خلال كل عام من نفس الفترة (2018-2020).

ومن ناحية أخرى، أدت زيادة استثمار المستثمرين الأجانب في بورصة قطر خلال الفترة نفسها، إلى زيادة الالتزامات الخارجية على دولة قطر بنحو 8.3، و5

الشكل (2-49): صافي محافظ الاستثمار الأجنبي ومكوناتها



المصدر: مصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والاحصاء

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

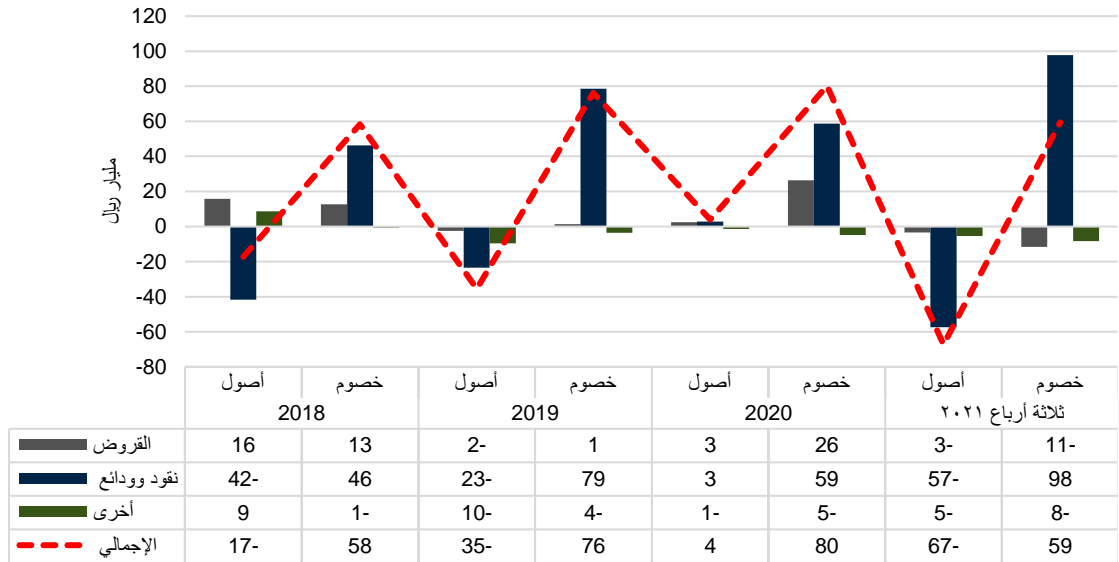
الاستثمارات الأخرى

المحلية، فقد ارتفعت بنحو 46.4، و78.5، و58.6 مليار ريال خلال الفترة نفسها.

أما خلال الثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021، فيبدو أنه تم تسديد قروض لدولة قطر بنحو 3 مليار ريال، لكن في المقابل تشير الخصوم أنه دولة قطر قامت بتسديد قروض عليها بنحو 11 مليار ريال. أما الأصول المحلية من النقود والودائع فقد تم تحويل 57 مليار ريال إلى الخارج، وتشير الخصوم إن ودايع المستثمرين الأجانب في البنوك المحلية ارتفعت بنحو 98 مليار ريال خلال الفترة نفسها، أما الأصول والخصوم الأخرى فقد انخفضت بمبلغ 5 مليار ريال و8 مليار ريال على التوالي.

صافي حساب الاستثمارات الأجنبية الأخرى الذي يسجل المعاملات المتعلقة بالتسهيلات الائتمانية التجارية، والقروض قصيرة الأجل، وحركة العملات والودائع، شهدت تقلبات شبه منتظمة خلال الفترة (2018 - 2020)، عكست عوامل جذب الودائع ما بين البنوك المحلية والخارجية، حيث يبين الشكل (2-50)، أن الأصول المحلية التي تم تحويلها إلى الخارج بلغت حوالي 41.7، و23.5 مليار ريال في 2018، و2019، على التوالي وبالمقابل تم إجراء تحويلات عكسية في عام 2020 بنحو 2.8 مليار ريال. أما في جانب الخصوم كودائع المستثمرين الأجانب في البنوك

الشكل (2-50): صافي الاستثمارات الأخرى الأجنبية ومكوناتها



المصدر: مصرف قطر المركزي وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء

الإطار (2-10): مسار تطور السياسات التجارية والاستثمار الأجنبي لدولة قطر

من منظور الاستفادة من الآثار الإيجابية لمبادئ الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، شرعت دولة قطر منذ بداية التسعينات على تحديث المنظومة القانونية للتجارة والاستثمارات الدولية سواء تلك المتعلقة بالالتزامات الدولية أو بالقوانين واللوائح المحلية، والتي توجت بانضمام دولة قطر إلى الاتفاقية العامة للتعريف الجمركية والتجارة (الجات) في 7 إبريل 1994

وبعد أن تم استبدال اتفاقية الجات بإنشاء منظمة التجارة العالمية في 1 يناير 1995، صادقت دولة قطر على التزامات منظمة التجارة العالمية في تشريعاتها الوطنية بموجب المرسوم رقم 24 (1995) الصادر في 3 ديسمبر، 1995 بموجب بروتوكول انضمام دولة قطر إلى اتفاقية مراكش الخاصة المنشئة لمنظمة التجارة العالمية، والتي توجت بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 13 يناير 1996.

وقد استضافت دولة قطر المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في نوفمبر 2001، والذي سهّل المفاوضات حول اللوائح المتعلقة بالزراعة والخدمات والملكية الفكرية. كما إن مشاركة دولة قطر في تأسيس مجلس التعاون الخليجي في مايو 1981، أدى إلى أن صادقت دولة قطر على عشرات من اتفاقيات التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات (RPPi)، والتعاون الاقتصادي والتجاري والفني (ECTC).

وعملاً بالملحق 3 لاتفاق مراكش لعام 1995، الذي نص على إنشاء آلية لمراجعة السياسات التجارية " The Trade Policy Review Mechanism (TPRM) "، بغرض مساعدة الدول الأعضاء على إجراء مراجعة دورية للسياسات والممارسات التجارية، وبحسب التعديل الأخير تم الاشتراط على أن كل دولة عضو تقوم بإجراء مراجعة للسياسات التجارية في كل 7 سنوات، ولهذا أجرت دولة قطر مراجعة لسياساتها وممارستها التجارية على ثلاث فترات: الأولى تم عملها في 21 فبراير 2005، والثانية كانت في 22 أبريل 2014، بينما الثالثة تم عقدها في 6 و8 أبريل من عام 2021. ومن هذا المنطلق فقد بلغ مؤشر الانفتاح الاقتصادي لدولة قطر مع الاقتصادات الخارجية مقاساً بمتوسط النسبة المئوية لإجمالي التبادل التجاري للصادرات والواردات من السلع والخدمات حوالي 90.8% من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2017-2020.

التجارة الخارجية

نظراً للدور المحوري الذي تلعبه التجارة الخارجية في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدولة قطر، أدركت دولة قطر منذ بداية التسعينات من القرن الماضي على أهمية تكامل اقتصادها مع الاقتصادات الأجنبية، الأمر الذي استدعى إجراء مراجعة شاملة للسياسات التجارية والاستثمار الأجنبي لدولة قطر وفقاً للمعايير الدولية، كما هو مبين في الإطار (2-10).

كما بلغ متوسط نسبة إجمالي الصادرات السلعية من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (2017 – 2020) حوالي 41.2%، كما بلغ متوسط نسبة الإيرادات العامة للدولة من النفط والغاز حوالي 74.1% من إجمالي الصادرات الهيدروكربونية. كما أن أنشطة الاستيراد تعمل على تزويد الأسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية، والوسيلة والرأسمالية، لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

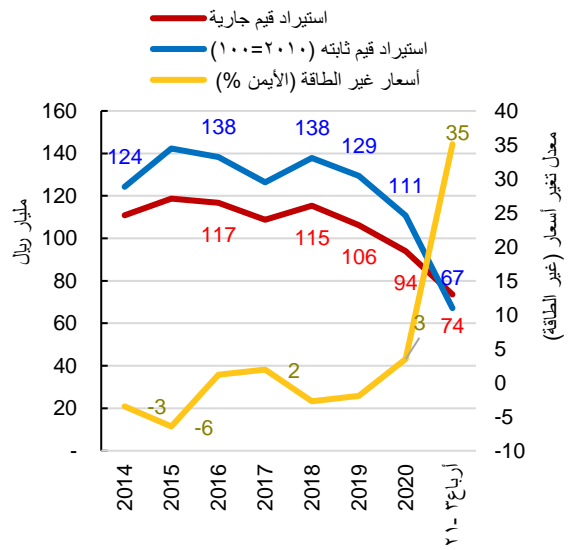
وبحسب إحصائيات البنك الدولي لعام 2019، فقد احتلت دولة قطر المرتبة 42 من حيث إجمالي الصادرات ضمن قائمة البلدان المصدرة في العالم، وبحسب إحصائيات مركز التجارة الدولي لعام 2019، احتلت دولة قطر المرتبة 64 من حيث إجمالي الواردات من ضمن قائمة البلدان المستوردة. والجدير بالذكر أن عدد شركاء قطر التجاريين في عام 2019 بلغ حوالي 144 بلداً للاستيراد و156 بلداً للتصدير، إلا أنه بسبب إجراءات كوفيد-19 انخفضت في عام 2020 إلى 123 و 125 على التوالي.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

حجم التبادل التجاري

لقد سبق عرض الدور الذي تؤديه أسعار الطاقة في تحديد مستوى الصادرات، إلا إن أسعار غير الطاقة تلعب دوراً محورياً في تحديد مستوى الواردات القطرية، إذ يتضح من الشكل (2-51) إن العلاقة بين الأسعار (غير الطاقة)، وقيمة وحجم الواردات شبه عكسية، وبشكل عام فكلما انخفضت الأسعار، ازدادت كمية الاستيراد، لكن ليس بالضرورة أن يكون هذا

الشكل (2-51): القيمة الاسمية والفعلية للواردات



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء والبنك الدولي أكتوبر 2021

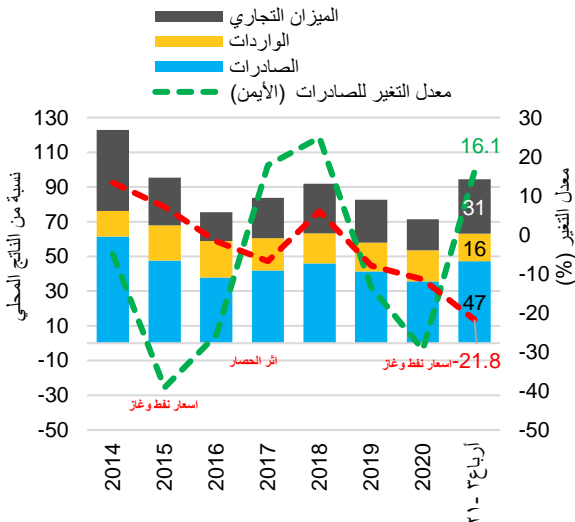
صحيحاً في كل الأوقات، لأن كمية الاستيراد تخضع لمتطلبات التنمية سواءً من السلع الاستهلاكية، أو الرأسمالية، أو الوسيطة. فعلى سبيل المثال عندما شهدت دولة قطر نهضة تنموية خلال الفترة (2014-2015) ارتفعت قيمة وكمية الواردات، علاوة على ذلك، يحتاج الطلب على الواردات إلى وقت للتكيف، على سبيل المثال كما حدث عالمياً خلال عام 2020 والثلاثة الأرباع الأولى من عام 2021.

أما بالنسبة للتغير في الواردات ككميات، فقد تم استخدام مؤشر أسعار غير الطاقة للبنك الدولي لحساب القيمة الحقيقية للواردات بعد إزالة تأثير الأسعار على القيمة الاسمية للواردات، حيث تبين أن تأثير الأسعار على حجم الواردات كان محدوداً.

أما فيما يتعلق بمسار الميزان التجاري للسلع، والذي يمثل الفرق بين إجمالي قيمة الصادرات السلعية - على أساس التسليم على ظهر السفينة (FOB)، وإجمالي قيمة الواردات السلعية بعد استبعاد قيمة التكلفة، والتأمين، والشحن (CIF)، فقد ظل يحقق فوائض خلال الفترة 2014 وحتى النصف الأول من عام 2021. ويُعزى السبب إلى أن متوسط قيمة الواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة نفسها (17.9%) أقل من متوسط نسبة الصادرات (44.7%). إلا إن أسعار الطاقة تلعب دوراً محورياً في تحديد مستوى قيمة الصادرات وبالتالي تحديد مستوى الفوائض، إذ يتضح من الشكل (2-52) إن هناك علاقة طردية بين معدل التغير للصادرات ومستوى الفوائض، لأن قيمة الصادرات تذبذب بمتوسط سالب 10%، وبعدها أقصى 24.9%، وبعدها أدنى سالب 39.2%.

في المقابل شهدت الواردات ارتفاعاً وانخفاضاً بمتوسط سالب 0.2%، وبعدها أقصى 13.3%، وبعدها أدنى سالب 11.5%، التي تعكس أثر عدد من المتغيرات، التي من أبرزها: تأثير التوترات الجيوسياسية على استيراد البضائع، إلى جانب الاستغناء عن استيراد بعض السلع الثقيلة، مثل الآلات ومعدات النقل، وكذلك التخفيضات في السلع المصنعة وشبه المصنعة، مدفوعاً بإشباع السوق المحلي بمواد البناء والتشييد بمجرد اكتمال جزء كبير من مشاريع البنية التحتية المخطط لها. فعلى سبيل المثال بلغت قيمة الواردات السلعية في عام 2019

الشكل (2-52): مسار تطور مكونات الميزان التجاري



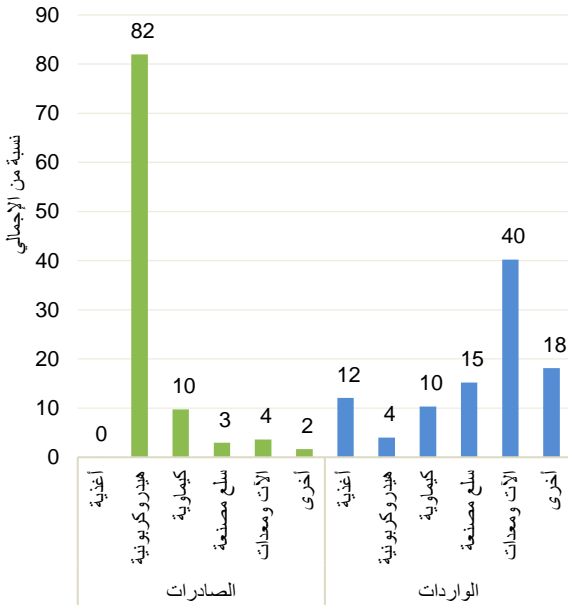
المصدر: مصرف قطر المركزي واعداد جهاز التخطيط والإحصاء

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

أهم وجهات التصدير في عام 2019، حيث استحوذوا على 29% من إجمالي الصادرات، تليهما الهند والصين بنسبة 29%، ثم سنغافورة بنسبة 7%، ومجموعة الدول الأوروبية بنسبة 9%، والباقي 26% موزعة على بقية الشركاء التجاريين، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي، وبقية الدول العربية الأخرى.

أما توزيع الصادرات والواردات بحسب التصنيف القياسي للتجارة الدولية (SITC) لعام 2020، وكما يشير الشكل (2-54) فإن السلع الهيدروكربونية تمثل أهم صادرات دولة قطر، وبنسبة تصل إلى 82%، تليها المواد الكيماوية بحوالي 8%، والسلع المصنعة وأخرى بحوالي 8%. أما بالنسبة لأهم السلع المستوردة فقد جاءت مجموعة الآلات والمعدات في المركز الأول بنسبة 40%، تليها مجموعة سلع مصنعة بنسبة 15%، ثم مجموعة السلع الغذائية بنسبة 12%، أما مجموعة المنتجات الكيماوية، والهيدروكربونية فقد استحوذت على 14%، والباقي يمثل جميع السلع الأخرى بحوالي 18%.

الشكل (2-54): الواردات والصادرات بحسب مجموعات السلع (2020)



المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

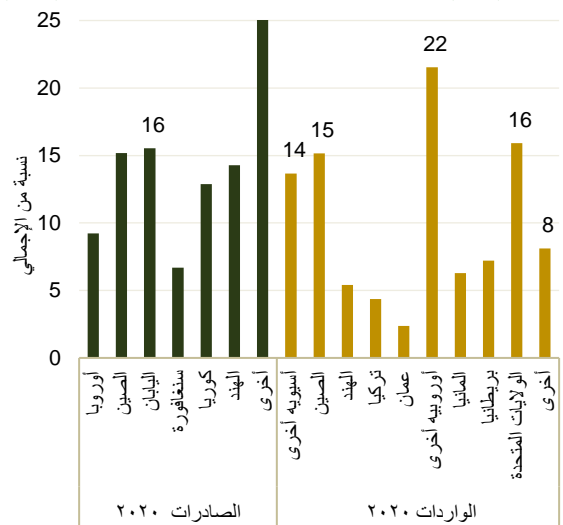
حوالي 106.2 مليار ريال مقارنة بحوالي 115.4 مليار ريال في عام 2018، وبنسبة انخفاض قدرها 7.9%، قبل أن تتخفف في عام 2020 بنسبة 11.5% لتصبح 94 مليار ريال، وقد جاء معظم الانخفاض في عام 2020 من تراجع كميات الواردات الناجم عن انخفاض الطلب المحلي، بالإضافة إلى تغير القوة الشرائية لسعر الصرف الفعّال الحقيقي للريال القطري نظير ارتباطه بالدولار الأمريكي، كما يشير [الإطار (1-6) في الجزء الأول] من هذا التقرير، حيث هناك احتمال أن تكلف السلع المستوردة بعملة أخرى (غير الدولار) قد انخفضت مقابل الدولار.

أهم الشركاء التجاريين والسلع المتبادلة

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي الشريك التجاري الأكبر لدولة قطر، من حيث مصدر الاستيراد بنسبة 19% من إجمالي الواردات، تليها الصين بنسبة 12%، ثم ألمانيا وبريطانيا والهند وتركيا وعمان بمجموع 27%. وتمثل بقية بلدان العالم 42%: من بينها دول أوروبية أخرى بنسبة 17%، ودول أمريكا اللاتينية الأخرى بنسبة 13%، ودول آسيوية أخرى بنسبة 12%، الشكل (2-53).

أما في جانب الشركاء التجاريين من حيث المقصد للصادرات القطرية، فإن اليابان وكوريا الجنوبية تعدان

الشكل (2-53): الواردات والصادرات بحسب بلد المنشأ والمقصد (2020)

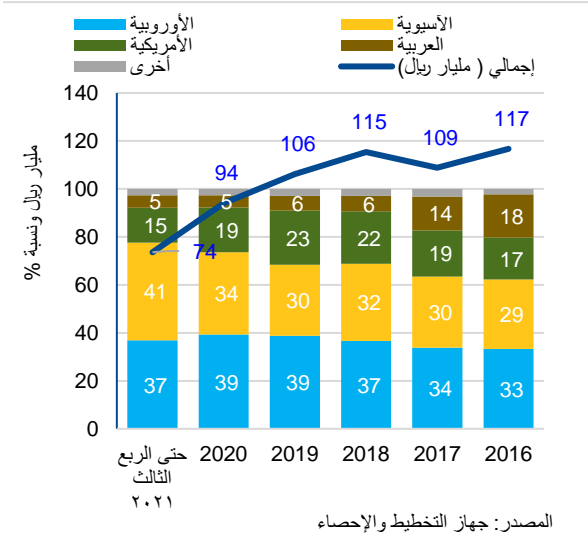


المصدر: جهاز التخطيط والإحصاء

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

لدولة قطر الواردات تطور قيمة

الشكل (2-55): مسار تطور الواردات الإجمالي بمليار ريال والمناطق كنسبة منه %



بالنظر إلى الاستقرار النسبي للصادرات القطرية، سواء من حيث الكمية أو الشركاء التجاريين - مع مراعاة أن قيمها تخضع لتقلبات كبيرة في أسعار النفط والغاز، سوف يستعرض هذا القسم بإيجاز تطور مستوى قيمة الواردات حسب المناطق الاقتصادية خلال الفترة 2016-2021، لإعطاء لمحة عامة عن كيفية تذبذبها مع الاحتياجات المحلية لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكيف تستجيب للمتغيرات الخارجية مثل الأزمات الجيوسياسية وتطور سياسات التجارة العالمية.

ويلاحظ من الشكل (2-55) أن متوسط قيمة الواردات القطرية خلال الفترة 2016-2020 بلغت نحو 108 مليارات ريال، بحد أقصى 117 مليار ريال، و بحد أدنى 94 مليار ريال. واستحوذت الدول الأوروبية على متوسط 36.3% من الإجمالي، تليها الدول الآسيوية بنسبة 30.8%، ثم الأمريكية بنحو 20%، ثم الدول العربية بنحو 10% بحد أقصى 18 مليار ريال، و بحد أدنى 5 مليارات ريال، لتعكس التطورات الجيوسياسية.

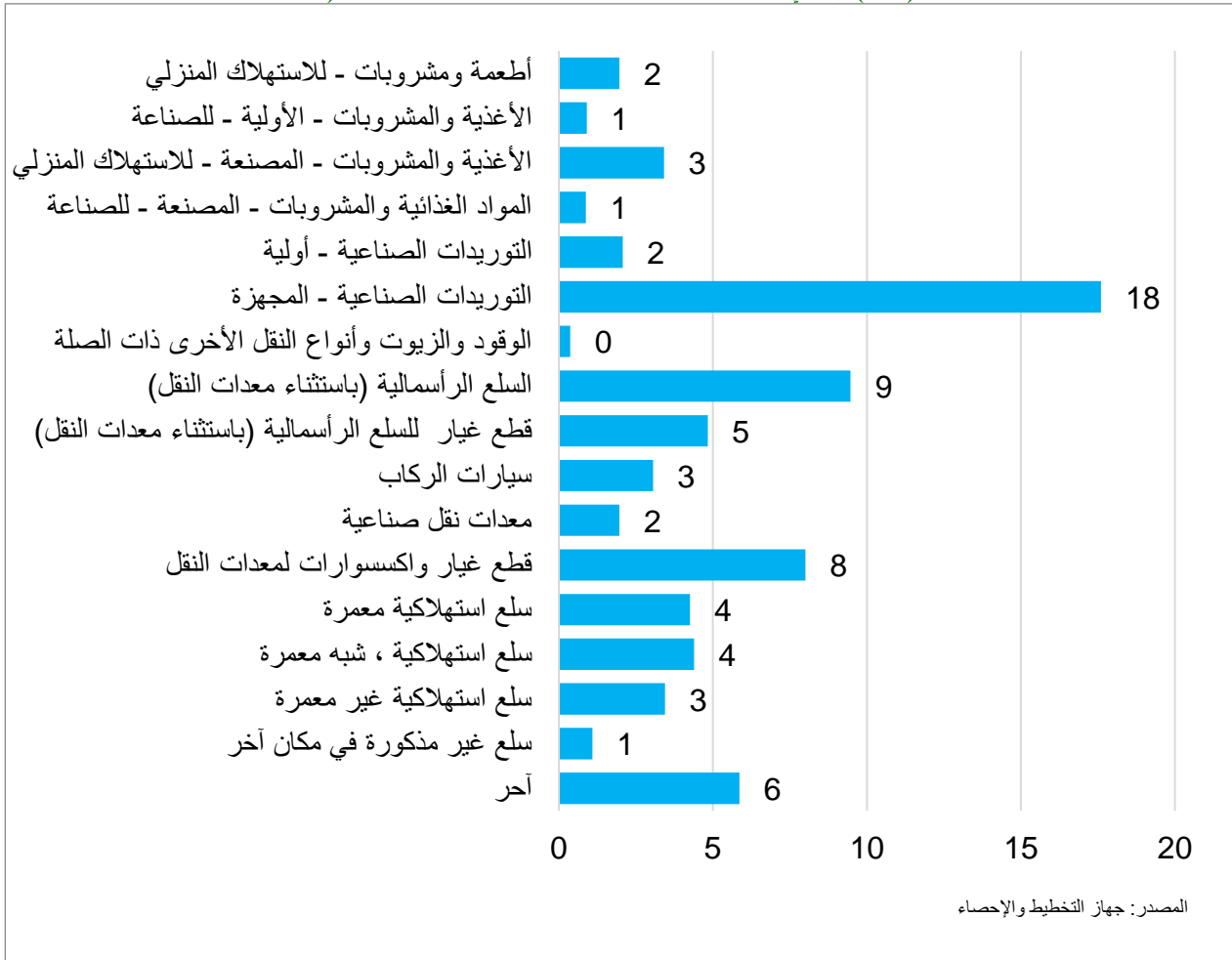
ولمعرفة ما إذا كانت تدابير مكافحة كوفيد-19 لها أي تأثير على الإنتاج، والاستهلاك، والأسعار، تم احتساب النسب نفسها على مصدر الواردات للارباع الثلاثة الأولى من عام 2021، والتي أظهرت أن الدول الآسيوية أصبحت الآن المصدر الأول لواردات قطر بنسبة 41% من الإجمالي مقارنة بالسنوات السابقة. وبالتأكيد إن كان هذا صحيح، فهو يشير إلى احتمالية إن رجال الأعمال في قطر فضلوا الاستيراد من الدول الآسيوية استجابة للتطورات المحتملة: إما لارتفاع معدلات التضخم التي ضربت الأسواق الأوروبية والأمريكية خلال الفترة نفسها، أو أن هناك تغييرات في تكوينات مجموعات السلع المستوردة لتعكس التغييرات في أذواق الناس أو التغيير في متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو ربما مجرد مسألة خطأ في البيانات، وأن البيانات الخاصة بالربع الرابع من عام 2021 ستغير النسب، مما يعني أن معظمها سيأتي من أوروبا.

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

من قيمة السلع سواءً للاستهلاك النهائي، أو كمواد أولية، أو سلع رأسمالية، بحيث تستخدم هذه القيم كمؤشرات للإسترشاد، لمزيد من التحليل لتتبع السلع الضرورية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية

للتمييز بين جودة البضائع المستوردة ودرجة أهميتها للنمو الاقتصادي، تم إعادة تصنيف البضائع المستوردة التي دائماً تصنف وفقاً للنظام المنسق (HS) باستخدام تصنيف الفئات الاقتصادية الواسعة (BEC)، كما هو مبين في الشكل (2-56)، إذ يوضح مقدار كل مجموعة

الشكل (2-56): إجمالي واردات دولة قطر بحسب تصنيف الفئات الاقتصادية الواسعة (مليار ريال)



تطورات كوفيد-19 في قطر

الاقتصادية والاجتماعية كما يشير الإطار (2-12). إذ اشتملت على أربع مراحل: ففي المرحلة الأولى، والتي بدأت في منتصف يونيو 2020، تضمنت افتتاح محدود للمساجد، ولبعض المحلات التجارية، ومراكز التسوق بطاقة استيعابية 30%، والسماح لـ 20% من الموظفين للعمل في أماكن العمل، لحقها تنفيذ المرحلة الثانية في يوليو 2020، حيث توسعت عملية رفع القيود بما فيها رفع نسبة الموظفين للعمل في أماكن العمل إلى 50%، وعندما تم تنفيذ المرحلة الثالثة في أغسطس 2020، تم إلغاء كثير من القيود بما فيها رفع نسبة الافتتاح للمراكز الصحية الخاصة، ومراكز التسوق، وافتتاح كلي للحدائق والمتنزهات مع افتتاح محدود للنوادي الصحية، ورفع نسبة العاملين في أماكن العمل إلى 80%. وأثناء تنفيذ المرحلة الرابعة في سبتمبر 2020 تم إجراء افتتاح كلي لمجمل الأنشطة الخدمية بما فيها رفع نسبة الموظفين في أماكن العمل إلى 100% مع مراعاة الإجراءات الوقائية للتباعد الاجتماعي في كل الأوقات والتجمعات العامة والخاصة.

عندما أعلنت منظمة الصحة العالمية في 30 يناير 2020، أن فيروس كورونا Sars-Cov-2 يشكل تهديدا خطيرا على الصحة العالمية، ظهرت أول إصابة في قطر في 29 فبراير 2020، وظل عدد الحالات منخفضا في قطر حتى قفزت في 11 مارس 2020 من 24 حالة إلى 262 حالة، والتي تصادفت مع إعلان المنظمة بأن وباء كورونا أصبح جائحة عالمية، الأمر الذي دفع الحكومة القطرية في النصف الثاني من مارس 2020 إلى اتخاذ إجراءات وقائية بشكل تدريجي، توجت باجتماع اللجنة العليا لإدارة الأزمات برئاسة سمو الأمير في 15 مارس 2020، حيث صدرت مجموعة واسعة من الإجراءات الاحترازية والسياسات المالية والنقدية لدعم القطاعات الاقتصادية المتأثرة بإجراءات الاحتواء.

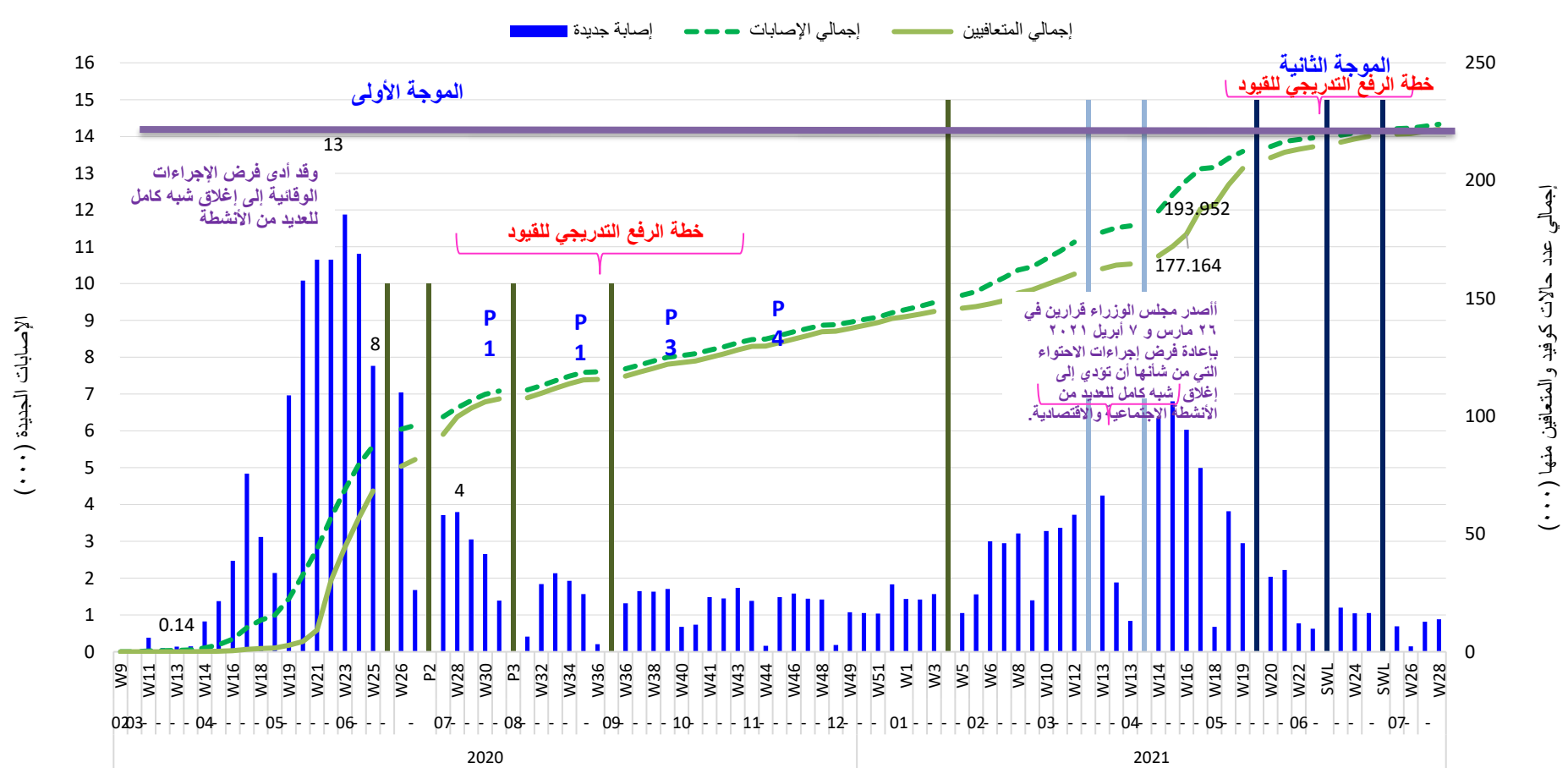
لقد شكل مسار تطور انتشار فيروس كورونا في قطر خلال الموجة الأولى منحنى متماثل خلال فترة الذروة (أبريل - يوليو 2020)، كما يشير الشكل (2-57) إذ تضاعف عدد الإصابات ببطء في البداية بمعدل أسبوعي بلغ 156 حالة في مارس 2020، وبعد أقصى 386 حالة، وبعد أدنى 14 حالة، ثم تضاعفت بشكل أكبر في أبريل ومايو 2020، حيث وصلت ذروتها في مايو بمعدل أسبوعي 8,700 حالة، وبعد أقصى 13,196 حالة، وبعد أدنى 2,142 حالة. وبفضل فعالية إجراءات الاحتواء وتعاون المواطنين والمقيمين، تراجعت الإصابات الأسبوعية بالوتيرة نفسها في شهري (يونيو وأغسطس) من عام 2020، حتى أن الحد الأدنى للمعدل الأسبوعي تراجع في أغسطس إلى (412 حالة)، والتي هي أقل مما كانت عليه في أبريل 2020 بحوالي (823 حالة).

إدارة أزمة كوفيد-19 أثناء انتشار الموجه الأولى

لقد شجع هذا المعدل المتسارع للتراجع في عدد الإصابات تبني الحكومة القطرية خطة للرفع التدريجي لإجراءات احتواء (كوفيد-19) بهدف استئناف الأنشطة

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

الشكل (2-57): مسار تطور حالات كوفيد-19 وإجراءات الحد من انتشارها



المصدر: وزارة الصحة، وإعداد جهاز التخطيط والإحصاء (ملاحظة السنة = ٥٢ أسبوع، وعدد الأشهر ١٢)

الإطار (2-11): مراحل رفع القيود للموجة الأولى

المرحلة الأولى 15 يونيو	المرحلة الثانية 1 يوليو	المرحلة الثالثة 1 أغسطس	المرحلة الرابعة 1 سبتمبر
<p>تم في المرحلة الأولى فتح محدود للمساجد مع مراعاة الإجراءات الوقائية للتباعد الاجتماعي، والسماح للسفر للحالات الاضطرارية، وفتح محدود للحدائق لممارسة الرياضة، وأماكن التدريب الرياضية المفتوحة، وفتح محدود لمنشآت الرعاية الصحية الخاصة بـ 40% من الطاقة الاستيعابية، وافتتاح محدود لبعض المحلات التجارية ومراكز التسوق بـ 30% من الطاقة الاستيعابية، وعلى أن يباشر 20% من إجمالي عدد الموظفين أعمالهم في أماكن العمل.</p>	<p>تم السماح في المرحلة الثانية بمواصلة فتح محدود للمساجد، والسماح للسفر للحالات الاضطرارية، والسماح بالتجمعات العامة لعشرة أشخاص كحد أقصى، وفتح الحدائق والمنتزهات والشواطئ والكورنيش والسماح للتدريب الرياضي في الأماكن المفتوحة والصالات الكبيرة، ورفع الطاقة الاستيعابية لمنشآت الرعاية الصحية الخاصة إلى 60%، وافتتاح شامل للمحلات التجارية ومراكز التسوق لساعات محدودة، بما فيها المطاعم، وكذلك فتح المتاحف والمكتبات بساعات محدودة، وزيادة نسبة الموظفين في أماكن العمل لتصبح (50%).</p>	<p>تم السماح في المرحلة الثالثة بمواصلة فتح محدود للمساجد بما فيها أداء صلاة الجمعة في 45 مسجداً، والسماح للرحلات القادمة من الدول ذات الخطورة المنخفضة للمسافرين الحاملين للإقامة، والسماح بالتجمعات العامة لأربعين شخصاً كحد أقصى، وفتح ساحات اللعب والتزلج، ورفع الطاقة الاستيعابية لمنشآت الرعاية الصحية الخاصة إلى 80%، وافتتاح كامل للأسواق وأسواق بيع الجملة لكن لساعات محدودة مع زيادة نسبة أشغال المطاعم، وكذلك مواصلة فتح المتاحف والمكتبات لساعات محدودة، وفتح النوادي الصحية وصالونات التجميل والحلاقة بنسبة 50% من الطاقة الاستيعابية، وافتتاح مراكز التدريب بما فيها قيادة السيارات، وزيادة نسبة الموظفين في أماكن العمل لتصبح (80%).</p>	<p>تم السماح في المرحلة الرابعة بفتح كلي للمساجد، والسماح بكافة التجمعات العامة بما فيها الزفاف، والمعارض والمؤتمرات، والرحلات الترفيهية، ودور السينما مع الأخذ بالإجراءات الاحترازية، وتقديم خدمات محدودة للنقل العام، كالمetro والحافلات وتوسع الرحلات الجوية وفقاً للإرشادات الصحية، وفتح المخيمات والنوادي الصيفية، والأنشطة الثقافية والتجمعات الرياضية، للمنافسات المحلية والدولية بحضور جماهيري منظم والسماح لقوارب النزهة، ورفع الطاقة الاستيعابية لمنشآت الرعاية الصحية الخاصة إلى 100%، وبدء العام الدراسي الجديد، وافتتاح كامل للأسواق وأسواق بيع الجملة، واستمرار افتتاح المطاعم بشكل تدريجي، وافتتاح كلي للمتاحف والمكتبات والنوادي الصحية وصالونات التجميل والحلاقة بنسبة 100% بما في ذلك الخدمات المنزلية، وافتتاح كلي لمراكز التدريب وخدمات النظافة، ومباشرة جميع الموظفين في أماكن العمل لتصبح (100%).</p>

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

ووصول الشحنات الأولى من لقاح كورونا في نهاية ديسمبر 2020، وتم على الفور البدء بتطعيم السكان الأكثر عُرضة للتداعيات الصحية للفيروس.

بيد أن هذه الآمال قد تراكمت مع شعور بالتقليل من أهمية الالتزام بالإجراءات الاحترازية في أماكن العمل، ومجالس المناسبات الاجتماعية، والزيارات العائلية، وأماكن التجمع في الأسواق والمتنزهات، مما أدى إلى تضاعف عدد الحالات بشكل كبير في نهاية شهر يناير 2021، الأمر الذي دفع الحكومة إلى إطلاق حملة توعية، تمثلت بمناشدة السكان للالتزام بالإجراءات الاحترازية بعد أن ظهرت سلالة جديدة من الفيروس، كما يشير الإطار (2-13).

الموجه الأولى أثناء الإجراءات الاحترازية

مما سبق يتضح أن هناك نجاح مجتمعي في الالتزام بالإجراءات الحكومية، مما حد من انتشار الفيروس ومحاصرته عند أدنى مستوى، إذ وكما أشار الشكل: (2-57) إن مُنحى عدد الإصابات الأسبوعية قد استقر خلال الفترة من نهاية يوليو 2020 إلى منتصف يناير 2021، بمتوسط أسبوعي 1225 حالة، بحد أقصى 2133 حالة، وبحد أدنى 164 حالة.

ولقد ساهمت عدد من العوامل في نهاية عام 2020 في رفع آمال الناس بأن حياتهم سوف تعود إلى طبيعتها خلال عام 2021، ومن بينها إن منحنى عدد الحالات المصابة أصبح مسطحاً، وهناك معدلات شفاء عالية ووفيات أقل، في ظل تواصل رفع التدابير الوقائية،

الإطار (2-12): فعالية اللقاحات ضد السلالات المتحورة

بعد موافقة إدارة الغذاء والدواء الأمريكية على لقاح كوفيد-19 من قبل شركة Pfizer-BioNTech في 11 ديسمبر 2020، تزامن موافقتها على اللقاح الثاني، موديرنا، في 18 ديسمبر 2020، أن أقرت منظمة الصحة العالمية في نفس اليوم أن نوع الفيروسات التي ظهرت في بريطانيا في سبتمبر 2020، وفي جنوب إفريقيا في مايو 2020، هي مجرد سلالات أو طفرات جديدة لفيروس SARS-CoV. 2 التي من طبيعتها أن تتغير مع مرور الوقت.

من هذا المنطلق تقوم منظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع خبراء، ومراكز بحوث، والمؤسسات المعنية في دول الأعضاء برصد وتقييم تطور SARS-CoV-2 منذ يناير 2020، وبما أن ظهور السلالات الجديدة منذ نهاية عام 2020 تشكل خطراً متزايداً على الصحة العالمية، فإن المنظمة تقوم بعملية تحديث مستمرة للسلالات الجديدة تحت مجموعتين من التصنيفات: سلالات أو متغيرات ذات أهمية (VOIs) Variants of Interest، ومتغيرات مثيرة للقلق (VOCs) Variant of Concern، حيث وحتى نهاية شهر يوليو 2021، تشير معظم الدراسات إلى فعالية اللقاحات المكتشفة ضد السلالات المتحورة من فيروس كوفيد-19، كما يشير الجدول (1) التي تم الحصول عليها من <https://www.cdc.gov/coronavirus/2019-ncov/variants/variant-info.html>

جدول (1) للإطار (2-13): تصنيفات وتعريفات متغيرة لـ SARS-CoV-2				
درجة السلالة	الرمز	نسب البنجو	بلد وتاريخ اكتشاف السلالة	تاريخ إعلان المنظمة للفيروس
السلالة المثيرة للقلق	ألفا	بي 7- 1- 1	بريطانيا سبتمبر 2020	2020/12/18
	بيتا	بي 1- 351	جنوب أفريقيا، مايو 2020	2020/12/18
	قاما	با 1- 1، 1- 2	البرازيل، نوفمبر 2020	2021/01/11
	ديلتا	بي 2- 617- 1	الهند، أكتوبر 2020	2021/05/11
السلالة المثيرة للأهمية	ايتا	بي 1- 525	عدة دول، ديسمبر 2020	2021/03/17
	اويتا	بي 1- 526	أمريكا، نوفمبر 2020	2021/03/24
	كابا	ب 1- 617- 1	الهند، أكتوبر 2020	2021/04/04
	لمبدا	ج 37	بورو، مايو 2020	2021/06/14

المصدر: CDC مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها ، [/https://www.cdc.gov](https://www.cdc.gov)

إدارة أزمة كوفيد-19 أثناء انتشار الموجة الثانية

ستكون مفتوحة للجمهور من خلال التسجيل المسبق لدى مؤسسة حمد الطبية، حيث ستعمل المراكز بكامل طاقتها لتقديم جميع الخدمات، بما في ذلك وجهاً ل- استشارات الوجه، كما يشير الجدول (2-6).

خطة الرفع التدريجي للقيود الوقائية من الموجة الثانية

بعد تنفيذ خطة فرض قيود إحترازية أكثر صرامة خلال شهر أبريل 2021، انخفض عدد الإصابات من متوسط 5,002 حالة، بحد أقصى 6,802 حالة، وحد أدنى 840 حالة في شهر أبريل، إلى متوسط 2,341 حالة في شهر مايو 2021، بحد أقصى 3,818 حالة، وحد أدنى 676 حالة، مما جعل الحكومة القطرية تبني خطة للرفع التدريجي لإجراءات احتواء (كوفيد-19) اشتملت على ثلاث مراحل: ففي المرحلة الأولى التي بدأت في 28 مايو 2021، تضمنت السماح بافتتاح نسبة 30% من الطاقة الاستيعابية لوسائل النقل، وأنشطة التعليم والصحة والرياضة، والمتاحف والمكتبات العامة، واللعب والترفيه لكن الترفيهية في الأماكن المغلقة بنسبة 20%، والإبقاء على نسبة 50% للموظفين في أماكن العمل، مع السماح للموظفين المطعمين بتقديم خدمات الضيافة والنظافة بنسبة 30%، واقتصار التجمعات في الأماكن المغلقة على 5 أشخاص والمفتوحة على 10 أشخاص، مع عدم إقامة حفلات الزفاف.

وفي المرحلة الثانية التي بدأت من 18 يونيو 2021، حيث توسعت عملية رفع القيود، بما فيها رفع نسبة الموظفين للعمل في أماكن العمل إلى 80%، وإلزام جميع الموظفين والعاملين بالقطاعين: الحكومي والخاص بإجراء فحص الاختبار السريع كل أسبوع، ورفع السعة الاستيعابية للأندية الصحية، وبرك السباحة، والمجمعات التجارية، والمنشآت الصحية الخاصة. وأما في المرحلة الثالثة، والتي بدأت من 9 يوليو 2021، تم الإبقاء على نسبة الموظفين للعمل في أماكن العمل عند 80%، تم رفع السعة الاستيعابية للمواصلات، والتعليم والصحة والرياضة، والعمل والترفيه (أنظر الإطار 2-14).

أتجه عدد الحالات المعدية في التصاعد بشكل يومي خلال شهري فبراير ومارس 2021، بمتوسط أسبوعي بلغ حوالي 3,286 حالة، وبحد أقصى 4,065 حالة، وبحد أدنى 2,190 حالة، الأمر الذي حتم على الجهات المختصة وضع خطة لإعادة فرض القيود الاحترازية تتكون من أربعة مستويات: إذ تفرض القيود على الأنشطة ذات الخطورة العالية في المستوى الأول، وفي حال لم ينخفض معدل انتشار العدوى بعد تطبيقه، تمتد القيود كمستوى ثاني إلى الأنشطة ذات الخطورة المتوسطة والعالية، وإذا استمرت الحالات في التزايد تفرض المزيد من القيود كمستوى ثالث. أما المستوى الرابع، وهو الأشد قيوداً، يتم فيه فرض الإغلاق الكامل والذي لجأت إليه بعض الدول. وبناء على هذه الخطة، أصدر مجلس الوزراء قرار في 26 مارس 2021 بإجراءات وقيود من المستوى الأول، بما فيها خفض نسبة الموظفين العاملين في أماكن العمل لكل من القطاعين: العام والخاص من 100% إلى 80%، إلا إنه نظراً لتزايد الحالات فقد أصدر قرار في 7 أبريل 2021 بإجراءات وقيود من المستويين: الثاني والثالث، كما يشير الجدول (2-6)، بما فيها خفض نسبة الموظفين العاملين في أماكن العمل على 50%، وبطبيعة الحال فقد أدت هذه الإجراءات إلى إغلاق العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، لكنها خاضعة للمراجعة الدورية، وكان آخرها في 28 أبريل 2021 عندما أصدر مجلس الوزراء قراراً برفع الطاقة الاستيعابية لمنشآت الرعاية الصحية الخاصة من 30% في 7 أبريل 2021 إلى 50%.

وبالطبع أدت هذه الإجراءات إلى إغلاق العديد من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، لكن القيود كانت تخضع لمراجعة دورية. كانت آخر تلك المراجعات في 29 سبتمبر 2021، عندما أصدر مجلس الوزراء قراراً بإعفاء الناس من ارتداء الأقنعة في الأماكن العامة في الهواء الطلق، تلاه قرار صادر في 13 أكتوبر 2021. من قبل مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC)، والتي تنص على أن 27 من أصل 28 مركزاً صحياً

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

ومن أهم ما يميز خطة الرفع التدريجي للموجة الثانية أنه تم معاملة المتعافين من فيروس كورونا «كوفيد-19» معاملة من تلقوا اللقاح، مع فرض استمرار تفعيل تطبيق "احتراز" "EHTERAZ" لدى مغادرة المنزل، وارتداء الكمامات في الأماكن العامة في جميع مراحل الرفع التدريجي

الجدول (2-6): ملخص قرارات مجلس الوزراء بخصوص إحتواء انتشار كوفيد-19 للموجة الثانية

قرارات مجلس الوزراء بشأن إعادة فرض الإجراءات الصارمة خلال الموجة الثانية	قرارات مجلس الوزراء بشأن إحتواء انتشار كوفيد-19 للموجة الثانية
<p>وافق مجلس الوزراء منتصف سبتمبر 2021 على مشروع قرار بشأن شروط وأحكام نظام الدوام الجزئي للموظفين في الجهات الحكومية. يهدف النظام، في إطار احتياجات الدولة، إلى الحفاظ على أسرة قوية ومستقرة تشعر بالدعم والرعاية، وفي الوقت نفسه تحسين الكفاءة الوظيفية للحكومة من أجل توفير المزيد من الخيارات المرنة للموظفين القطريين، إذ تأخذ في الاعتبار ظروف الأسرة، وربما خاصة بالنسبة للمرأة القطرية، مما يوفر لها فرصاً أكبر للموازنة بين احتياجات ومتطلبات رعاية الأسرة والطفل من جهة، ومتطلبات العمل من جهة أخرى.. هذا الخيار بدوام جزئي هو نظام عمل يتم بموجبه تقليل عدد ساعات العمل في الأسبوع بمقدار النصف، عادة عن طريق خفض عدد ساعات العمل في اليوم بمقدار النصف.</p> <p>في نهاية سبتمبر 2021، أعلن مجلس الوزراء عن مزيد من التخفيف من قيود كوفيد-19. وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات، فقد سُمح بعدم الحاجة إلى أقنعة في الأماكن العامة في الهواء الطلق.</p> <p>وبناءً على هذا التخفيف من القيود، أصدرت مؤسسة الرعاية الصحية الأولية (PHCC) قراراً في 13 أكتوبر 2021، لفتح 27 من 28 صحة. لجميع المرضى المسجلين في مؤسسة حمد الطبية، حيث ستعمل المراكز مرة أخرى بكامل طاقتها لتقديم مجموعة كاملة من الخدمات، بما في ذلك الاستشارات وجهاً لوجه. الاستثناء هو مركز روضة الخيل الصحي، والذي سيظل مركزاً صحياً مخصصاً لكوفيد-19، بالإضافة إلى ذلك، ستستمر مؤسسة الرعاية الصحية الأولية في تقديم الاستشارات الافتراضية لأولئك المرضى الذين يفضلون هذا النوع من المواعيد.</p>	<p>في 26 مارس 2021، أصدر مجلس الوزراء قراراً بإعادة فرض الإجراءات التقييدية، بدءاً بعدة إجراءات معتدلة بما في ذلك تحديد التجمعات في حفلات الزفاف لعدد أقصاه 80 شخصاً، وإغلاق جميع النوادي الصحية وحمامات السباحة، والاستمرار في ذلك. تعليق خدمات القوارب المستأجرة واليخوت السياحية وقوارب النزهة، وتعليق مدارس تعليم السياقة. بالإضافة إلى إغلاق الملاعب ومعدات التمرين في الحدائق العامة والشواطئ والكورنيش. كان الدخول إلى أماكن الترفيه مقصوراً على الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 12 عاماً فما فوق، مع حظر مطلق لمن هم دون سن 12 عاماً. بعد ذلك، تم تخفيض العديد من المراكز الترفيهية والتعليمية والصحية والمقاهي وخدمات النقل العام إلى 20% - 50% من طاقتها الإجمالية.</p> <p>لكن بسبب الارتفاع المستمر في عدد الحالات المصابة، أصدر مجلس الوزراء قراراً آخر في 7 أبريل 2021 يتضمن إجراءات أكثر صرامة ونص على زيادة عدد حالات الإغلاق، حيث تضمن إغلاق المتاحف وصالونات التجميل والحلاقة. وتأجيل المعارض والفعاليات، ومنع التجمعات في الأماكن العامة كالشواطئ والمنتزهات، مع السماح بالرياضة فقط. تم فرض إغلاق دور الحضانة وفرض التعليم عن بعد لجميع الطلاب.</p> <p>الاستمرار في تقليل السعة بنسبة 20% - 30%. كما أدى القرار إلى زيادة عدد الأشخاص الذين مُنعوا من دخول معظم الأماكن الترفيهية وغيرها لتشمل جميع الأشخاص دون سن 16 عاماً. كما خفضت نسبة الموظفين في أماكن عملهم إلى 50% في كل من القطاعين العام والخاص، باستثناء المنشآت الصحية والعسكرية.</p> <p>وعلى الرغم أن إجمالي جرعات اللقاحات التي تم استخدامها لتحصين السكان بلغ حوالي 4 ملايين جرعة مع بداية شهر أغسطس 2021، أكد مجلس الوزراء استمرار الإجراءات الاحترازية وغيرها من الإجراءات التي تم اتخاذها لمكافحة الوباء، مع توفير فترات استرخاء طفيفة للتجمعات في المناطق الخارجية للمنازل وتجمعات (المجالس) وكذلك الحدائق، والسماح للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن 12 عاماً بدخول المساجد، حيث تم أيضاً زيادة سعة المساجد. كما تم رفع عقد جميع الفعاليات بنسبة 50% من السعة، ولكن سيستمر تطبيق جميع القيود الإضافية للمرحلة الثالثة.</p> <p>وأكد مجلس الوزراء مطلع سبتمبر 2021 استمرار الإجراءات والتدابير الاحترازية التي تم اتخاذها لمكافحة الوباء.</p>

الجزء الثاني: الأداء الاقتصادي 2017 – 2020

الإطار (2-13): إجراءات من الخطة التدريجية لإعادة فرض القيود لمواجهة تطورات الموجه الثانية

التجمعات	المواصلات والنقل والرياضة	التعليم والصحة، والأعمال التجارية والأسواق	أنشطة اجتماعية وسياحية وترفيهية وصحية
<p>أماكن العبادة: جميع المساجد مفتوحة للصلاة اليومية، وصلاة الجمعة على أن تبقى دورات المياه وأماكن الوضوء مغلقة</p> <p>التجمعات الاجتماعية خفض عدد الحضور بـ 5 أشخاص في الأماكن المغلقة، و 15 شخصا في الأماكن المفتوحة.</p> <p>حفلات الزفاف تأجيل كافة حفلات الزفاف في الأماكن المغلقة والمفتوحة حتى إشعار آخر باستثناء حفلات الزفاف المقامة في المنازل، أو المجلس لتقتصر فقط على عائلة الزوج والزوجة، مع الالتزام بالحد الأقصى 10 أشخاص في الأماكن المغلقة و 20 شخصا في الأماكن المفتوحة.</p>	<p>الشواطئ: السماح لـ 15 شخصا للركوب كحد أقصى على متن القوارب الشخصية، ووقف عمل القوارب المؤجرة وقوارب التنزه، وقوارب السياحة،</p> <p>أما وسائل النقل العام فتعمل بطاقة استيعابية تصل إلى 30 %.</p> <p>أما بالنسبة لممارسة الرياضة في الحدائق والكورنيش والشواطئ فاقتصرت التجمعات فيها على 15 شخصا كحد أقصى، مع إغلاق ساحات الألعاب وأجهزة ممارسة الرياضة، وتدريب الفرق الرياضية، و 40 في الملاعب المفتوحة، و 20 في الصالات المغلقة، والسماح لنسبة حضور 30% من الجمهور في الملاعب المفتوحة، وعدم السماح بتواجدها في الصالات المغلقة.</p>	<p>التعليم والصحة: سمح بالتعليم المدمج بسعة 50% كحد أقصى، أما مراكز تعليم ذوي الاحتياجات فسمح بالجلسات التعليمية الفردية، وأما مراكز التدريب الخاصة ودور الحضانة ورعاية الأطفال فتم خفض الطاقة الاستيعابية لها إلى 30%.</p> <p>الأعمال التجارية: المحافظة على سعة مراكزها عند 50 %، مع إغلاق ردهة المطاعم والسماح بتسليم خدمة الطعام، والسماح بتقديم الطعام في الأماكن المفتوحة بسعة 50%، والسماح للمطاعم المغلقة المسجلة في برنامج قطر نظيفة تقديم خدماتها بسعة 30%، أما المطاعم الأخرى فلا تزيد عن 15%.</p> <p>أما بالنسبة للأسواق الشعبية وبيع الجملة، فتم تخفيض طاقتها الاستيعابية لتصل إلى 50%، و 30% على التوالي.</p>	<p>خفض الطاقة الاستيعابية للمتاحف والمكتبات وصالونات التجميل والحلاقة إلى 50%.</p> <p>أما النوادي الصحية والصالات فخفضت طاقتها إلى 30%، لكن مع إغلاق جميع غرف الساونا والبخار والجاكوزي والمساح والحمامات المغربية والتركية، والسماح فقط بتقديم خدمات المساح في فنادق 5 نجوم، وبطاقة استيعابية قدرها 30%.</p> <p>إغلاق الأنشطة المائية في الأماكن المغلقة، بما فيها برك السباحة وحدائق الألعاب المائية، لكن إذا كانت حدائق الألعاب المائية مفتوحة فحددت طاقتها إلى 30%.</p> <p>المراكز الترفيهية ومدن الملاهي: إغلاق حدائق الألعاب والمراكز الترفيهية في الأماكن المغلقة والسماح بسعة 30% في الأماكن المفتوحة</p> <p>المسارح والسينما: الحفاظ على طاقة استيعابية قدرها 30%، وعدم السماح بدخول الأطفال، ومن تقل أعمارهم عن 18 عاما.</p> <p>المعارض والفعاليات: قيدت بموافقة وزارة الصحة.</p> <p>خدمات التنظيف والضيافة: الحفاظ على طاقة استيعابية قدرها 30% في أماكن العمل.</p> <p>العودة إلى العمل: الحفاظ على نسبة 80% من الموظفين في أماكن عملهم، و 20% عن بعد.</p>

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

الإطار (2-14): مراحل رفع القيود الإجرائية للموجهة الثانية

المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة	التجمعات
يسمح لـ 10 مطعمين أو 5 غير مطعمين، للتجمع في الأماكن المفتوحة، مع استمرار فتح المساجد بدون أطفال، وغلقت مرافق الوضوء، ومنعت حفلات الزفاف.	تم رفع النسبة في الأماكن المفتوحة إلى 20 مطعمين و10 غير مطعمين، والسماح لإقامة حفلات الزواج بحضور 40 شخصا، وبشرط أن تكون نسبة المطعمين منهم 75%.	تم رفع عدد المتواجدين في الأماكن المفتوحة إلى 30 مطعمين، و15 غير مطعمين، والسماح لإقامة حفلات الزواج بحضور 80 شخصا، وبشرط أن تكون نسبة المطعمين منهم 75%.	التجمعات
سمح باستخدام القوارب واليخوت للعوائل لـ 8 مطعمين أو 2 غير مطعمين، والسماح لوسائل النقل العام ومدارس تعليم القيادة بطاقة استيعابية 30%، مع منع التدخين وتقديم الطعام.	رفع نسبة استعمال القوارب واليخوت للعوائل لـ 12 مطعمين، أو 3 غير مطعمين، مع بقي الطاقة الاستيعابية للسماح لوسائل النقل العام ومدارس تعليم القيادة عند نسبة 30%.	السماح باستخدام القوارب الشخصية بسعة 50%، ورفع نسبة استعمال القوارب واليخوت للعوائل لـ 16 مطعمين، أو 4 غير مطعمين، مع رفع نسبة الطاقة الاستيعابية لوسائل النقل العامة، ومدارس تعليم القيادة عند نسبة 50%، إلا إن الباصات تبقى عند نسبة 30%.	المواصلات
السماح باستخدام الشواطئ بسعة 30%، وأماكن رياضة الجمهور للمطعمين بسعة 30%، والسماح لممارسة التدريبات الاحترافية لـ 10 مطعمين	رفع نسبة السماح لاستخدام الشواطئ إلى 40%، وأماكن الرياضة للجمهور 30% مع شرط المطعمين 75%، والسماح لممارسة التدريبات الاحترافية لـ 10 مطعمين.	رفع نسبة السماح لاستخدام الشواطئ إلى 50%، وأماكن الرياضة للجمهور إلى 50% مع بقاء شرط المطعمين عند نسبة 75%، ورفع عدد ممارسة التدريبات الاحترافية إلى 30 مطعمين، وافتتاح ساحات الألعاب.	المساحات الخارجية والرياضة الاحترافية
السماح للتعليم المدمج ومراكز التدريب والتعليم ودور الحضانة بسعة 30%.	استمرار نفس النسبة عند 30%	تم رفع النسبة إلى 50%.	الصحة والتعليم
مع بقاء الطاقة الاستيعابية للموظفين في مقر أعمالهم عند 50%، إلا إنه تم السماح للمتاحف والمكتبات، وصالونات التجميل ومحلات الحلاقة، وأماكن اللعب فتح أبوابها بسعة 30%، وكذلك 30% لمراكز التسوق، والأسواق الشعبية، مع منع دخول الأطفال، والسماح للمطعمين باستخدام دور السينما.	رفع نسبة الطاقة الاستيعابية للموظفين في مقر أعمالهم إلى 80%، باستثناء القطاعات الأمنية والعسكرية، وإلزام عمل فحص الاختبار السريع أسبوعياً باستثناء المتعافين والمطعمين، ومن لديهم حالات طبية تمنعهم من الفحص. ورفع نسبة السماح للمتاحف والمكتبات إلى 50%، مع بقاء صالونات التجميل ومحلات الحلاقة، وأماكن اللعب عند سعة 30%، ورفع نسبة السعة لمراكز التسوق والأسواق الشعبية، مع منع الأطفال إلى 50%، والسماح لتنظيم المؤتمرات والمعارض بسعة 30%، والسماح لأكثر من موظف مطعم بتقديم خدمات الضيافة والنظافة في المنزل.	رفع نسبة السعة لصالونات التجميل ومحلات الحلاقة، وأماكن اللعب إلى 50% و40%، على التوالي، لكن بشرط أن تكون نسبة المطعمين 75% في أماكن اللعب.	الأعمال والترفيه

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

الإطار (2-15): اتجاهات عدد المخالفين للإجراءات الاحترازية

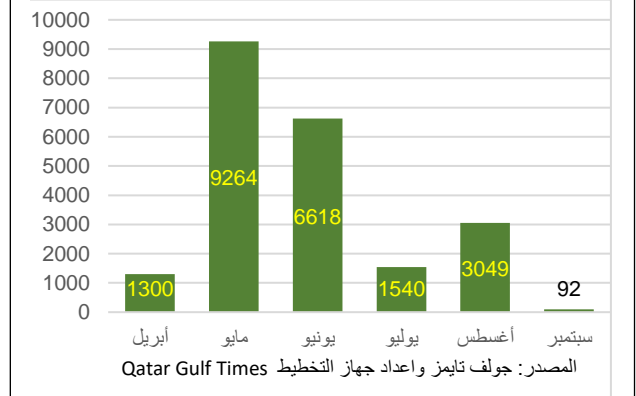
كما هو معروف عالمياً أن أحد أسباب انتشار وتطور فيروس كورونا هو عدم الالتزام بالإجراءات الوقائية والاحترازية التي تفرضها الدول لاحتواء انتشار الفيروس، ولهذا اتخذت العديد من دول العالم إجراءات تأديبية وعقابية لمن يخالف هذه التعليمات، لكن مدى تطبيقهم اختلف من دولة إلى أخرى حسب مدى انتشار الفيروس، ودولة قطر كغيرها من العديد من دول العالم منذ بداية الأزمة. وظفت الجهات المختصة في مارس 2020 حملة إعلامية تشرح للجمهور أهمية الالتزام بالإجراءات الوقائية والاحترازية بموجب قانون الأمراض المعدية رقم (17) لعام 1990، وكذلك الإجراءات الاحترازية المعمول بها لضمان سلامتهم وسلامة الآخرين وفقاً لتعليمات قرارات مجلس الوزراء المتعاقبة

ومنذ البداية نفذت الأجهزة المختصة مهمة مراقبة الأشخاص الذين لم يلتزموا بالتعليمات وتم إحالتهم إلى النيابة العامة بتهمة الاستهزاء بالإجراءات الوقائية مثل: عدم ارتداء أقنعة في الأماكن التي تكون فيها إلزامية، عدم الحفاظ على مسافة جسدية آمنة، مخالفة متطلبات الحجر الصحي، عدم تثبيت تطبيق احتراز Ehteraz، بالإضافة المخالفات تتضمن عدم التجمع في الحدائق والكورنيش، وكذلك مخالفة قاعدة إشغال المركبات مثل عدد الركاب في وسائل المواصلات العامة والخاص والتي تنص على أنه يسمح لأربعة أشخاص كحد أقصى - بمن فيهم السائق - بركوب السيارات.

تطور تطبيق التدابير الاحترازية والوقائية في قطر

حتى لا تتكرر عواقب هؤلاء الذين رفضوا خلال الموجة الأولى الامتثال للتدابير الاحترازية في أماكن العمل والمناسبات الاجتماعية والزيارات العائلية وأماكن التجمع في الأسواق والحدائق العامة، لم تكثف الجهات المعنية أثناء انتشار الموجة الثانية للفيروس بإطلاق حملات توعية تدعو الجمهور إلى الالتزام بالإجراءات الوقائية والاحترازية، بل اتخذت كافة الإجراءات لفرض الالتزام بإجراءات الوقائية وأحالت من يخالف تلك الإجراءات إلى النيابة العامة، كما هو مبين في الإطار (2-15)، إذ زاد عدد المخالفين خلال أيام ذروة الإصابة كما يشير الشكل (2-58) بناءً على البيانات التي تم جمعها من وسائل الإعلام العامة، ولا سيما جلف تايمز - Gult Times.

الشكل (2-58): عدد المخالفين المحالين إلى النيابة



مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

ملحق: مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بتكلفة عوامل الإنتاج، والناتج المحسوب بأسعار السوق

الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج هو مجموع دخل جميع عوامل الإنتاج المتولد عن عملية الإنتاج (كالأجور، الأرباح، والريع، والفوائد)، بينما الناتج المحلي الإجمالي المحسوب بأسعار السوق هو الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة

عوامل الإنتاج زائد ضرائب الإنتاج غير المباشرة، ناقص الدعم المقدم للأعمال، الأمر الذي يخلق فرقاً بين الدخل الذي تحققه عوامل الإنتاج، والسعر المدفوع للناتج في السوق.

الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

يقدر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قيمة الناتج الاقتصادي باستخدام الأسعار الجارية: أي الأسعار السائدة خلال الفترة التي يحسب فيها الناتج المحلي الإجمالي. لذلك فإن التغيرات في الناتج المحلي الاسمي تعبر عن التغيرات في الأسعار، إضافة إلى التغيرات في حجم الناتج. أما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيقدر الناتج بأسعار ثابتة هي أسعار سنة معينة تدعى "سنة الأساس". وعندما تتغير الأسعار النسبية، يمكن لاختيار سنة الأساس أن يؤثر على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المحسوب.

معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي

هو النسبة بين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي، ويمكن اعتباره بالتالي مقياساً لمعدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات المنتجة محلياً في الاقتصاد.

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

هي الناتج المحلي الإجمالي الكلي مقسوماً على عدد السكان المقيمين في البلاد. وعلى الرغم من أن حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي تستخدم على نحو شائع

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو أحد مؤشرات الاقتصاد الكلي الأساسية، التي تلعب دوراً محورياً في التحليل الاقتصادي الكلي، على الرغم من الحدود الموضوعة له بالتعريف.

تعريف الناتج المحلي الإجمالي

يستخدم هذا المؤشر على نطاق واسع كمقياس للناتج الاقتصادي، لأنه يمثل قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في فترة زمنية معينة، وهي عادة سنة واحدة، وهناك طريقة أخرى تعرفه بأنه عبارة عن مجموع القيم المضافة في قطاعات الاقتصاد كافةً في فترة زمنية معينة.

حساب الناتج المحلي الإجمالي

هناك ثلاث طرق أساسية لحساب الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعطي النتائج ذاتها.

• **طريقة الإنتاج:** ويحسب الناتج بهذه الطريقة بمجموع القيم المضافة في كافة القطاعات؛ أي الناتج الإجمالي ناقص قيمة الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات في جميع القطاعات.

• **طريقة الإنفاق:** ويحسب الناتج بهذه الطريقة بمجموع ما تستهلكه الحكومة والقطاع الخاص من سلع وخدمات استهلاكاً نهائياً، زائداً الاستثمار الكلي (إضافة إلى القيمة المادية للرأسمال في الاقتصاد، بما في ذلك التغيرات في المخزون) زائداً صافي قيمة الصادرات من السلع والخدمات من غير عوامل الإنتاج (الصادرات ناقصاً الواردات).

• **طريقة الدخل:** ويحسب الناتج بهذه الطريقة بأنه كامل الدخل المتولد من عملية الإنتاج، ويشمل أجور وتعويزات العاملين، وفائض التشغيل الكلي للشركات، كالأرباح، والريع، والفوائد.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

ثم ينقص منه إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسر وللحكومة مقسوماً على إجمالي الناتج المحلي الاسمي.

الإدخار القومي

هو الدخل القومي المتاح ناقص الإنفاق على الاستهلاك النهائي.

الدخل القومي

يساوي الناتج المحلي الإجمالي زائداً دخل عوامل الإنتاج المحصلة من غير المقيمين ناقص دخل عوامل الإنتاج المدفوعة لغير المقيمين.

الدخل القومي المتاح

يساوي الدخل القومي زائد مجموع كافة التحويلات النقدية أو العينية الجارية التي تحصل عليها الوحدات المؤسسية المقيمة من الوحدات غير المقيمة مطروحاً منها كافة التحويلات النقدية، أو العينية الجارية المدفوعة من الوحدات المؤسسية المقيمة للوحدات غير المقيمة.

مفاهيم المالية العامة

ما هي السنة المالية؟

بدأت دولة قطر في عام 2016 اعتماد أول سنة مالية متوافقة مع السنة الميلادية. ولهذا السبب، مددت السنة المالية السابقة 2014/2015، التي بدأت في أبريل 2014، وانتهت في 31 مارس 2015، حتى 31 ديسمبر 2015، أي أصبحت مدتها 12 شهراً. هذا وقد تم تقدير الإيرادات والنفقات المقررة في الموازنة الممددة حتى 31 ديسمبر 2015 بمعدلات تناسبية مع الموازنة المقررة، للفترة بين 1 أبريل 2014 و 31 مارس 2015، بنفس نسبة الزيادة الزمنية، ولهذا أصبحت السنة المالية لدولة قطر تبدأ من 1 يناير إلى 31 ديسمبر.

الميزان المالي العام

هو الفرق بين مجموع الإيرادات الحكومية (بما فيها المنح) ومجموع النفقات الحكومية (الجارية

باعتبارها مؤشراً على مستوى المعيشة، إلا أنها ليست مقياساً للدخل الفردي، ولا تمثل بالضرورة رفاهية السكان.

ما هي قيود الناتج المحلي الإجمالي كمقياس للناتج الاقتصادي والدخل؟

الغرض من مؤشر الناتج المحلي الإجمالي أن يكون مقياس شامل لإجمالي القيمة المضافة التي تنتجها جميع الوحدات المؤسسية المقيمة داخل حدود الدولة. يجب أن تشمل جميع السلع والخدمات المنتجة كمخرجات التي يمكن بيعها في الأسواق أو على الأقل يمكن توفيرها من وحدة إلى أخرى، بقيمة أو بدون قيمة، أو تنتج للاستهلاك الشخصي. لذلك فهي تشمل كل الإنتاج الموجه فعلاً للسوق سواء كان للبيع أو المقايضة أو يقدم مجاناً لغيره. لكن نظام الحسابات القومية لا يتقيد بحدود نطاق الإنتاج للخدمات التي تنتج للاستهلاك الشخصي، على سبيل المثال، يتم التنازل عن أو حذف الخدمات المنزلية والشخصية المنتجة التي يستهلكها أفراد الأسرة نفسها. بالإضافة إلى أن الأنشطة مثل الأكل أو الشرب أو النوم فهي خارج نطاق الحسابات القومية.

الاستهلاك النهائي

هو ما يستهلكه القطاعان العائلي والحكومي من سلع وخدمات تلبي احتياجاتهما أو متطلباتهما الراهنة.

الاستثمار

الاستثمار الإجمالي يكافئ ما يتم إنشاؤه في الاقتصاد من أصول ثابتة (أو إجمالي تكوين الرأسمال الثابت)، زائد قيمة التغيرات في المخزون. ويساوي الاستثمار الصافي إجمالي الاستثمار ناقص استهلاك (إهلاك) رأس المال الثابت، ويساوي ما يضاف إلى المخزون المادي لرأس المال في الاقتصاد بين فترتين.

إجمالي الإدخار

يساوي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي ناقصاً صافي حسابات الدخل والتحويلات الجارية لميزان المدفوعات

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

تستهلك الموارد. ومن حيث المبدأ، يجب أن يساوي الفرق بين الأرصدة المحسوبة على أساس نقدي والأرصدة المحسوبة على أساس الاستحقاق "التغييرات في المتأخرات غير المسددة".

الإفناق "شبه المالي الحكومي"

هو الإفناق الذي تنفذه شركات حكومية (مالية وغير مالية). وهو بطبيعته يشبه الإفناق الحكومي عادة، لكنه لا يندرج ضمن الموازنة العامة (أو يدرج ضمن بند "التزامات طارئة" في الموازنة). كما أن عمليات المصرف المركزي التي تنطوي على دعم أو ضرائب هي أيضاً عمليات "شبه مالية" بطبيعتها.

ما هو الفرق بين التعريفين الضيق والواسع للميزان المالي الأساسي للأنشطة غير الهيدروكربونية؟

إن الميزان المالي الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني بالتعريف الضيق، هو الميزان العام الكلي مضافاً إليه مدفوعات الفائدة ومطروحا منه الإيرادات المتحصلة مباشرة من النفط والغاز (الإيرادات الضريبية ورسوم الإنتاج). أما في تعريفه الواسع، فيعد الدخل الاستثماري (أرباح الأسهم العائدة للحكومة ولشركة قطر للطاقة) وضريبة دخل الشركات التي تدفعها المؤسسات الهيدروكربونية، والإيرادات المرتبطة بالنفط والغاز. ويمثل الميزان المالي الأساسي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على الحافز الذي يوفره الإفناق الحكومي للاقتصاد من غير النفط والغاز. ويمكن استخدام المقاييس المعدلة بصورة دورية لقياس الوضع المالي للحكومة. وإذا كان العجز المالي للقطاع غير الهيدروكربوني (بما فيه مدفوعات الفوائد) أكبر من موارد الموازنة التي يمكن للموارد النفطية والغازية تحقيقها، فإن ذلك يعني فرض أعباء مستقبلية على موارد الموازنة العامة للدولة.

والاستثمارية) زائداً صافي قيمة الإقراض في فترة زمنية معينة.

الميزان الأولي

هو قيمة الميزان المالي العام للحكومة بعد استبعاد مدفوعات الفوائد، التي تقبضها الحكومة وتدفعها. ويشكل هذا المقياس مؤشراً للدعم المالي الجاري للطلب الإجمالي، لأن مدفوعات الفائدة ترتبط بأرصدة الأصول والخصوم (الالتزامات) العائدة لفترة سابقة.

الميزان المالي غير الهيدروكربوني

هو الميزان المالي العام ناقص إيرادات النفط والغاز، والتي تعرف في قَطْر بأنها الإيرادات المباشرة (الإتاوات والضرائب) المتولدة عن الإنتاج الهيدروكربوني. لكن الدخل الاستثماري المتأتي من الشركات الحكومية والشركات المرتبطة بالحكومة، والذي ينتج عن الأنشطة المرتبطة بالهيدروكربون، غير مشمول بتعريف إيرادات النفط والغاز. ويؤمن الميزان المالي للقطاع غير الهيدروكربوني مؤشراً على التحفيز المالي للاقتصاد المحلي الممول من إيرادات النفط والغاز.

تعريف المحاسبة على أساس نقدي

تقوم الحسابات النقدية بتسجيل الإيرادات عند قبض النقود والنفقات عند دفعها نقداً، بصرف النظر عن لحظة استحقاق الدخل أو الالتزام بالنفقة. وعلى الرغم من أهمية الحسابات النقدية لمعرفة ما تساهم به الحكومة في السيولة في الاقتصاد وأهميتها أيضاً لإدارة السيولة النقدية، إلا أنها لا تقدم صورة حقيقية عن الوضع المالي للحكومة.

تعريف المحاسبة على أساس الاستحقاق

تسجل حسابات الاستحقاق التعاملات عندما يقع الحدث أو الالتزام الأساسي، بصرف النظر عن موعد التسديد النقد المرتبط به. حيث تسجل الإيرادات عندما يتحقق الدخل، وتسجل النفقات عندما تترتب الالتزامات أو

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

مفاهيم نقدية

الاحتياطي النقدي

قدرة الاقتصاد على توليد الأموال من الودائع المتاحة في الجهاز المصرفي من خلال منح الائتمان، مما يعكس مستوى النشاط الاقتصادي. إلا أن احتساب المضاعف يعتمد بشكل رئيس على نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي، الذي يحدده مصرف قطر المركزي من وقت لآخر على ضوء التطورات في الاقتصاد، مثل: التضخم، والطلب الكلي، حيث بلغت نسبة الاحتياطي القانوني 4.5% في أغسطس 2018. وهذه النسبة تلزم البنوك التجارية على عدم إقراض بما يعادلها من إجمالي الودائع، والاحتفاظ بها كاحتياطي في خزائن البنوك، أو في مصرف قطر المركزي. وهذا يعني أنه إذا زادت النسبة القانونية، تقل قدرة البنوك على خلق الائتمان، ولكن إذا انخفضت، تزداد قدرة البنوك على منح الائتمان. ومعدل المضاعف النقدي لدولة قطر منذ الأزمة المالية لعام 2009 ازداد من 5.5 نقطة في عام 2009، إلى حوالي 9 نقطة في يونيو 2018، والذي يعني أنه عند إيداع 100 ريال قطري في البنوك المحلية من شأنه أن يخلق حوالي 550 ريال قطري في عام 2009، أو 900 ريال قطري في يونيو 2018 مما يشير إلى تزايد دور الإيداعات المصرفية في خلق الائتمان، وبالتالي في تشكيل الثروة.

الاحتياطيات الخارجية الرسمية

هي الأصول الخارجية السائلة في المصرف المركزي، والتي يمكن استخدامها لتأمين المدفوعات الخارجية للبلد في أي لحظة. وتشمل هذه الاحتياطيات: الذهب، والعملات الأجنبية، والمركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي. وتعرض هذه الاحتياطيات عادةً بالقيم الصافية بعد استبعاد التزامات المصرف المركزي الخارجية من الاحتياطيات الخارجية الرسمية الكلية.

الاحتياطي النقدي هو التزامات المصرف المركزي، أي أنه مجموع: (1) العملة الصادرة عن المصرف المركزي والموجودة خارجه، (2) ودائع المصارف لدى المصرف المركزي، لتلبية شروط الاحتياطي، ولأغراض المقاصة، (3) التزامات أخرى من ضمنها - في حالة دولة قطر - ودائع البنوك المحلية في المصرف المركزي، والتي تتجاوز متطلبات الاحتياطي القانوني. ويمكن التعبير عن الاحتياطي النقدي من حيث الأصول (الموجودات) المقابلة للمصرف المركزي، والتي تقع في فئتين: الفئة الأولى: صافي الأصول الخارجية، وتتكون من الاحتياطيات الدولية الرسمية زائداً، صافي أية أصول خارجية أخرى أقل سيولة، وبالتالي غير مشمولة في صافي الاحتياطيات الدولية الرسمية. الفئة الثانية: صافي الأصول المحلية، وتضم صافي الديون المستحقة للمصرف المركزي على الحكومة (الديون ناقص الودائع) والديون على القطاعات الأخرى.

عرض النقد بمعناه الضيق

هو العملة قيد التداول زائداً الودائع تحت الطلب. وتعد النقود بمعناها الضيق "سائلة" ولا يدفع عرض النقد بمعناه الضيق أي فوائد، أو أنه يدفع فوائد بمعدلات منخفضة نسبياً.

"أشباه النقود"

هي الجزء الأقل سيولة من عرض النقد، وتضم ودائع الادخار وكافة الودائع بالعملات الأجنبية.

عرض النقد بمعناه الواسع

هو مجموع أشباه النقود، وعرض النقد بمعناه الضيق.

ما هو المضاعف النقدي؟

يُقاس المضاعف النقدي في دولة قطر، كنسبة عرض النقد الواسع إلى القاعدة النقدية، والذي يساوي مبلغ المال الذي يولده النظام المصرفي القطري من كل ريال قطري يتم إيداعه لدى النظام المصرفي. ويقاس المضاعف النقدي

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

نسبة السعر إلى القيمة الدفترية

تقارن هذه النسبة بين القيمة السوقية للسهم، وقيمتها الدفترية، وتحسب بقسمة سعر الإغلاق الراهن للسهم، على القيمة الدفترية للسهم في آخر ربع.

ما هو سعر فائدة الليبور (LIBOR)

بينما سيتم التخلص من LIBOR في نهاية ديسمبر 2021، من المفيد معرفة أنه مختصر (London Inter-Bank Offered Rate) والذي هو عبارة عن سعر الفائدة الذي تستخدمه البنوك في لندن للاقتراض فيما بينها، تمت الموافقة عليه في عام 1986 كمعدل مرجعي للإقراض لبعضهم البعض. يتم تحديد سعر الليبور اليومي لعدد من العملات الدولية، سواء أكانت تلك التي يتم إقراضها أو اقتراضها من قبل مجموعة من البنوك الكبرى في سوق لندن المالي، والتي تختارها جمعية المصرفيين البريطانيين، حيث يعرض كل بنك في المجموعة سعر الفائدة الذي يدفع للقروض التي يقترضها، وكذلك لسعر الفائدة الذي يمكن دفعه للاقتراض من البنوك الأخرى. ويتم احتساب هذا السعر لخمس عشرة نوعاً من الاقتراض ولفترات زمنية تمتد من يوم واحد إلى 12 شهراً، أي أن هناك 150 سعر فائدة ليبور للعملات العشر الكبرى الرئيسية بموجب هذا النظام، مثل ليبور بالدولار، والين، واليورو، والجنيه الإسترليني، وبقية العملات. لكن الليبور البريطاني هو الأكبر عالمياً. يرتفع سعر فائدة الليبور، عندما ترتفع المخاطر وتنخفض السيولة، والعكس صحيح، ويكتسب أهميته بأنه أصبح معياراً لجميع الأسواق العالمية.

مفاهيم ميزان المدفوعات

الميزان التجاري

هو الفرق بين واردات وصادرات الدولة من السلع، محسوباً خلال فترة معينة من الزمن (عادةً سنة ميلادية واحدة). ويشكل الميزان التجاري جزءاً من ميزان الحساب الجاري العام.

مفاهيم أسواق المال

ماهي السوق الثانوية؟

هي السوق التي يتداول فيها المستثمرون الأصول والأوراق المالية مع الآخرين، بدلاً من شرائها من الجهات المصدرة مباشرة.

ما هو الائتتاب على السندات من الدرجة الثانية؟

تخضع ديون الدرجة الثانية لحقوق الديون الأخرى الأعلى درجة، والتي تصدر مقابل الضمانة نفسه، أو كجزء من الضمانة نفسه. وفي حال العجز عن التسديد، تأتي ديون الدرجة الثانية بعد ديون الدرجة الأعلى، من حيث الحقوق في جباية العائدات من الضمان الأساسي للدين. ولهذا السبب، تعد مخاطر ديون الدرجة الثانية أكبر من مثيلاتها لديون الدرجة الأعلى، ويفرض عليها غالباً سعر فائدة أعلى. يشير هذا النوع من السندات عادة إلى وجود صعوبات في التمويل، أي أن الجهة التي تصدرها غير قادرة على تحصيل الأموال بالطرق التقليدية المعروفة.

الإقراض/الائتمان

إن نشوء الاقتراض يقتضي تقديم موارد معينة من المقرض (المصارف أو أية مؤسسات مالية أخرى) إلى المقترض. ويكتسب المقرض بذلك حقاً مالياً، ويترتب على المقترض التزاماً بالتسديد في المستقبل. يستخدم الإقراض إلى قطاعات غير مالية (كالحكومة، والشركات الخاصة، والأسر)، بصورة أساسية لتمويل الإنتاج، والاستهلاك، وتكوين رأس المال.

مكرر الربح الحالي

يحسب بأخذ سعر السهم الحالي مقسوماً على عائد سهم الشركة في الأشهر (الاثني عشر) المنصرمة. ويختلف هذا المقياس عن مكرر الربح المستقبلي، والذي يستخدم تقديرات العائد للأرباع الأربعة المقبلة.

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

سعر التسليم على ظهر السفينة

ويسمى أيضاً سعر "فوب" (F.O.B) وهو القيمة السوقية للبضاعة المصدرة أو المستوردة عند نقطة التقييم الموحدة (الحدود الجمركية للاقتصاد الذي تصدر منه)، ويساوي سعر "سيف" ناقصاً تكاليف الشحن، والتأمين، وبين الحدود الجمركية للبلد المصدر (المستورد)، والحدود الجمركية للبلد المستورد (المصدر).

سعر "سيف" (C.I.F. Price)، أو السعر مع تكاليف الشحن والتأمين

سعر "سيف" (C.I.F) هو سعر البضاعة المسلمة عند الحدود الجمركية للبلد المستورد، متضمناً تكاليف الشحن والتأمين المترتبة حتى تلك النقطة، أو سعر الخدمة المقدمة للمقيم، قبل دفع أي رسوم استيراد، أو غيرها من الضرائب على المستوردات، أو هوامش التجارة، والنقل ضمن البلد.

ميزان الدخل والخدمات

هو مجموع صافي الدخل الذي يتم الحصول عليه من غير المواطنين، وميزان تجارة الخدمات، محسوباً خلال فترة زمنية محددة. يتألف حساب الدخل من التدفقات النقدية المأخوذة من العمال (الأجور المدفوعة للعمال غير المواطنين)، ومن صافي الدخل الاستثماري. ويتكون ميزان الخدمات بصورة أساسية من المدفوعات للنقل، والسفر، والاتصالات، والبناء، والإيجارات السكنية، والخدمات المالية.

ميزان الحساب الجاري

هو مجموع الميزان التجاري، وميزان الدخل، وميزان الخدمات، زائداً صافي التحويلات الجارية، التي تضم التحويلات النقدية والهبات العينية، والحوالات النقدية، (وهي كبيرة في قطر) المرسلة من العمال الأجانب إلى أسرهم في أوطانهم. ويسمى الحساب الجاري، لأن السلع والخدمات المشمولة به تستهلك عموماً في الفترة الجارية.

طرق تسجيل بيانات الاستيراد السلعية في قطر

نظراً للطرق المختلفة لجمع بيانات الاستيراد السلعية ومدى تغطيتها من قبل الهيئة العامة للجمارك، ومصرف قطر المركزي، يوجد هناك فروقات بحوالي 6% بين قيمة الواردات المنشورة في تقارير ميزان المدفوعات، وقيمة الواردات المنشورة في تقارير التجارة الخارجية الصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء، والتي هي عبارة عن بيانات الهيئة العامة للجمارك. ويرجع الاختلاف في البيانات لمجموعة من الأسباب، أهمها:

- تتضمن قيمة واردات البضائع التي تسجلها الهيئة العامة للجمارك التكاليف، والتأمين، والشحن (CIF- تكلفة التأمين على الشحن)، في حين أن قيمة واردات البضائع، وفقاً لميزان المدفوعات هي القيمة على ظهر السفينة (FOB - مجاناً على متن السفينة) في البلد المصدر.
- كما أن هناك بيانات عن بعض معاملات الاستيراد التي تنفذها البنوك، لا تمر بالضرورة عبر المنافذ الجمركية.
- كما أن الهيئة العامة للجمارك لا تسجل بيانات عن أنشطة الخطوط الجوية القطرية، التي تصنف كصادرات وواردات مثل: مبيعات التغذية، والوقود، بما فيها مبيعات الوقود لشركات الطيران الدولية، ولم ترصد أيضاً مبيعات الوقود للسفن والناقلات.

ميزان الحساب الرأسمالي والمالي

يسجل هذا الحساب مبيعات ومشتريات الأصول المالية، أو الصفقات المرتبطة بالاقتراض، والإقراض الدولي. ويضم التحويلات الرأسمالية أيضاً.

مكونات الحساب المالي

من المعروف أن الحساب المالي يتكون من استثمارات أجنبية مباشرة، واستثمارات الحافظة، واستثمارات أجنبية الأخرى. فالاستثمارات الأجنبية المباشرة، هي تلك الأسهم، والحصص في الشركات الأجنبية والوطنية، التي يمتلك فيها الأجانب أكثر من 10% ولهم

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

المالية الخارجية. وتوفر حركة سعر الصرف الاسمي الفعال مؤشراً على التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل عملات السلة المذكورة. وترتفع قيمة العملة عندما يمكن لوحدة العملة المحلية أن تشتري قدرأ أكبر من سلة العملات.

سعر الصرف الحقيقي الفعال

هو سعر الصرف الاسمي الفعال معدلاً وفق فروق معدلات التضخم بين البلد المعني (قطر مثلاً)، وشركائه التجاريين. وترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعال، إما بسبب ارتفاع سعر الصرف الاسمي الفعال أو لأن التضخم الداخلي في البلد المعني أعلى منه لدى الشركاء التجاريين. وتقدم تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعلي مقياساً للتغير في القوة الشرائية للعملة المعنية، والتنافسية السعرية لسلع وخدمات البلد القابلة للتداول، مقابل سلع وخدمات الشركاء التجاريين.

خصائص احتساب سعر الصرف الحقيقي الفعال

عند تقدير مؤشر سعر الصرف الفعال الاسمي (NEER) والفعال الحقيقي (REER) للريال القطري، تم استخدام متوسط صادرات وواردات دولة قطر لعامي: 2018 و2019، تستحوذ مجموعة الدول الآسيوية على 63.6% من إجمالي التبادل التجاري خلال الفترة (2014-2019)، تليها مجموعة الدول الأوروبية بنسبة 18% بما فيها منطقة اليورو، ومجموعة الدول العربية بنسبة 10% بما فيها دول مجلس التعاون الخليجي، وبقية مجموعة دول من افريقيا، والمحيط، والأمريكتين بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 9.3%. ونظراً لإرتباط الريال بالدولار الأمريكي فقد تم: (1) استخدام أسعار صرف الدولار الأمريكي لعام (2010=100) كسنة أساس لمعظم شركاء قطر التجاريين، (2) واستخدام مؤشرات أسعار المستهلكين بدلاً من مؤشر أسعار المنتجين، بسبب عدم توفرها لجميع الشركاء في سلسلة زمنية متناسقة، وعند تفسير نتيجة المقارنة بين الريال والدولار (سواء مؤشر الدولار Dollar Index أو سعر

تأثير في إدارتها، بينما استثمارات الحافظة، هي تلك الاستثمارات التي تتم إما عن طريق التداول في أسهم الشركات الوطنية، أو الأجنبية، التي تقل عن 10% من قيمة الشركات، أو من خلال معاملات سوق الأوراق المالية، وإصدار وشراء السندات السيادية والخاصة. أما الاستثمارات الأجنبية الأخرى فهي غالباً تتكون من التسهيلات الائتمانية التجارية، والقروض الاستثمارية إما قصيرة، أو طويلة الأجل، فضلاً عن ودائع العملات في حسابات استثمارية في البنوك التجارية.

المركز الاستثماري الدولي والحساب الرأسمالي

المركز الاستثماري الدولي لبلد ما هو البيان المالي الذي يبين تركيبة وقيمة الأصول، والخصوم المالية الخارجية للبلد، والفرق بين هذه الأصول والخصوم، هو صافي المركز الاستثماري الدولي للبلد المعني.

الدين الخارجي

هو رصيد الالتزامات التعاقدية المستحقة، الصادرة عن القطاعين العام والخاص إلى الهيئات والمنظمات الاعتبارية والفردية- المقيمة خارج حدود الدولة- والتي تم صرفها.

مفاهيم أسعار الصرف

سعر الصرف الثنائي

هو سعر عملة ما محسوباً بوحدات عملة أخرى. يبلغ سعر الصرف الاسمي للدولار الأمريكي بالنسبة للريال القطري: 3.64 ريال قطري = 1 دولار.

سعر الصرف الاسمي الفعال

على عكس سعر الصرف الثنائي، لا يمثل سعر الصرف الاسمي الفعال سعر السوق، بل هو رقم تأشيرتي يقيس المتوسط المرجح لسعر الصرف الثنائي لعملة بلد معين مقابل سلة عملات الشركاء التجاريين لهذا البلد خلال فترة زمنية معينة. ويعبر مقدار الأوزان النسبية عادة عن الأهمية النسبية في التجارة الدولية للبلد المعني أو في تعاملاته الخارجية الإجمالية، بما فيها التعاملات

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

مؤشر جميع الأسهم (All-Share)

يقيس الأسعار من خلال حركة الدخل المتأتي من توزيعات الأرباح، وبالتالي فهو محدد معياري كلي للسوق لأنه يحتوي على جميع الشركات المدرجة في البورصة (حوالي 44 شركة)، وبدون سقف معين لوزن الأسهم فيها، وإنما ينبغي أن يكون الحد الأدنى لحركتها السنوية 1%، وهي نسبة عدد الأسهم، التي انتقلت من ملكية شخص إلى آخر خلال السنة. فضلاً أنه يعتبر من أهم المؤشرات الفرعية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية (البنوك والتمويل، والصناعة، والتأمين، والعقارات، والاستهلاك، والاتصالات، والنقل)، والذي يوفر آلية للمستثمرين المحتملين لتحليل أداء كل قطاع اقتصادي فيما يتعلق بأسعارها، وتوزيعات الأرباح. كما تمكن المستثمرين من المقارنة مع أداء مؤشر ستاندرد أند بور Standard & Poor's

منهجية مؤشر العقارات

نظراً لأهمية دور قطاع العقارات في مسار تطور نمو الناتج المحلي بادر مصرف قطر المركزي (المشرف على عملية التمويل)، بالتعاون مع وزارة العدل القطرية (المسؤولة عن عملية التوثيق العقاري) في عام 2011، بالعمل سويماً على إعداد مؤشر لأسعار العقارات في المدن القطرية، ويستند مؤشر العقارات القطري على بيانات صفقات بيع العقارات، (بما في ذلك الأراضي، والفلل السكنية، والعقارات السكنية)، التي يتم تجميعها من قبل وزارة العدل، باستثناء الصفقات، التي تعتبر غير عادية، أو التي تجري بشكل مستقل كنقل الملكية داخل العائلة، وتم اختيار شهر أبريل 2009- مارس 2010 كسنة أساس لاحتساب التغيير في الأسعار. ولمزيد من التفاصيل عن منهجية احتساب المؤشر، يمكن الرجوع إلى تقرير الاستقرار المالي الثالث لمصرف قطر المركزي (صفحة 85-86).

كما أن هناك مؤشرين إضافيين لهم علاقة مباشرة بأنشطة العقارات، الأول: يتعلق بالإيجارات، والثاني:

الصرف الحقيقي الفعال (الدولار)، يجب أن يأخذ في الاعتبار التباين في حجم أوزان التبادل التجاري شركاء الريال وشركاء الدولار، إذ يتضح إن مؤشر الدولار الأمريكي يتأثر بنسبة 57% بمتغيرات مجموعة دول السوق الأوروبية، بينما الريال القطري لا يتأثر سوى بنحو 18% بمتغيرات السوق الأوروبية، لأن السوق الآسيوية تمثل الشريك الرئيس لدولة قطر بأكثر من 63%، وبالتالي، في حالة ارتفاع مؤشر الريال القطري، فإنه سيزيد من القوة الشرائية للبضائع المستوردة، لكنه في الوقت نفسه سوف يثبط عملية التصدير للمنتجات القطرية، ومن جهة أخرى فإنه في حالة انخفاض مؤشر الريال القطري سيزيد من القدرة التنافسية للمنتجات القطرية. من حيث تأثير انكماش مؤشر أسعار المستهلكين القطري خلال أكتوبر 2019 ويوليو 2020 مقارنة بشركائها التجاريين، من الواضح أن هذا أدى إلى زيادة سعر الصرف الفعّال الحقيقي، وبالتالي زيادة القوة الشرائية للريال القطري.

مفاهيم بورصة قطر

منهجية قياس أداء بورصة قطر

تقيس بورصة قطر مستوى أداء أنشطتها من خلال استخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية، وثمانية مؤشرات فرعية. ومن المؤشرات الرئيسية.

مؤشر بورصة قطر العام General

يشمل المؤشر العام على أكبر 20 شركة مساهمة، وأكثرها سيولة وبعد أقصى لوزن كل سهم 15%، ويستخدم لقياس الأداء السعري للأسهم التي يتكون منها المؤشر.

مؤشر العائد الإجمالي Total Return

مؤشر العائد الإجمالي يشبه المؤشر العام، من حيث التكوين إلا أنه يبين العائد الكلي، ويقاس أيضاً الدخل المتأتي من أرباح الأسهم، لأنه يتم إعادة استثمار الأرباح في المؤشر العام في يوم إعطاء سعر للورقة المالية السابق، لتوزيع الأرباح،

مفاهيم ومصطلحات اقتصادية ومالية

نפט يحتوي على 5.8 مليون وحدة حرارية، وعليه فإنه بافتراض أن سعر برميل النفط هو \$100 دولار، فإن سعر المليون وحدة حرارية من الغاز المسال سيصبح \$17 دولار، والذي يسمى اصطلاحاً مكافئ برميل النفط (Barrel of oil equivalent (BOE)).

المؤسسات النقدية والمالية

لأهمية القطاع المالي والنقدي بأبعاده المصرفية والتأمينية، والذي يمثل أحد أهم القطاعات الرئيسية في الاقتصاد القطري، فإنه يُدار وينظم ويشرف عليه من قبل ثلاث سلطات تنفيذية، وهي: مصرف قطر المركزي، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهيئة قطر للأسواق المالية بموجب قوانين صادرة من دولة قطر.

مصرف قطر المركزي

يعمل مصرف قطر المركزي بموجب القانون رقم (13) لسنة 2012، للقيام بصياغة وتنفيذ السياسات النقدية، كما تم استعراضه في تقرير الآفاق الاقتصادية - العدد - (11) الصادر في ديسمبر 2018 (إطار 2-1)، حيث يدير السيولة المحلية للاقتصاد بما يحقق استقرار الأسعار والتوظيف الكامل للموارد البشرية، والطبيعية، وبما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن دوره الإشرافي، والرقابي، والإداري على النظام المصرفي، والمؤسسات المالية غير المصرفية، فهو المخول بإصدار التراخيص، والموافقات، لإنشاء شركات الخدمات المصرفية، والمالية العاملة في قطر.

هيئة قطر للأسواق المالية

أنشئت هيئة قطر للأسواق المالية بموجب القانون رقم (8) لسنة 2012، بهدف المحافظة على الثقة في نظام التعامل في الأسواق المالية، وحماية مالكي الأوراق المالية، والمتعاملين فيها، بما يضمن الاستقرار للأسواق المالية، والحد من الأخطار التي قد تتعرض لها، ولها في سبيل تحقيق ذلك بوجه خاص، ما يلي:

1. تنظيم الأسواق المالية، والإشراف والرقابة عليها.

بالتسهيلات الائتمانية للعقارات، حيث يتم قياس متوسط التغير في سعر الإيجار من خلال مؤشر أسعار المستهلك لتكاليف السكن (كما هو موضح في قسم الأسعار، والذي يتم إعداده من قبل جهاز التخطيط والإحصاء). كما أن بيانات التسهيلات الائتمانية لصالح الأنشطة العقارية، التي يصدرها مصرف قطر المركزي في النشرة الشهرية النقدية والنشرة الإحصائية الفصلية، توفر مؤشراً عن مدى مسار الأنشطة العقارية.

منهجية احتساب أسعار الغاز

تختلف منهجية تحديد أسعار الغاز الطبيعي المسال عن منهجية تسعير النفط الخام، فهي ليست بأسعار عالمية، وإنما جغرافية، فمثلاً أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية غالباً ما تكون منخفضة عن أسعار الغاز المسال في دول شمال شرق آسيا، بينما تتراوح الأسعار في أوروبا ما بين السعرين الأمريكي والآسيوي، والسبب يعود إلى طبيعة عمليات نقل الغاز من البلد المنتج إلى البلد المستهلك، والتي تشكل عاملاً مهماً في تحديد الأسعار، حيث يكون المنقول عن طريق الأنابيب أرخص من الغاز المسال المنقول بالناقلات البحرية، والتي تتطلب تكاليف عالية لتسييله، ومن ثم نقله إلى مناطق الاستهلاك، فضلاً عن أن تسعير الغاز المسال تُخضع لآليات وطرق متعددة فالغاز المسال المنقول بالأنابيب يُسعر بطرق مختلفة، من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يتم التحديد بحسب تسعيرة مركز هنري هوب لتجارة الغاز، أما في الدول الأوروبية المستوردة للغاز الروسي فيتم تحديد السعر، وفقاً لاتفاقيات ثنائية، وكذلك الحال بالنسبة لغاز الدولفين القطري بين كل من قطر والإمارات.

أما بالنسبة للغاز المسال المنقول بحراً بالسفن فيتم تسعيره، إما بطريقة الأسعار الفورية الخاضعة لعرض والطلب، أو بالعقود الآجلة، والتي ترتبط في الغالب بتوقعات أسعار النفط في السوق الدولية وذلك من خلال استخدام معادلة رياضية لاحتساب سعر المليون الوحدة الحرارية لكل من النفط والغاز على أساس إن كل برميل

الآفاق الاقتصادية لدولة قطر 2021 – 2023

للمال، تعزيز الفعالية، والشفافية، والنزاهة، والثقة في مركز قطر للمال والمحافظة عليها، كذلك الحفاظ على الاستقرار المالي، والتخفيف من المخاطر النظامية. وتعمل هيئة التنظيم أيضاً على بناء التوعية والحماية المالية بين العملاء والمستثمرين.

حجم القطاع المصرفي

يتكون القطاع المصرفي في دولة قطر من 18 مصرفاً تجارياً ومتخصصاً وإنمائياً، تضم ستة بنوك تقليدية، وأربعة بنوك إسلامية، وسبعة فروع للبنوك الأجنبية، وبنكاً تنموياً واحد متخصصاً في تمويل الشركات الصغيرة، والمتوسطة (بنك قطر للتنمية). ومن حيث الملكية، تمتلك الدولة بنك قطر للتنمية بالكامل، بينما تتوزع حصص ملكية البنوك التقليدية، والإسلامية على مجموعات استثمارية مالية وغير مالية، محلية بنسبة 85% وأجنبية بنسبة 15%، بما في ذلك مستثمرون من دول مجلس التعاون الخليجي.

بعكس البنوك التقليدية، تعمل البنوك الإسلامية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية عند كسب الأرباح من الأنشطة التي تمويلها، حيث يتم توزيعها بالتناسب على المودعين، بدلاً من إعطاء الفائدة على القروض، والودائع كما تعمل البنوك التقليدية.

من حيث حجم القطاع المصرفي، وبحسب بيانات مايو 2019، استحوذت خمسة بنوك على 83.3% من رأس المال، وعلى 90% من إجمالي أصول النظام المصرفي، أكبرها بنك قطر الوطني، الذي يستحوذ على أكثر من 56% من إجمالي الأصول، يليه بنك قطر الإسلامي، وبنك قطر التجاري، بنسبة 10% لكل منهما، وبنك الدوحة، ومصرف الريان، بحوالي 7% لكل منهما، فيما تصنف بقية البنوك باعتبارها صغيرة جداً.

2. تنظيم التعامل في أنشطة الأوراق المالية، بما يتسم بالعدالة، والتنافسية، والشفافية.
3. توعية الجمهور بنشاط الأوراق المالية، وتشجيع الاستثمار فيها وتنميتها.
4. مراقبة قواعد التعامل بين المتعاملين في أنشطة تداول الأوراق المالية، وغيرها.
5. تطبيق سياسة الإفصاح بما يحقق العدالة والشفافية ويحول دون تعارض المصالح واستغلال المعلومات الداخلية.
6. مكافحة أسباب وقوع الجرائم المتصلة بالأسواق المالية.
7. دعم الصلات، والروابط، وتبادل المعلومات مع الأسواق المالية الخارجية، والهيئات، والمؤسسات، والمنظمات الإقليمية، والدولية، للاستفادة من أساليب التعامل فيها، بما يساعد على تطوير الأسواق المالية، داخل الدولة.
8. إجراء الدراسات وجمع المعلومات والإحصاءات عن أنشطة الأسواق المالية، ونشر التقارير الخاصة بها.

مركز قطر للمال

أنشأت الحكومة القطرية مركز قطر للمال في عام 2005، لاستقطاب الشركات العالمية المتخصصة في الأعمال المصرفية، والتأمين، وغيرها من الخدمات المالية، بهدف تنمية وتطوير قطاع الخدمات المالية في قطر والمنطقة. يوفر مركز قطر للمال الفرصة للشركات المحلية، والعالمية، بإنشاء مجموعة واسعة من أعمال الصيرفة وإدارة الأصول، والتأمين بموجب نظام قانوني ورقابي مبني على أفضل الممارسات العالمية. وتشكل هيئة تنظيم مركز قطر للمال، الهيئة التنظيمية المستقلة لمركز قطر للمال، وقد تأسست بهدف التصريح للأفراد والشركات التي تزاول الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو من خلاله وتنظيم هذه الشركات، والأفراد والرقابة عليها. كما أنها تمتلك نظام رقابي مبني على المبادئ التي تتوافق مع القانون العام الشائع اعتماده، وتجمع في عملها ما بين الشفافية والاستباقية والمحاسبة. كما تشمل أهداف هيئة تنظيم مركز قطر